

Distr.: General  
16 December 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ١٥٩ من جدول الأعمال  
تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣  
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤  
تقرير الأمين العام

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولا - مقدمة
٤	.....	ثانيا - أداء الولاية
٤	.....	ألف - لمحة عامة
٥	.....	باء - تنفيذ الميزانية
٦	.....	جيم - مبادرات الدعم التي اضطلعت بها البعثة
٧	.....	دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
٩	.....	هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٠	.....	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق



٨٠	.....	ثالثا - أداء الموارد
٨٠	.....	ألف - الموارد المالية
٨١	.....	باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات
٨٢	.....	جيم - نمط الإنفاق الشهري
٨٢	.....	دال - إيرادات وتسويات أخرى
٨٣	.....	هاء - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٨٣	.....	واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٨٤	.....	رابعا - تحليل الفروق
٩٠	.....	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

إن وجه العلاقة القائمة بين نفقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ والهدف المحدد للبعثة يظهر في عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مصنفة حسب عناصرها، وهذه العناصر هي القطاع الأمني، وسيادة القانون، وتوطيد الحكم الديمقراطي، والدعم.

وقد أُنجزت في الفترة المشمولة بهذا التقرير المرحلة الثانية من المراحل الثلاث من عملية التقليل التدريجي لقوام العنصر العسكري وتوسيع عنصر الشرطة المشكّلة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢). وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى حكومة ليبيريا في مسعاها لإضفاء طابع مؤسسي على إصلاح القطاع الأمني وفيما يتصل بذلك من تخطيط مواصلة تطوير مؤسسات الأمن الوطني، بالنظر إلى ما لذلك من أهمية بالغة للمضي في نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية.

ورُصد للإنفاق على البعثة موارد مبالغها الإجمالي ٢٧٧ ٠٠٠ ٤٧٦ دولار، وأنفق من هذه الموارد خلال هذه الفترة مبلغ إجماليه ٣٠٠ ٨٤٥ ٤٤٧ دولار، وفضل رصيد حر قدره ٧٠٠ ٤٣١ ٢٨ دولار، وبذلك تكون الميزانية قد نُفذت بما نسبته ٩٤ في المائة.

ويظهر في الأداء المالي للبعثة انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بنفقات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة يُعزى أساساً إلى انخفاض تكاليف شحن المعدات المملوكة للوحدات العسكرية وتوزيعها على تلك الوحدات، وكذلك إلى انخفاض التكاليف المتعلقة بوحدات الشرطة المشكّلة نتيجة لعدم نشر إحداها؛ وارتفاع معدل الشواغر الفعلية للموظفين الدوليين عما هو مدرج في الميزانية؛ وانخفاضاً في التكاليف التشغيلية يُعزى أساساً إلى انخفاض تكاليف إيجار وتشغيل أسطول مروحيات البعثة وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بوقود الطيران وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية.

## أداء الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٣٢ ٣٣١,١	٢٢٥ ١٨٤,٤	٧ ١٤٦,٧	٣,١
الموظفون المدنيون	١٢٣ ١٢٦,٢	١١٨ ٨٨٧,٦	٤ ٢٣٨,٦	٣,٤
التكاليف التشغيلية	١٢٠ ٨١٩,٧	١٠٣ ٧٧٣,٣	١٧ ٠٤٦,٤	١٤,١
إجمالي الاحتياجات	٤٧٦ ٢٧٧,٠	٤٤٧ ٨٤٥,٣	٢٨ ٤٣١,٧	٦,٠
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩٥٠٠,٤	٩ ٦٩٨,٩	(١٩٨,٥)	(٢,١)
صافي الاحتياجات	٤٦٦ ٧٧٦,٦	٤٣٨ ١٤٦,٤	٢٨ ٦٣٠,٢	٦,١
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-
مجموع الاحتياجات	٤٧٦ ٣٢٩,٨	٤٤٧ ٨٩٨,١	٢٨ ٤٣١,٧	٦,٠

## حالة شغل الوظائف

الفئة	العدد المعتمد <sup>(أ)</sup>	العدد المقرر (في المتوسط)	العدد الفعلي (في المتوسط)	معدل الشغور <sup>(ب)</sup> (نسبة مئوية)
المراقبون العسكريون	١٣٣	١٣٣	١٢٩	٣,٠
الوحدات العسكرية	٥ ٧٨٣	٥ ٥٢٩	٥ ٥٠٦	٠,٤
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	٤٩٨	٤٦٣	٧,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٢٦٥	١ ٢٦٥	١ ٠٦٧	١٥,٧
الموظفون الدوليون	٤٨٦	٤٨٦	٤٢٤	١٢,٨
الموظفون الوطنيون	٩٥٤	٩٥٤	٨٧١	٨,٧
متطوعو الأمم المتحدة	٢٣٧	٢٣٧	٢١٢	١٠,٥
المناصب المؤقتة <sup>(ج)</sup>	-	-	-	-
الموظفون الدوليون	-	-	-	-
الموظفون الوطنيون	-	-	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٢	٣٢	٣١	٣,١
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد/المقرر.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

## أولا - مقدمة

١ - وردت ميزانية الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ (A/67/755) وبلغ إجماليها ٤٧٨ ٢٢٤ ٠٠٠ دولار (صافيها ٢٠٠ ٦٦١ ٤٦٨ دولار)، دون أن يشمل ذلك تبرعات عينية مدرجة في الميزانية تبلغ قيمتها ٥٢ ٨٠٠ دولار. وتضمنت الميزانية الاعتمادات اللازمة لتغطية تكاليف ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٥ ٧٨٣ من أفراد الوحدات العسكرية و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ١ ٢٦٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٤٨٥ من الموظفين الدوليين و ٩٥٤ من الموظفين الوطنيين، ومن بينهم ٦٩ موظفا يشغلون وظائف وطنية من الفئة الفنية، و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في الفقرة ٦٣ من تقريرها ذي الصلة المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (A/67/780/Add.12)، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٨٠٠ ٥٥٠ ٤٧٧ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٣ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٧/٢٧٧، مبلغا إجماليه ٤٧٦ ٢٧٧ ٠٠٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٧٧٦ ٤٦٦ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقُسم المبلغ الإجمالي على الدول الأعضاء كأَنْصبة مقررَة.

## ثانيا - أداء الولاية

## ألف - لمحة عامة

٤ - حدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بقراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، ومدّدها في قرارات لاحقة. وحدد المجلس ولاية البعثة للفترة المشمولة بالتقرير الحالي في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣).

٥ - وكُلِّفت البعثة بمساعدة حكومة ليبيريا، على نحو ما طلبه مجلس الأمن، على بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في ليبيريا.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة في تحقيق عدد من الإنجازات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، إذ نفذت ما يتصل بهذه الإنجازات من نواتج رئيسية، على النحو المبين

في الأطر التي ترد أدناه، مصنفةً حسب العناصر التالية: الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد الحكم الديمقراطي، والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء مقارنة بالأطر المقررة القائمة على النتائج والمبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (A/67/755). ويقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي الذي أُحرز خلال الفترة المعنية مقابل الإنجازات المتوقعة، وذلك بمؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج التي أُنجزت فعلاً بالنواتج المقررة.

#### باء - تنفيذ الميزانية

٨ - كما هو مبين بتفصيل في أطر الميزنة القائمة على النتائج، المبينة في الفرع واو من هذا التقرير، واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم تنفيذ المهام المنوطة بها، ونجحت في إنجاز ١٣٩ ناتجاً في إطار ٣٣ إنجازاً.

٩ - وبلغ مجموع النفقات للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ مبلغاً قدره ٣٠٠ ٨٤٥ ٤٤٧ دولار، وهو يقل بمقدار ٧٠٠ ٤٣١ ٢٨ دولار عن الموارد المالية التي اعتمدها الجمعية العامة للبعثة لتلك الفترة وقدرها ٤٧٦ ٢٧٧ ٠٠٠ دولار.

١٠ - وشهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير، وفقاً للولاية التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، تقليصاً تدريجياً لقوام العنصر العسكري للبعثة. واقترن هذا التقليص التدريجي بجهود لتسليم المسؤوليات الأمنية لحكومة ليبريا، مع قيام البعثة بوضع نظم للرصد والتقييم بالتعاون مع الحكومة لتحديد أوجه النقص في الموارد وأولويات الإصلاح في قطاعات الجيش والقضاء وإنفاذ القانون.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت البعثة على نطاق واسع في التربية المدنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وجهود إرساء اللامركزية، وعمليات المصالحة الوطنية، وقد شهدت هذه المجالات عموماً تقدماً خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

١٢ - ويتمثل أحد العوامل الرئيسية التي كان لها تأثير على تنفيذ ميزانية البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تفشي الإيبولا في ليبريا في الربع الأخير من تلك الفترة. ومع انتشار الوباء في جميع أنحاء البلد، بدأت البعثة تتخذ عدداً من التدابير الوقائية، مثل تجنب التجمعات الحاشدة ومراجعة ترتيبات الاشتراك في المواقع، التي أثرت في تنفيذ عناصر معينة من الولاية، بما في ذلك تسيير الدوريات وعمليات التقييم الميدانية. وحال خطر إيبولا دون إحراز الفريق العامل المشترك المعني بالمرحلة الانتقالية لمزيد من التقدم، إذ لم يلتئم مرة أخرى في أعقاب

اجتماعه في نيسان/أبريل. بيد أن جميع المهام الأمنية المقرر إنجازها خلال الفترة المشمولة بالتقرير تمت وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها. أما التخطيط للمرحلة الثالثة من عملية تقليص قوام البعثة فلم يبدأ بعد. وبما أنه ليس من الواضح كم سيستمر وباء إيولا فإن تأثيره على العملية الانتقالية للبعثة يظل مجهولا في الوقت الحاضر.

#### جيم - مبادرات الدعم التي اضطلعت بها البعثة

١٣ - خلال فترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤، يشرت شعبة دعم البعثة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بنجاح الجانب اللوجستي لتنفيذ المرحلة الثانية من عملية تقليص قوام العنصر العسكري التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣). وجرى إعادة ما مجموعه ١ ٢٠٤ من أفراد الوحدات و ٢٢٠ من المركبات و ٦١ من حاويات الشحن البحري إلى البلدان. وقامت البعثة أيضا بإعادة تنظيم قواتها المتبقية وإعادة تمركزها - وهو نشاط كثيرا ما يستتبع تحركا معقدا من سحب للجنود والعودة إلى ملء المناطق التي أخليت بجنود آخرين بغرض كفالة قدرة عسكرية مستمرة وتقديم الدعم المتواصل للسلطات الوطنية. ويسر القيام بمثل هذه التحركات ما لدى البعثة من أصول النقل البري والجوي والبحري، بينما استخدم ما لدى البعثة من موارد الهندسة لتجديد المعسكرات وتعديل أحجامها.

١٤ - وفي إطار العملية الانتقالية، أغلقت البعثة وسلمت ١٠ مواقع تابعة لها وقلصت حجم موقعين آخرين.

١٥ - وفي إطار مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣)، وصلت وحدة إضافية من وحدات الشرطة المشكلة إلى البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأتاحت شعبة دعم البعثة نقل الأفراد والشحنات ووفرت المعسكر من خلال تطهير المنطقة وتحديد مكان الإقامة الحالي في معسكر غرينفيل.

١٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، اشترت البعثة العدد المأذون به من المركبات الذي يضم ٥٩ مركبة خفيفة للركاب و ٦ شاحنات لنقل مياه الحارير و ٩ سيارات إسعاف. وتلقت البعثة ٣٤ مركبة ركاب خفيفة في حالة جيدة من احتياطي الأمم المتحدة. بيد أنه مع ارتفاع عدد المركبات التي تتجاوز عمرها المتوقع يستمر تقادم نسبة مئوية كبيرة من أسطول المركبات المأذون بها ويلزم استبدالها.

١٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، فرغت البعثة من دمج مستودعات أقسام الإمداد، والهندسة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والنقل في وحدة مركزية. وشملت هذه العملية تجميع

مخزونات تبلغ قيمتها ٤٣ مليون دولار وتتكون من أكثر من ٤٠٠ ١٤ بند من بنود السلع الأساسية. واقتضى الدمج تعديل المرافق الحالية، مع التركيز بوجه خاص على تدابير تحسين الأمن، مثل تركيب المصايح لإضاءة المستودعات وإقامة السياجات الأمنية. وهذه الخطة أخذت تحسن بالفعل تخطيط المشتريات إذ تساعد في الحد من المخزونات الزائدة.

## دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

١٨ - تواصل التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من خلال تبادل المعلومات وأعمال التحليل وإجراء التقييمات المشتركة للحالة على الحدود وتنسيق العمليات مع النظراء الوطنيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإن كانت هذه الأنشطة قد توقفت في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بسبب أزمة إيولا. وأقامت البعثتان أيضا تعاونا وثيقا بين العنصرين المدني والعسكري في كل منهما. وعقدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اجتماعا تشاوريا في أيدجان في أيار/مايو ٢٠١٤ لمناقشة المسائل الاستراتيجية والتنفيذية وجهود التعاون الجارية بين البعثتين، وللاتفاق على مجموعة من الخطوات العملية التي تم العمليات الحدودية الحالية.

١٩ - وعقد أول اجتماع للمجلس المشترك لرؤساء وشيوخ القبائل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وضم ١٠٨ من الرؤساء والشيوخ التقليديين وممثلي الشباب والنساء من المجتمعات المحلية التي تعيش على الحدود. ووقع ممثلو الرؤساء من جانبي الحدود الليبرية - الإيفوارية بلاغا مشتركا يهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، مع الإسهام في الوقت نفسه في إيجاد حلول دائمة للاجئين الإيفواريين في ليبيريا، بما في ذلك إعادة الطوعية إلى وطنهم في نهاية المطاف.

٢٠ - وأعد إطار للتعاون ينظم التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ووقع في تموز/يوليه ٢٠١٤. وحدد الإطار أربع ركائز للتعاون من أجل زيادة التطوير وتنفيذ رؤية استراتيجية مشتركة شاملة وخطة للتعاون بين البعثتين دعما للجهود التي تبذلها الحكومتان في سبيل تحقيق الاستقرار على الحدود، بما في ذلك العمليات الأمنية المشتركة وما يتصل بها من أشكال الدعم، ومبادرات دعم الآليات الإقليمية، وتدابير بناء القدرة على الإنذار المبكر من أجل اتقاء شر العواقب وإدارة الأزمات، والمبادرات المحددة الأهداف، وأنشطة الأمم المتحدة البرنامجية المتكاملة.

٢١ - وأسهمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في وضع استراتيجية الأمن عبر الحدود في اتحاد نهر مانو التي صدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتهدف الاستراتيجية إلى التصدي

للأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن وتبين كيف يمكن تحويل رؤية اتحاد نهر مانو التي صيغت عام ٢٠٠٧ لإنشاء منطقة بلا حدود يسود فيها الوئام والسلام والازدهار في اتحاد غرب أفريقيا إلى خطط وإجراءات عملية. وشرعت البعثة في وضع استراتيجيات لنقل العمليات الأمنية الحدودية التي تقودها قوات عسكرية، مثل عمليات لوكو وسيسكين ومايو، لتمسك بزمامها جهات وطنية في إطار تطبيق النهج المرسوم في استراتيجية الوحدة المشتركة للأمن على الحدود وبناء الثقة التابعة لاتحاد نهر مانو. وقد نقلت عملية لوكو، المشتركة بين ليبيريا وسيراليون، بنجاح إلى مكتب الهجرة والتجنيس، والشرطة الوطنية الليبرية، والإدارة المحلية، بينما نقلت عملية سيسكين، المشتركة بين ليبيريا وغينيا بشكل جزئي.

٢٢ - وخلال الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، تقاسمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار طائرة استراتيجية من طراز بوينغ ٧٣٧ على أساس حصة ٦٠ إلى ٤٠ وثلاث طائرات عمودية للدوريات العسكرية من طراز Mi-24 على أساس المناصفة. وقد استخدمت الطائرة بوينغ ٧٣٧ للقيام بعمليات تناوب القوات في كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووسع نطاق استخدامها أكثر ليشمل تيسير تناوب القوات في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومنظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على أساس استرداد التكاليف.

٢٣ - وتمشيا مع سياسات التعاون بين البعثات، استخدمت أيضا أصول جوية أخرى تابعة للبعثة لتوفير الدعم استجابة لطلبات محددة وردت من بعثات أخرى، منها مثلا مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٢٤ - وقامت البعثة بنقل معدات مملوكة للأمم المتحدة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في إطار أنشطة تصفية تلك العملية. وفي نهاية التصفية الميدانية، تولت البعثة إتمام مهام التصفية المتبقية، لا سيما في مجال الحسابات المالية.

٢٥ - ومع تدهور الحالة الأمنية في جنوب السودان، أرسلت البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إحدى وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان باستخدام الطائرة بوينغ ٧٣٧.

٢٦ - وقدمت البعثة الدعم إلى بعثات أخرى بإرسال ٤٦ من موظفيها في إطار إجراءات انتداب مؤقت.

#### هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٢٧ - بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢١١٦ (٢٠١٣)، أجرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري تحليلاً للمزايا النسبية ركز على المجالات المنوطة بالبعثة. وأشارت النتائج الأولية إلى أنه ليس ثمة عموماً ازدواجية في الجهود، نظراً إلى الاختلافات الجوهرية في الولايات والأنشطة بين عمليات حفظ السلام والوكالات والصناديق والبرامج. ويجري تنسيق الجهود والأنشطة وكفالة تكاملها من خلال التخطيط المتكامل في إطار مبادرة "توحيد الأداء".

٢٨ - وكشف التحليل أيضاً أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تتمتع بميزة نسبية في دعم تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء بينما يكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تلك الأنشطة من خلال برامج متخصصة. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميزة في دعم عملية اللامركزية على المدى الطويل، بينما تغطي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا نطاقاً جغرافياً أوسع وتحتضن بنفوذ سياسي أكبر لاستهلال العملية وإقامة الدعائم الأساسية التي تتيح عدم تركيز السلطة وتحقيق اللامركزية. ويشكل تقديم الدعم لمراجعة الدستور عملية محددة أكثر زمناً وتتطلب تيسيراً سياسياً من البعثة، بينما يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخبرة التقنية، بتيسير من البعثة. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والفريق القطري أيضاً بأدوار تكميلية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والمسائل الجنسانية.

٢٩ - وقبل أن يتسنى الانتهاء من التحقق من نتائج تحليل المزايا النسبية، حظي التصدي لوباء إيبولا بالأسبقية. كما نسقت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري تنسيقاً وثيقاً في ذلك المسعى، استناداً إلى قدرات ومزايا البعثة والوكالات المتخصصة.

٣٠ - واستمر تنفيذ البرنامج الواحد للأمم المتحدة، الذي يتماشى مع خطة التحسين الحكومية، خلال جميع مراحل الفترة المشمولة بالتقرير. وأنشئ صندوق واحد ضمن إطار ميزانية واحد. ورغم أن الصندوق لم يتلق أي تبرعات، فقد تواصل تمويل البرنامج الواحد من لدن فرادى الوكالات والصناديق والبرامج.

٣١ - واستمرت البعثة في توفير الدعم في مجال النقل الجوي للمصرف المركزي الليبيري كما استمرت الوكالات والصناديق والبرامج في الاستفادة من رحلات البعثة المنتظمة إلى

وجهات داخل ليبيا وخارجها. كما تلقت فرادى الوكالات، بناء على طلبها، الدعم من خلال توفير رحلات خاصة لها على أساس استرداد التكاليف. وشملت الخدمات الأخرى الواجبة السداد المقدمة إلى فريق الأمم المتحدة القطري التزويد المنتظم بالوقود، وتوفير الحيز المكتبي، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتستخدم وكالات الأمم المتحدة السفينة التابعة للبعثة لنقل الشحنات بحرا على أساس توفر الأماكن.

## واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

### العنصر ١: الأمن

٣٢ - واصلت البعثة، على النحو المبين بالتفصيل في الأطر أدناه وتمشيا مع ولايتها، إعطاء الأولوية للدعم الذي تقدمه للحفاظ على بيئة أمنية مستقرة ولتعزيز القدرات الوطنية للاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد. واستمر التواصل بين حكومة ليبيا والبعثة بشأن العملية الانتقالية الأمنية الجارية بطرق شتى من بينها عقد اجتماعات منتظمة للفريق العامل المشترك المعني بالمرحلة الانتقالية. وقد تحققت جميع الأهداف المرتبطة بالمرحلة الثانية من العملية الانتقالية. وتولت الوكالات الليبرية، بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤، المسؤولية عن ٨١ في المائة من مهام الحراسة الثابتة وجميع مهام حراسة عمليات نقل النقود. ولم يعد هناك وجود دائم للقوات أو وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة في أربع مقاطعات من أصل ١٥ مقاطعة.

٣٣ - وفي حين ظل محور الاهتمام الأساسي هو تقديم الدعم لتنمية قدرات الشرطة الوطنية الليبرية في جميع مسؤولياتها، زاد التركيز على العمل مع مكتب الهجرة والتجنيس في سبيل دعم تحسين الأمن على الحدود الليبرية وإدارتها. وقدم موجهو شرطة الأمم المتحدة الدعم التقني والاستشاري إلى الوكالتين بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بالسياسات والعمليات. وفي حين واصلت البعثة تقديم الدعم لجهود التوظيف، قلصت القيود على التمويل الحكومي قدرة الشرطة الوطنية الليبرية على توفير التدريب الأساسي المقرر. ومُنحت الأولوية أيضا لمعالجة مسألة الأمن في مرافق السجون والإصلاحات، بتيسير تدريب ضباط السجون والإصلاحات أثناء الخدمة، على مسائل شتى من بينها التدريب على استخدام القوة غير الفتاكة.

٣٤ - وجرى التركيز أيضا على إرساء المساءلة في القطاع الأمني، بما في ذلك التواصل السياسي الرفيع المستوى مع الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المنبثقة من استعراض النواحي المتعلقة بالإدارة والمساءلة في قطاعات الشرطة والادعاء والقضاء الذي تم في

عام ٢٠١٣، والاستعراض الجاري لاستراتيجية الأمن الوطني. ورغم أنه لا توجد بعد هيئة مستقلة لإجراء عمليات الاستعراض الدوري للقطاع الأمني والتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الجهات المنوط بها توفير الأمن، فإن مشروع قانون الشرطة ينص على إنشاء هذه الهيئة. كما أن قانون وكالة إنفاذ قوانين المخدرات الذي اعتمد مؤخرا ينص على إنشاء هيكل للرقابة المدنية على الوكالة.

٣٥ - وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون بين حكومتَي ليبيريا وكوت ديفوار من أجل تحقيق المزيد من الاستقرار على طول الحدود المشتركة بينهما. وتشمل هذه الجهود تقديم المشورة والدعم اللوجستي إلى أي اجتماع من اجتماعات المجلس المشترك لرؤساء وشيوخ القبائل وإلى عدد من الاجتماعات عبر الحدودية الأخرى التي تعقد على صعيد الحكومات المحلية. وقد عُلمت عمليات الأمن عبر الحدود في آذار/مارس بسبب تفشي الإيبولا.

#### الإنتاج المتوقع ١ - ١: هيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبيريا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدم حدوث انتهاكات خطيرة لاتفاق وقف إطلاق النار (لم تقع انتهاكات في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ ولا في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ ولا في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤)	أُنجز. ولم تحدث انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير
زيادة عدد المناطق الواقعة خارج منروفيا التي توجد بها مكاتب لوحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية (٢٠١١/٢٠١٢: ١؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣)	أُنجز. أنشأت وحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية مكاتبها في جميع المناطق الخمس الواقعة خارج منروفيا، مع نشر ٢١٧ من ضباط وحدة دعم الشرطة خارج العاصمة
انخفاض عدد حوادث الإخلال بالنظام العام التي تفوق قدرة المؤسسات الحكومية على التصدي لها بنجاح (٢٠١١/٢٠١٢: ٢٥؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦)	أُنجز جزئياً. حيث وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير سبع حوادث تطلبت تدخل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: نيمبا (٣)، سينو (١)، لوفبا (٢)، بونغ (١)، غراند باسا (١)

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٢١٤ ٣٨٣ يوم عمل لأفراد الدوريات ٩٤٠ ٣٥٥ نجم انخفاض عدد أيام عمل أفراد الدوريات عن

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
القيام بدوريات محدودة نظرا لتفشي الايولا في آذار/مارس ٢٠١٤، وإلغاء عدد من الدوريات بسبب سوء الأحوال الجوية وحالة الطرق	١٣ جنديا في كل دورية × ٥ كتائب × ١٧ دورية يوميا × ٢٧٤ يوما، و ١٣ جنديا في كل دورية × ٤ كتائب × ١٧ دورية يوميا × ٩١ يوما)، بما في ذلك الدوريات الراحلة والمتنقلة (بالبر والجو)، علاوة على تقديم الدعم لعمليات التطويق والبحث وحفظ النظام العام، وحماية كبار الشخصيات وحراستها، وعمليات تفتيش مخزونات الأسلحة والذخائر التي حصلت عليها الحكومة
نعم	٤٦٠ ٣٢٩ يوم عمل لأفراد القوات الثابتة (١٠ جنود لكل موقع ثابت × ١٩ موقعا ثابتا لكل كتيبة × ٥ أفرقة في الكتيبة × ٢٧٤ يوما، و ١٠ جنود لكل موقع ثابت × ١٩ موقعا ثابتا لكل كتيبة × ٤ أفرقة في الكتيبة × ٩١ يوما). بما في ذلك مواقع المراقبة وكافة مهام الحراسة الثابتة لنقاط الدخول والخروج في الموانئ والمرافئ الرئيسية ونقاط الدخول والخروج في المطارات ومناطق هبوط الطائرات العمودية، ومشارف المباني الحكومية الرئيسية، ونقاط العبور الحدودية، والجسور الاستراتيجية وتقاطعات الطرق وغيرها من المسارات
نجم انخفاض العدد عن تقليص عدد الدوريات في المرحلة الأولية من تفشي الإيولا	١٣٥ ٣٦ يوم عمل للمراقبين العسكريين (١١ فريقا × ٩ أشخاص في كل فريق في اليوم × ٣٦٥ يوما) لجمع المعلومات والتواصل مع المنظمات غير الحكومية وتعزيز أمن الحدود
نجم انخفاض عدد الدوريات الجوية عن السحب التدريجي لكتيبة مشاة واحدة وما ارتبط بها من عناصر تمكين قبل الموعد المقرر، وذلك في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤	١٨٥ ٢ ساعة من ساعات الدوريات الجوية (٢٥٥ ١ ساعة لطراز Mi-8 و ٨٥٠ ساعة لطراز Mi-24 و ٨٠ ساعة لطراز B-1900 D)، بما في ذلك الدوريات الجوية الحدودية، والدوريات الراحلة المنقولة جوا، والاستطلاع

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الجوي، والدوريات الجوية في البحر،  
والرحلات الجوية الخاصة، وتدريب الأطقم  
الجوية

٣٣٦ ٦٩٠ ٣٤١ ٢١٤ يوما من أيام الأعمال الهندسية  
للقوة (٥ سرايا × ١٠ أشهر × ٨٨٣ ٥ يوما  
من أيام الأعمال الهندسية لكل سرية في الشهر  
و ٤ سرايا × شهرين × ٨٨٣ ٥ يوما من أيام  
الأعمال الهندسية لكل سرية في الشهر) من  
أجل تقديم الدعم إلى حكومة ليبيريا في صيانة  
الطرق، والتخلص من الذخائر المتفجرة،  
وتنفيذ أعمال المسح التقني، وتقديم الدعم  
للأعمال الهندسية، وإقامة الجسور وإصلاحها،  
وإصلاح المجاري السفلية، وإنتاج الأسفلت،  
وصيانة المطارات وإصلاحها، ومهام التعاون  
بين القطاعين المدني والعسكري

نعم ١٤٥ ٦٥٦ يوم عمل للأفراد المتأهين في قوة  
الرد السريع الذين يشكلون قوة احتياطية لتعزيز  
وحدات الشرطة المشكلة وشرطة الأمم المتحدة  
والوحدات الأخرى في القوة، عند الاقتضاء  
(٥ كتائب × ٨٤ جنديا لكل كتيبة في اليوم ×  
٢٧٤ يوما، و ٤ كتائب × ٨٤ جنديا لكل  
كتيبة في اليوم × ٩١ يوما) باعتبارهم قوة  
احتياطية لتعزيز وحدات الشرطة المشكلة وشرطة  
الأمم المتحدة ووحدات القوة، عند الاقتضاء

٢٣ ١٠٠ ٢٤ ٠٩٠ يوم عمل لأفراد دوريات المراقبين  
العسكريين (١١ فريقا × ٣ دوريات في  
اليوم × مراقبين اثنين للدورية الواحدة ×  
٣٦٥ يوما)، بما في ذلك الدوريات الجوية  
والبرية لجمع المعلومات والتواصل مع  
المجتمعات المحلية، ومراقبة الظروف العامة في

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المجتمعات المحلية وجمع المعلومات بشأن  
حوادث محددة

لم يعقد سوى نصف العدد المقرر من  
الاجتماعات للفريق العامل المشترك المعني  
بالمرحلة الانتقالية وهو ٢٤ اجتماعاً، وذلك  
بسبب تأجيلات من جانب الحكومة، وبسبب  
الأزمة التي تسبب فيها الإيولا ابتداء من  
آذار/مارس ٢٠١٤

١٢

عقد ٢٤ اجتماعاً للفريق العامل المشترك المعني  
بالمرحلة الانتقالية من أجل التخطيط لنقل  
المسؤوليات الأمنية وتنفيذه

نُظمت ٣ دورات متخصصة على مدى  
٧ أسابيع لتدريب ٣٢ من مهندسي القوات  
المسلحة الليبرية على التخلص من الذخائر  
المتفجرة، وقد أصبحوا الآن مؤهلين من المستوى  
المتوسط لمكافحة الألغام. وبدلاً من تنظيم  
دورتين على مدى أكثر من ١٠ أسابيع (برنامج  
التدريب الموحد) وفرت القوات المسلحة الليبرية  
ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام  
التدريب من خلال تنظيم ٣ دورات على مدى  
٧ أسابيع لصالح ٣٢ من أفراد القوات المسلحة  
الليبرية، بعد تقييم الاحتياجات الحالية من حيث  
المهارات والتدريب. وقد اضطلعت هذه  
القدرات الجديدة بما مجموعه ١٠ مهام تشغيلية  
بدعم توجيهي من دائرة الأمم المتحدة  
للإجراءات المتعلقة بالألغام

نعم

تنظيم دورتين تدريبيتين متخصصتين على مدى  
١٠ أسابيع لتدريب ٣٢ من أفراد القوات  
المسلحة الليبرية على التخلص من الذخائر  
المتفجرة وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات  
المتعلقة بالألغام

توفير التدريب لمجموعة مختارة من المدربين تتألف  
من ٢٠ من موظفي الأمن العاملين في القوات  
المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية،  
ومكتب الإصلاحات والتأهيل ومكتب الهجرة  
والتجنيس على برامج للتوعية بفيروس نقص  
المناعة البشرية/الإيدز ومهارات التدريب  
والتيسير

نعم

توفير التدريب لمجموعة مختارة من المدربين  
تتألف من ٢٠ من موظفي الأمن العاملين في  
القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية  
الليبرية، ومكتب الإصلاحات والتأهيل  
ومكتب الهجرة والتجنيس على برامج للتوعية  
بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومهارات  
التدريب والتيسير

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
جرى تدريب ٢٣١ موظفاً من موظفي الإصلاحات على استخدام القوة غير الفتاكة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ١٤ مرفقا من مرافق السجون والإصلاحات في ١٥ مقاطعة؛ ولم يتمكن ١٩ موظفاً من موظفي السجون والإصلاحات من المشاركة في هذا التدريب	توفير التدريب أثناء الخدمة لـ ٢٥٠ من موظفي السجون والإصلاحات الوطنية على تقنيات استخدام القوة غير الفتاكة في ١٤ مرفقا من مرافق السجون والإصلاحات في ١٥ مقاطعة
نُفذت أنشطة يومية قائمة على الاشتراك في المواقع مع وحدة الدعم في الشرطة التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية في منروفيا وفي مركز غبارنغا الإقليمي المعني بالعدالة والأمن من أجل تحسين القدرة التنفيذية، في مجالات من قبيل مكافحة الشغب وحماية كبار الشخصيات والانضباط والتسلسل القيادي	توفير التوجيه من خلال الاشتراك في المواقع يوميا مع وحدة الدعم في الشرطة الوطنية الليبيرية في منروفيا، ومن خلال المراكز الإقليمية المعنية بالعدالة والأمن، من أجل تحسين القدرة التنفيذية
جرى تقديم خمس برامج إذاعية لشؤون الساعة مدة كل منها ٤٥ دقيقة (بما مجموعه ٢٥٦ برنامجا في العام)؛ وجرى تقديم سبعة برامج إذاعية حوارية مدة كل منها ساعة واحدة (بما مجموعه ٣٣٢ برنامجا في العام)؛ وجرى تقديم ثمانية برامج إذاعية أسبوعيا مدة كل منها ٣٠ دقيقة عن الصحة والتعليم (بما مجموعه ١٦٣ برنامجا في العام)	إطلاق حملة إعلامية لزيادة الثقة في قطاع الأمن الليبري، تشمل توجيه رسائل تتعلق بالتخفيف التدريجي للعنصر العسكري في البعثة وأمن الحدود، وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية من خلال تقديم برامج إذاعية لشؤون الساعة خمس مرات أسبوعيا مدة كل برنامج ٤٥ دقيقة (بما مجموعه ٢٦٠ برنامجا في العام)؛ وتقديم سبعة برامج إذاعية حوارية أسبوعيا مدة كل منها ساعة واحدة (بما مجموعه ٣٦٤ برنامجا في العام) (هي Crime Watch، و Dateline و Liberia Front، و Nationwide، و Dis Government، و Ting، و Creek Town، و Palava Hut، و Page)؛ وتقديم ثمانية برامج إذاعية أسبوعيا مدة كل منها ٣٠ دقيقة (بما مجموعه ٤١٦ برنامجا في العام) عن الصحة والتعليم (هي You and
يُعزى انخفاض عدد البرامج الإذاعية إلى إعادة هيكلة إذاعة البعثة والوقت الطويل الذي استغرقته عملية تقديم العروض لتجديد العقود مع الموردين. وجرى تقديم برنامجين إذاعيين أسبوعيين مدة كل منهما ساعة واحدة أحدهما واقعي والآخر ترفيهي (بما مجموعه ٤٩٣ برنامجا في العام)؛ وجرى تقديم برامج إخبارية إذاعية يومية مدة كل منها ١٠ دقائق باللغة الإنكليزية واللغات المحلية (بما مجموعه ٣٩٤٣ برنامجا في العام)	

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

في العام). وجرى تقديم برنامج إذاعي أسبوعي واحد مدته ١٥ دقيقة باللغة الفرنسية (بما مجموعه ٣٧ برنامجا في العام ولم يتم إنتاج ١٥ برنامجا من البرامج الإذاعية باللغة الفرنسية بسبب صعوبة جلب متحدثين باللغة الفرنسية

و جرى تقديم تحقيق تلفزيوني مرة كل أسبوعين (بما مجموعه ٢٧ تحقيقا في العام) وتوزيعه على ثلاث محطات تلفزيونية محلية كى تعرضه كل ثلاثة أشهر وعلى ١٠٠ من نوادي الفيديو في ١٤ مقاطعة. ونظرا لإغلاق محطة من أصل ٤ محطات تلفزيونية محلية، توقف التوزيع على نوادي الفيديو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بسبب مسائل تعاقدية. ولم يُنتج برنامج المنوعات الذي يُبث كل ثلاثة أشهر لأن الأولوية مُنحت لأنشطة أخرى. ونُشر ٤٠ تحقيقا صحفيا في مجلة UN Focus و UNMIL Today (التي توزع ما مجموعه ٤٠.٠٠٠ نسخة في العام)؛ وأقيم معرض واحد للصور؛ واحتلت ١٢ صورة صدارة مجلة UN Focus/UNMIL Today؛ وجرى نشر ٤ صور مع المقابلات؛ وجررت تغطية ٤ مؤتمرات صحفية؛ واختيرت ١٢ صورة كأفضل صورة في الأسبوع.

نُشرت جميع المنتجات من صور وأشرطة فيديو وبرامج إذاعية ومنشورات على الموقع الرسمي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على الإنترنت وعبر وسائط الإعلام الرقمية

Let 's Talk و Staying Alive، و Your health، و about Sex، و Teen Talk، و School Days، و Access For All، و Link Campus، و Putting Yourself Together)؛ وتقديم برنامجين إذاعيين يوميين مدة كل منهما ساعة واحدة (٥ أيام في الأسبوع) أحدهما واقعي والآخر ترفيهي (بما مجموعه ٥٢٠ برنامجا في العام) (هما Yor Morning و Nightshift)؛ وتقديم ١٥ برنامجا إخباريا/نشرة إخبارية في الإذاعة مدة كل منها ١٠ دقائق يوميا (٥ أيام في الأسبوع) باللغة الإنكليزية واللغات المحلية (بما مجموعه ٣٩٠٠ برنامج في العام)؛ وتقديم برنامج إذاعي أسبوعي واحد مدته ١٥ دقيقة باللغة الفرنسية (بما مجموعه ٥٢ برنامجا في العام)؛ وتقديم تحقيق تلفزيوني مدته ٣ دقائق مرة كل أسبوعين (بما مجموعه ٢٤ تحقيقا في العام)؛ وتقديم برنامج منوعات تلفزيوني مدته ١٠ دقائق كل ثلاثة أشهر (بما مجموعه ٤ برامج في العام) يتم بثه على ٤ محطات تلفزيونية ويوزع على ١٥٠ ناديا من نوادي الفيديو؛ ونشر ٤٠ تحقيقا صحفيا في مجلة UN Focus (التي توزع ما مجموع ٤٠.٠٠٠ نسخة في العام) وتصدر كل ثلاثة أشهر؛ وإقامة معرض واحد للصور (عن عمل الوكالات الأمنية الليبرية في المقاطعات الحدودية). وتنشر جميع المنتجات من صور وأشرطة فيديو وبرامج إذاعية ومنشورات على الموقع الرسمي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على الإنترنت وعبر وسائط الإعلام الرقمية

الإنجاز المتوقع ١-٢: إحراز تقدم نحو السيطرة الفعالة على حدود ليبيريا

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
<p>أُنجز. جرى نشر ٣٣٩ ضابطا إضافيا في ٣٦ نقطة من نقاط العبور الحدودية الرسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل مجموع عدد الضباط المنتشرين على هذه المعابر إلى ١١٩٦ ضابطا (٨٠٠ من المذكور و ٣٩٦ من الإناث). واستنادا إلى البيانات المستكملة، بلغ الرقم الفعلي ٨٥٧ ضابطا في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتُعزى الزيادة في عدد الضباط المدربين إلى منح الأولوية لإدارة الفعالة للحدود ولقيام القيادة الجديدة للمكتب بمهام التدريب</p>	<p>زيادة عدد ضباط مكتب الهجرة والتجنيس الذين يجري نشرهم في ٣٦ نقطة من نقاط العبور الحدودية الرسمية (٢٠١١/٢٠١٢: ٢٨٨؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٦٣٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٨٨)</p>
<p>أُنجز. عُقدت ثمانية اجتماعات للزعماء التقليديين والسلطات المحلية. وعُقد الاجتماع الأول للمجلس المشترك لرؤساء وشيوخ القبائل بين ليبيريا وكوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، جرت الدعوة إلى عقد اجتماع تحضيرى عبر حدودي. وشكل اجتماع المجلس المشترك لرؤساء وشيوخ القبائل حافزا لعقد ستة اجتماعات لاحقة فيما بين ممثلي المجتمعات المحلية الحدودية في كل من مقاطعة نيمبا (٣) وجراند غيده (٢) وميريلاند (١) والبلديات والإدارات ذات الصلة في كوت ديفوار، والتي تناولت ضمن جملة أمور برامج "الرياضة من أجل السلام"، ومنها على سبيل المثال مباريات لكرة القدم عبر الحدود</p>	<p>زيادة الأنشطة المدنية عبر الحدودية الرامية إلى مناقشة مسألة تحقيق الاستقرار على الحدود، وتشمل عقد اجتماعات للزعماء التقليديين والسلطات المحلية (٢٠١١/٢٠١٢: ٢٠١٢؛ صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣)</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>يرجع انخفاض عدد أيام عمل أفراد الدوريات الحدودية المشتركة إلى تعليق عمليات مايو ولوكو وسيسكين في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بسبب تفشي الإيبولا. وفي حين استؤنفت عمليات لوكو وسيسكين في حزيران/يونيه ٢٠١٤، لا تزال عملية مايو معلقة. وعُلقت</p>	<p>٢٣٤٠ يوما من أيام عمل أفراد الدوريات الحدودية المشتركة (١٥ جنديا × ١٣ دورية × ١٢ شهرا) على حدود ليبيريا مع سيراليون وكوت ديفوار وغينيا لمراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، وتجنيد المرتزقة عبر الحدود، وحركة اللاجئين</p>

جميع العمليات الحدودية من جديد في تموز/يوليه  
٢٠١٤ بسبب تفاقم الوباء

تعزى الزيادة في عدد الاجتماعات (٣٦٨ اجتماعاً) إلى تعيين قيادة جديدة في مكتب الهجرة والتجنيس، مما أدى إلى زيادة التواصل مع البعثة. كما كُرِّست اجتماعات أخرى بشأن المجالات المقرر التركيز عليها (بناء القدرات والتدريب والتجهيز والنشر) لإجراء مناقشات تتعلق بمجال إدارة المشاريع وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبناء القدرات في هذين المجالين  
قُدِّم التوجيه يومياً إلى موظفي مكتب الهجرة والتجنيس في مقر عملهم ومراكز الحدود الاستراتيجية ومراكز القيادة الإقليمية بشأن إعداد عمليات النشر وتنفيذها لتلبية احتياجات المكتب الانتقالية

نعم

عقد ٥٢ اجتماعاً مع كبار المسؤولين في مكتب الهجرة والتجنيس في مراكز الحدود الاستراتيجية ومراكز القيادة الإقليمية، تشمل التوجيه في مجالات بناء القدرات والتدريب والتجهيز والنشر

نعم

توفير التوجيه اليومي لموظفي مكتب الهجرة والتجنيس بشأن إعداد عمليات النشر وتنفيذها لتلبية احتياجات المكتب الانتقالية

نعم

قدم موجهون يشتركون في موقع العمل التوجيه وأسعدوا المشورة من خلال اجتماعات يومية عُقدت مع وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في ليبريا في مجالي الكشف والتنسيق بين أجهزة الأمن، تصدياً للحوادث عبر الحدود والجريمة عبر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم أربعة موظفين لإنفاذ القانون من وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية دورتين تدريبيتين في مقاطعة لوفوا، واحدة منهما بشأن الإدارة المتكاملة للحدود لصالح عناصر إنفاذ القانون والأخرى بشأن تقنيات تدخل الشرطة

إسداء المشورة من خلال اجتماعات تُعقد مع وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في ليبريا بشأن الكشف والتنسيق بين أجهزة الأمن، تصدياً للحوادث عبر الحدود والجريمة عبر الوطنية

نعم

أجري تقييم حدودي مشترك مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في شباط/فبراير وأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤

إجراء تقييمات نصف سنوية مشتركة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لحصر العناصر المسلحة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
عُقدت ٩ اجتماعات مع اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بشأن القضايا المتعلقة بالحد من العنف المجتمعي. أما الاجتماعات الشهرية الثلاثة المتبقية (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه)، فلم تُعقد بسبب تفشي داء إيبولا	عقد ١٢ اجتماعاً مع اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بشأن القضايا المتعلقة بالحد من العنف المجتمعي
أُجري تقييمان ميدانيان لبرنامج إعادة إدماج العائدين المشترك بين اللجنة الليبرية المعنية بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مقاطعة مونتسيرادو للتأكد من المستفيدين ومن شمل البرنامج للشباب المعرضين للخطر؛ وزيارة تقييمية واحدة إلى ميريلاند لإعطاء المعلومات عن الخيارات المتاحة لمشاركة المدنيين في مراقبة أمن الحدود وتحقيق الاستقرار؛ وأجرى المكتب الميداني في غراند غيديه تقييماً واحداً للاحتياجات شمل مرافق للمكفوفين ولغيرهم من الفئات الضعيفة. أما التقييمان الأخيران المقرران، فمُعَلَّقاً بسبب تفشي داء إيبولا	إجراء ٦ تقييمات ميدانية لرصد مدى إشراك الفئات الضعيفة في تنفيذ برامج الأمم المتحدة لتحقيق الوثام الاجتماعي والاستقرار
قُدمت المشورة والدعم التنفيذيان إلى السلطات المحلية الليبرية في تنظيم ٨ اجتماعات ومناسبات عبر الحدود مع نظيراتها الإيفوارية: اجتماع المجلس المشترك لرؤساء وشيوخ القبائل (اجتماعان)؛ واجتماعات بين المجتمعات المحلية الحدودية في نيمبا (٣ اجتماعات) وجراند غيديه (اجتماعان) وميريلاند (اجتماع واحد). وأفضى نجاح اجتماع المجلس المشترك لرؤساء وشيوخ القبائل إلى إجراء الاجتماعين الإضافيين	إسداء المشورة التنفيذية للسلطات المحلية الليبرية في تنظيم ٦ اجتماعات عبر الحدود مع نظيراتها الإيفوارية بشأن المسائل المتصلة بالحدود

## الإنجاز المتوقع ١-٣: زيادة المساءلة في القطاع الأمني

### مؤشرات الإنجاز المقررة

### مؤشرات الإنجاز الفعلية

من أولويات القطاع الأمني الثلاث، نُفذت أولوية واحدة بالكامل ونُفذت اثنتان جزئياً. وانتهى في آذار/مارس ٢٠١٤ دمج المكتب الوطني للتحقيقات ووزارة الأمن الوطني في أجهزة أخرى للقطاع الأمني. وبدأ إصلاح مكتب الهجرة والتجنيس بإجراء استعراض تنظيمي، وإعداد سياسة بشأن هيكل الرتب، وإنشاء نظام لإدارة الأداء. ولم تُنشأ آليات الرقابة المدنية بعد. إلا أن التشريع الذي يتناول هذه المسألة معروض على الهيئة التشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن مشروع قانون الشرطة (الذي يوجد حالياً لدى مكتب الرئيس بانتظار إحالته إلى الهيئة التشريعية) آلية للمساءلة المدنية

أعدّ مشروع قانون للشرطة وقُدّم إلى مكتب الرئيس في أيار/مايو لاستعراضه وإحالته فيما بعد إلى الهيئة التشريعية. وانتهى دمج مكتب التحقيقات في الشرطة الوطنية الليبرية، وأُلحق موظفو وزارة الأمن الوطني بوكالة الأمن الوطني أو أحيلا إلى التقاعد، ومن ثم لم يعد وجود للمكتب الوطني للتحقيقات ووزارة الأمن الوطني. وتُحقّق إنشاء مجالس الأمن على صعيدي المقاطعات والأقاليم بصورة جزئية. فقد أنشئت في بداية المطاف مجالس أمن للمقاطعات في ٧ مقاطعات من أصل ١٥ مقاطعة. غير أنه حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت مجالس ٣ مقاطعات فقط تعقد اجتماعاتها بانتظام. وأنشئت مجالس أمن الأقاليم في ٤ أقاليم في مقاطعتين. وكان عدد المجالس أقل مما كان متوخى، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم كفاية التمويل والتدريب، وإلى عدم إيلاء الحكومة الأولوية لهذه المبادرات

قُدّم قانون وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات إلى الهيئة التشريعية في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وما زال يُنتظر أن يقدم مكتب الرئيس إلى الهيئة التشريعية مشروع قانون الشرطة

تنفيذ ٣ أولويات من أولويات القطاع الأمني الست المبينة في بيان ليبريا للالتزام المتبادل (العهد المبرم بين حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام) المتعلق بالمساءلة في القطاع، وهي: تنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات؛ وإصلاح مكتب الهجرة والتجنيس؛ ووضع آليات للرقابة المدنية (٢٠١١-٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٣-٢٠١٤: ٣)

تنفيذ الأحكام الثلاثة المتبقية في قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات المعتمد في عام ٢٠١١، وهي: إعداد قانون الشرطة، ودمج المكتب الوطني للتحقيقات في الشرطة الوطنية الليبرية، وإنشاء مجالس أمن على صعيدي المقاطعات والأقاليم في كل مقاطعة (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٣-٢٠١٤: ٣)

سن تشريعات بالغة الأهمية من أجل إصلاح قطاع الأمن تراعي المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية (٢٠١١-٢٠١٢: صفر؛

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢٠١٢-٢٠١٣ : ١؛ ٢٠١٣-٢٠١٤ : ٢	وقانون مراقبة الأسلحة النارية، وكلاهما يراعيان القضايا الجنسانية وقضايا حقوق الإنسان
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد اجتماعات استعراضية شهرية مع وزارة العدل وأجهزة الأمن الوطنية المعنية لدعم تنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات	٣ عُقد اجتماعان مع الشرطة الوطنية الليبيرية للمضي قدما بدمج المكتب الوطني للتحقيقات في الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب المهجرة والتجنيس. ويرجع انخفاض عدد الاجتماعات إلى كون تنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات كان قد اكتمل تقريبا في بداية هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وما تزال مسألة وحيدة عالقة، وهي إنشاء مجالس الأمن للمقاطعات التي كانت موضوع اجتماع واحد مع الحكومة
عقد اجتماعات مع وزارة العدل وأجهزة الأمن الوطنية المعنية للمضي قدما بتنفيذ التشريعات المتصلة بالرقابة على الأسلحة وإعداد خطة عمل للجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة	٧ عُقدت ٣ اجتماعات مع أجهزة الأمن الوطنية المعنية، أسفرت عن وضع الصيغة النهائية لتشريع مراقبة الأسلحة الذي يُنتظر تقديمه إلى الهيئة التشريعية. وعُقدت ٤ اجتماعات أخرى أسفرت عن إعداد خطة عمل للجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة
عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل وأجهزة الأمن الوطنية المعنية للمضي قدما بإنشاء مجلس لشكاوى المدنيين من قطاع الأمن	٥ عُقدت اجتماعات مع وزارة العدل والشرطة الوطنية الليبيرية لوضع تشريع جديد للشرطة ينص أحد بنوده على إنشاء هيئة للرقابة المدنية. ولم تُعقد الاجتماعات الشهرية، إذ تقرر التركيز على وضع إطار قانوني لمساءلة المدنيين للشرطة من خلال تشريع جديد يوجد لدى مكتب الرئيس في انتظار تقديمه إلى الهيئة التشريعية
توفير المشورة والتنسيق في مجال قطاع الأمن من خلال الاجتماعات الشهرية لمجلس العدالة والأمن واللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام	نعم شاركت البعثة في اجتماعات مجلس العدالة والأمن (شهريا)، واللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام (كل ثلاثة أشهر)، وبرنامج التحول

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
(كل ثلاثة أشهر) التي عُقدت على مستوى الممثل الخاص للأمين العام أو نائب الممثل الخاص للأمين العام، حيث أسدت المشورة بشأن إصلاح قطاع الأمن، ودعمت التنسيق بين الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي	وبرنامج التحول (الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧)
عُقدت اجتماعات مع الفريق العامل للمجتمع المدني المعني بقطاع الأمن الوطني للمضي في معالجة مسائل تعزيز الثقة والرقابة والمساءلة في قطاع الأمن؛ ويرجع انخفاض عدد الاجتماعات إلى إيلاء درجة أكبر من الأولوية للمسائل المتعلقة بالميزانية المخصصة لقطاع الأمن	٥ تقديم الدعم للفريق العامل للمجتمع المدني المعني بقطاع الأمن في ليريا، عن طريق عقد اجتماعات لبناء القدرات وتبادل المعلومات كل شهرين، مع التركيز على تعزيز الثقة والرقابة والمساءلة في قطاع الأمن
عُقدت ٤ اجتماعات مع لجنة الدفاع والاستخبارات والأمن وشؤون قدامى المحاربين، واجتماعان مع لجنة مجلس النواب المعنية بالأمن الوطني بشأن الرقابة على قطاع الأمن والمسائل المتعلقة بالميزانية، مما أسفر عن زيادة الرقابة التشريعية على قطاع الأمن. بما في ذلك إعادة تخصيص الميزانية الوطنية لدعم العملية الانتقالية الأمنية بصورة أفضل	نعم ٦ عقدت اجتماعات مع اللجان المعنية بالأمن في الهيئة التشريعية من أجل تعزيز الثقة في قطاع الأمن عن طريق زيادة فعالية السلطة التشريعية في الرقابة والمساءلة
عُقد اجتماع واحد مع وزارة المالية بشأن استعراض الإنفاق العام و ٦ اجتماعات للجنة المشتركة بين الوزارات من أجل معالجة المسائل المتعلقة بتمويل قطاع الأمن	نعم ٦ عقدت اجتماعات مع وزارة المالية والمؤسسات المالية الدولية لدعم الاستدامة المالية للقطاع الأمني والمضي قدما بتنفيذ التوصيات المبينة في وثيقة استعراض الإنفاق العام على قطاع الأمن لعام ٢٠١٢
عُقدت ٥ اجتماعات لمساعدة الشرطة الوطنية الليبيرية والقوات المسلحة الليبيرية في تنظيم الدورات التدريبية بشأن حقوق الإنسان. وساعدت البعثة أيضا في تيسير ٤ جلسات عمل للشرطة الوطنية الليبيرية و ٣ جلسات عمل للقوات المسلحة الليبيرية بشأن الرصد والتدريب	نعم إسداء المشورة بشأن حقوق الإنسان وتقديم الدعم في هذا المجال، من خلال اجتماعات فصلية وجلسات عمل للشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس والقوات المسلحة الليبيرية، من أجل تعزيز التدريب المؤسسي في

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
في مجال حقوق الإنسان	مجال حقوق الإنسان ورصد أفراد قطاع الأمن
عُقدت ١٠ اجتماعات مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، والشرطة الوطنية الليبيرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومنظمات غير حكومية بشأن ما يلي: تعزيز وحدة الشؤون الجنسانية في كل من مكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية الليبيرية؛ وإشراك الضابطات مؤسسات قطاع الأمن؛ وتعيين النساء من مقاطعات ليوارد في الشرطة الوطنية الليبيرية والقوات المسلحة الليبيرية؛ وتقييم الثغرات الجنسانية في القطاع الأمني؛ وتقييم قدرات وحدة الشؤون الجنسانية في الشرطة الوطنية الليبيرية؛ وبلورة مفهوم لإعداد برنامج يتعلق بتعيين النساء في مؤسسات قطاع الأمن واستبقائهن في العمل وترقيتهن	إسداء المشورة بشأن الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالأمر الجنسانية في مؤسسات القطاع الأمني، من خلال ٤ اجتماعات تُعقد مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الأمني

الإنجاز المتوقع ١-٤: تحسين قدرة الشرطة الوطنية الليبيرية على التصدي للإجرام والاضطرابات المدنية على نطاق البلد

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
بعد تدريب ٢٩١ فردا جديدا من أفراد الشرطة وتجهيزهم ونشرهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ إجمالي الزيادة في أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية الذين دُربوا وُجهزوا ونُشروا ما عدده ٨٤٦ ٤ فردا. ووفقا للبيانات المستكملة، فإن العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغ ٥٥٥ ٤ فردا. وتلقى فوج واحد فقط من المعينين الجدد التدريب الأساسي في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية بدلا من الفوجين المقررين، وذلك بسبب نقص التمويل من حكومة ليبريا	زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية الذين جرى تدريبهم وتجهيزهم ونشرهم (٢٠١٢/٢٠١١: ٣٧١ ٤؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٩٧١ ٤؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٥٥٧١)
بعد تدريب ٢٢٠ فردا جديدا من أفراد وحدة دعم الشرطة وتجهيزهم ونشرهم خلال الفترة المشمولة	زيادة عدد أفراد وحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية الذين جرى تدريبهم وتجهيزهم

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
<p>بالتقرير، بلغ إجمالي الزيادة في أفراد وحدة دعم الشرطة الذين دُربوا وجُهِزوا ونُشروا ما عدده ١٠٠٥ أفراد. وأُرجئ تدريب كان مقررا إلى حين تحديد مرشحين محتملين مناسبين للتدريب لوحدة دعم الشرطة من صفوف الشرطة الوطنية الليبيرية</p>	<p>ونشرهم (٢٠١٢/٢٠١١: ٧٨٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٠٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠٠)</p>
<p>في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، كان ٩٩١ فردا من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية قد دُربوا وعُيّنوا ونُشروا في مقاطعات غير مقاطعة منروفيا/مونتسيرادو. ويعزى انخفاض العدد إلى التأخر في بدء التدريب الأساسي للمعينين الجدد بسبب نقص الميزانية، ونشر الفوج ٤٢ في منروفيا لدعم التصدي لتفشي داء إيبولا</p>	<p>زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية الذين جرى تدريبهم وتعيينهم ونشرهم في مقاطعات غير مقاطعة منروفيا/مونتسيرادو (٢٠١٢/٢٠١١: ١٧٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٣٧٨؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٥٧٨)</p>
<p>في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بلغ تمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبيرية ما نسبته ١٨ في المائة</p>	<p>زيادة النسبة المئوية للإناث من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية (٢٠١٢/٢٠١١: ١٧,٦ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ١٩,٥ في المائة)</p>
<p>بلغت نسبة الإناث في المناصب العليا/القيادية في الشرطة الوطنية الليبيرية ما قدره ٦ في المائة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ويعكس انخفاض النسبة المئوية العدد الراهن للنساء في صفوف الشرطة الوطنية الليبيرية اللواتي يملكن الكفاءة والخبرة ليتأهلن للترقي إلى المراتب العليا. ويُقدم التوجيه والتدريب المحددا الأهداف إلى الضابطات لتيسير تحقيق الزيادة المستهدفة</p>	<p>زيادة النسبة المئوية للإناث في المناصب العليا/القيادية في الشرطة الوطنية الليبيرية (٢٠١٢/٢٠١١: ٧,٥ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ١٣ في المائة)</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إسداء المشورة اليومية لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الليبيرية بشأن استقدام أفراد الشرطة، وإدارة الأكاديمية وتنظيمها، والتدريب أثناء الخدمة، والتدريب المتخصص لتلبية احتياجات الفترة الانتقالية	نعم
تسيير دوريات ليلية مشتركة لوحدة الشرطة المشكلة مع الشرطة الوطنية في منروفيا،	نعم

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
في منروفيا والمقاطعات	وفي المقاطعات عند الاقتضاء
<p>عُقدت أسبوعياً جلسات مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس لتقديم المشورة والتوجيه بشأن المشاريع التي تمولها الجهات المانحة والتي تتعلق بالمشاريع ذات الأثر السريع والمشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>قُدِّم الدعم الاستراتيجي والتقني إلى الشرطة الوطنية الليبرية في وضع استراتيجيات النشر وتنفيذها لتلبية احتياجات الفترة الانتقالية عن طريق تقديم التوجيه في مواقع العمل المشتركة</p>	<p>إسداء المشورة والتوجيه بشأن تنفيذ مشاريع البنى التحتية واللوجستيات التي تمولها الجهات المانحة للشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس</p> <p>تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني في وضع استراتيجيات النشر وتنفيذها لتلبية احتياجات الفترة الانتقالية عن طريق تقديم التوجيه للشرطة الوطنية</p>
<p>اشترك في المواقع يومياً مع القيادة العليا للشرطة الوطنية الليبرية ورؤساء الإدارات في مقر الشرطة الوطنية الليبرية والقادة الإقليميين لتقديم المشورة الاستراتيجية فيما يلي: تخطيط المرحلة الانتقالية وتخطيط التطوير؛ والتخطيط التنفيذي؛ وإدارة الشرطة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية؛ والشؤون المالية واللوجستيات؛ والتحقيق الجنائي؛ والإعلام؛ وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية</p>	<p>إسداء المشورة الاستراتيجية من خلال الاشتراك في المواقع يومياً مع القيادة العليا وكبار قادة الشرطة الوطنية فيما يلي: تخطيط المرحلة الانتقالية وتخطيط التطوير؛ والتخطيط التنفيذي؛ وإدارة الشرطة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية، والشؤون المالية واللوجستيات؛ والتحقيق الجنائي؛ والإعلام؛ وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية</p>
<p>اشترك يومياً في مواقع العمل مع النظراء في الشرطة الوطنية في مناطق الشرطة ومراكزها ومقارها على مستوى المقاطعات بالمناطق، وفي موقع الفريق في منروفيا، وقُدِّم التوجيه بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية، والإدارة، والتواصل مع المجتمعات المحلية. وشمل ذلك إسداء المشورة بشأن مهام الإشراف والقيادة، وتقديم الدعم إلى المحققين الجنائيين</p>	<p>إسداء المشورة بشأن الإدارة والتحقيقات الجنائية، وكذلك بشأن مهام الإشراف والقيادة، عن طريق الاشتراك في المواقع مع الشرطة الوطنية. وإسداء المشورة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية والتواصل مع المجتمعات المحلية في مناطق الشرطة ومراكزها ومقارها على مستوى المقاطعات، من خلال توجيه الشرطة الوطنية والاشتراك معها في مواقع العمل</p>

## العنصر ٢: سيادة القانون

٣٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، على النحو المبين بالتفصيل في الإطار الوارد أدناه، جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في قطاع سيادة القانون، بطرق شتى من بينها زيادة إمساك البلد بزمام الأمور فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، وإعداد الاستعراض الدوري الشامل المقبل في عام ٢٠١٥. وواصلت البعثة العمل مع اللجنة من أجل تطوير قدرتها على الرصد وتعزيز تواصلها مع المجتمع المدني، بشأن أمور شتى من بينها برنامج "الاعتراف والمغفرة" (برنامج بالافاهت) وعملية مراجعة الدستور. وقدمت البعثة أيضا المشورة التقنية والدعم إلى اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة وإلى المجتمع المدني من أجل وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتفعيل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة توفير الدعم التقني من أجل إدراج رصد حقوق الإنسان والتدريب عليها ضمن آليات المساءلة في الشرطة الوطنية الليبيرية والقوات المسلحة الليبيرية.

٣٧ - وجرى التركيز بوجه خاص على تعزيز عملية الإصلاح التشريعي والأطر التنظيمية، بطرق شتى من بينها توفير التدريب والتوجيه والمشورة القانونية للجنة الإصلاح القانوني، ووزارة العدل، والهيئة التشريعية، ولجنة مراجعة الدستور. وقدمت البعثة الدعم أيضا من أجل إجراء حوار بشأن السياسات بين أصحاب المصلحة المعنيين لبحث عملية وضع القوانين، وقد أسفر الحوار عن تعهدات ملموسة بتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في إطار العملية. وقدم الدعم التقني أيضا في مجال صياغة التشريعات، ومن ذلك صياغة القوانين الجديدة التي توسع نطاق اختصاص محاكم الصلح والتشريعات المقترحة بشأن النفط. وواصلت البعثة أيضا مساهمتها الفعالة في المبادرات القطاعية الشاملة، من قبيل وضع البرنامج المشترك المتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وإنشاء الفريق العامل المعني بقضاء الأحداث، مما أدى إلى صدور مبادئ توجيهية بشأن النظم البديلة لقضاء الأحداث.

٣٨ - وواصلت البعثة دعم تعزيز النظامين القانوني والقضائي لليبيريا، من خلال مبادرات تستهدف بناء القدرات في مجال حفظ السجلات ومشروع تجريبي للحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة. وقدمت البعثة الدعم للنظر من أجل مباشرة تنفيذ بعض التوصيات التي وردت في استعراض عام ٢٠١٣ لآليات الرقابة والمساءلة المتعلقة بالشرطة الوطنية الليبيرية والادعاء والقضاء، وقرارات المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٣ بشأن العدالة الجنائية، التي حددت ١٧ مجالا من المجالات الهامة للإصلاح القانوني، وبناء القدرات، ووضع السياسات.

٣٩ - وقُدّم دعم كبير من أجل تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس، بما يتمشى مع الخطة الاستراتيجية لكل منهما. ومع انتهاء الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبيرية في عام ٢٠١٣، قدمت البعثة المساعدة إلى الشرطة في تقييم القدرات على الصعيد الوطني لحصر التقدم المحرز في المجالات الرئيسية وتحديد المجالات التي يمكن أن يكون فيها للدعم أكبر قيمة مضافة في المستقبل. وأدى هذا التقييم إلى وضع خطة استراتيجية جديدة للشرطة الوطنية الليبيرية. ومن المقرر إجراء عملية تقييم مماثلة لمكتب الهجرة والتجنيس، حيث من المقرر أن تنتهي خطته الاستراتيجية في نهاية عام ٢٠١٤.

٤٠ - وواصلت البعثة تقديم الدعم المكثف لمكتب الإصلاحات والتأهيل من خلال توفير التوجيه اليومي في مرافق السجون والإصلاحات وتنفيذ خطته الاستراتيجية، بطرق شتى من بينها توفير التدريب ووضع القوائم المرجعية للانسحاب التدريجي. وقدمت البعثة الدعم أيضا فيما يتعلق بتعيين وتدريب موظفي المكتب الجدد، فضلا عن تطوير قدرات التخطيط الاستراتيجي الداخلية للمكتب، مما أدى إلى قيامه بوضع خطة استراتيجية جديدة.

٤١ - وفي إطار الدعم المستمر الذي تقدمه البعثة لتحقيق لامركزية العدالة والخدمات الأمنية، واصلت البعثة دعم تشغيل المركز التجريبي للعدالة والأمن في غبارنغا، بمقاطعة بونغ، وتقديم المشورة التقنية من أجل التخطيط لإنشاء مركز ثان وثالث للعدالة والأمن، يتخذان من مقاطعتي ميريلاند وجراند غيده على التوالي مقرين لهما؛ الأمر الذي كفّل إدماج الدروس المستفادة من المركز التجريبي في عملية التخطيط، والتي تشمل زيادة التركيز على تقديم الخدمات. وشمل الدعم الكبير المقدم، من خلال المشاريع السريعة الأثر للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشييد وإصلاح البنية التحتية للعدالة والأمن، ودعم تدريب الأطراف الفاعلة، من قبيل الأطراف الفاعلة في مجال العدالة، على التشريعات الجديدة التي توسع نطاق اختصاص محاكم الصلح.

#### الإيجاز المتوقع ٢-١: تعزيز قدرات مؤسسات سيادة القانون الليبيرية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة عدد المقاطعات التي يُنفذ فيها النظام الموحد أُنجز. نُفذ النظام الموحد لحفظ السجلات في تسع مقاطعات. وقد تسنى تنفيذ هذا النظام في عدد من المقاطعات أكبر مما كان مقررا أصلا بسبب إجراء دورات تدريبية في كل منطقة وتوفير التمويل لشراء معدات حفظ السجلات من الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن في	زيادة عدد المقاطعات التي يُنفذ فيها النظام الموحد لحفظ السجلات القضائية (٢٠١١/٢٠١٢: لا توجد؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤) لا توجد؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا توجد؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤)

## وقت أبكر مما كان متوقعا

زيادة عدد موظفي السجون والإصلاحات الجدد الذين تلقى ٦٩ من الموظفين المعيّنين في السجون والإصلاحات، تم تدريبهم (٢٠١٢/٢٠١١ : ٢٠١٢/٢٠١٣ : ٢٠١٣/٢٠١٢ : ٢٠١٤/٢٠١٣ : ٢٧٠ : ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٣٣٠)

ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠١٤. وسيحقق الهدف التراكمي المطلوب وهو ٣٣٠ شخصا مع تخرج المعيّنين الجدد الـ ٦٩ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويعزى التأخر في تنظيم الدورة التدريبية إلى عدم توافر مكان للتدريب في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية إلى أن عرضت وزارة الدفاع توفير مكان في أكاديمية تدريب القوات المسلحة الليبرية

زيادة عدد ما يُنجز من مشاريع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١١/٢٠١٢ : ١٨ : ٢٠١٢/٢٠١٣ : ٦٠ : ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٧٥)

أُنجز ٥٧ مشروعا من مشاريع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية. ويعزى انخفاض عدد المشاريع المنفذة إلى تعليق المشاريع المتبقية إلى حين الانتهاء من إجراء تقييم أساسي شامل للشرطة الوطنية الليبرية بالتشارك بين الشرطة الوطنية والبعثة. واستنادا إلى التوصيات التي وردت في التقييم، أُدمج بعض المشاريع المتعلقة في الإطار المشترك للتطوير، وهو عبارة عن خطة اتفق عليها الجانبان لبناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية وتتماشى مع الخطة الاستراتيجية الجديدة الثلاثية السنوات للشرطة (٢٠١٤-٢٠١٧)

زيادة عدد ما يُنجز من مشاريع الخطة الاستراتيجية لمكتب الهجرة والتجنيس (٢٠١١/٢٠١٢ : صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣ : ٢٢ : ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٢٥)

أُنجز ١٦ مشروعا إضافيا، ما رفع مجموع عدد المشاريع المنجزة إلى ٣٨ مشروعا. وتعزى زيادة عدد المشاريع المنفذة إلى القيادة الجديدة لمكتب الهجرة والتجنيس، الأمر الذي أدى إلى إنشاء فريق لإدارة المشاريع يقوم برصد تنفيذ المشاريع

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تقدم المشورة الاستراتيجية والمساعدة القانونية، من خلال عقد الاجتماعات الشهرية والاشتراك في المواقع وإسداء التوجيه للجنة

نعم

قُدمت المشورة إلى السلطة التشريعية (٣ اجتماعات)، ولجنة إصلاح القوانين (٧ اجتماعات)، والسلطة القضائية (اجتماع

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

واحد)، ووزارة العدل (١٠ اجتماعات)، ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية (٥ اجتماعات)، ووزارة الداخلية (٣ اجتماعات) ورابطة المحامين (٣ جلسات) بشأن إصلاح القوانين (التشريعات التي توسع نطاق اختصاص محاكم الصلح، وإصلاح إجراءات المحاكمات التي تقوم بها هيئات المحلفين وإصدار الأحكام) وصياغة التشريعات (مشروع قانون الشرطة، والتشريع المتعلق بمراقبة الأسلحة، ومشروع قانون الحكم المحلي، ومشروع قانون العنف المتزلي)

عُقدت اجتماعات مع معهد القضاء وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية بشأن تصميم مناهج لتدريب القضاة حسب نوع الجنس وفي مراعاة للاعتبارات الجنسانية، وبشأن التشريعات الجديدة التي توسع نطاق اختصاص محاكم الصلح. ولم يُعقد ٣ من أصل ١٢ اجتماعا مقررا نظرا لغياب المدير التنفيذي بالإناية لمعهد القضاء خلال جزء من الفترة. ومع ذلك، جرى تعديل محتوى الاجتماعات ليشمل مسائل تتعلق بتصميم المناهج وتنظيم الدورات التدريبية

لم تُعقد أي اجتماعات نظرا لتوقف وزير العدل عن العمل مؤقتا لمدة ٦ أشهر، ونقل مقر الوزارة الذي استغرق شهرين. وبدأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في وضع قاعدة بيانات لأصول وزارة العدل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الأمر الذي تأخر بسبب الآثار المترتبة على تفشي وباء إيبولا. وسلمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قاعدة بيانات الموظفين إلى وزارة العدل في تموز/يوليه ٢٠١٣

إصلاح القوانين، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الجنسانية، ووزارة الداخلية، والسلطة التشريعية، ورابطة المحامين الوطنية الليبرية بشأن صياغة التشريعات وإصلاح القوانين، بما في ذلك اتباع النهج المراعي للمنظور الجنساني

تقديم المشورة بشأن تصميم المناهج وتنفيذ برامج التدريب التي تراعي المنظور الجنساني، من خلال عقد ١٢ اجتماعا مع المعهد القضائي وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية

إ إنشاء قواعد بيانات تتعلق بالموظفين والأصول، من خلال عقد ٢٤ اجتماعا مع وزارة العدل والسلطة القضائية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>لا</p> <p>لم تكتمل عملية استحداث نظام آلي لإدارة القضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرا لاكتشاف أوجه قصور في النسخة التجريبية للنظام. ويُتوقع أن يبدأ تنفيذ النظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وقد بدأ تطبيق نظام حفظ السجلات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وانتهت أعمال التدريب على حفظ السجلات في ٨ مقاطعات حيث شملت ٨٤ موظفا قضائيا، من بينهم ٧ إناث. ويعزى انخفاض عدد الموظفين الذين تلقوا التدريب إلى عدم حضور بعضهم. ويبدأ توفير التوجيه بشأن نظام حفظ السجلات في تموز/يوليه ٢٠١٥، بعد الانتهاء في آذار/مارس ٢٠١٥ من تقييم النظام بالاشتراك مع السلطة القضائية. وسيبدأ تدريب موظفي وزارة العدل بمجرد إطلاق النظام الجديد لحفظ السجلات خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥</p>	<p>تطبيق نظم لحفظ السجلات وإدارة القضايا، بالإضافة إلى توفير التدريب والتوجيه لـ ١٢٢ من العاملين في وزارة العدل و ٩٦ من العاملين في الجهاز القضائي بشأن تشغيل النظم الجديدة، وذلك من خلال عقد ١٢ اجتماعا مع وزارة العدل والسلطة القضائية</p>
<p>نعم</p> <p>جرت عمليات رصد يومية للمؤسسات القانونية والقضائية، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والاحتجاز قبل المحاكمة، وتغيب الموظفين القضائيين، والقضايا الكبرى التي تكون لها تداعيات على السلام والأمن. وتم جمع البيانات وتحليلها، وأصدرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تقارير فصلية استندت إليها لبلورة تحليل موحد لمحاكم الدوائر في نهاية المدّة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤</p>	<p>إجراء عمليات رصد يومية للمؤسسات القانونية والقضائية، وتصنيف وتحليل البيانات، وتحديد المسائل القانونية/القضائية التي تحتاج إلى إنصاف (عما في ذلك المسائل المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس) وإعداد تقارير فصلية مشتركة مع الحكومة من أجل توجيه السياسات</p>
<p>نعم</p> <p>عُقدت دورات توجيهية يومية مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس. وعقدت أيضا اجتماعات أسبوعية مع مكتب الهجرة والتجنيس ولجان المشاريع التابعة للشرطة</p>	<p>توفير التوجيه يوميا للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس بشأن تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية</p>

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الوطنية الليبرية بشأن المشاريع السريعة الأثر،  
ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،  
واستعراضات مشاريع الخطة الاستراتيجية  
لمكتب الهجرة والتجنيس

عُقد ٥٢ اجتماعاً مع أفراد الشرطة المعنيين  
بحماية المرأة والطفل الذين يتواجدون في مقر  
الشرطة الوطنية الليبرية. بالإضافة إلى ذلك، عقد  
١٠٤ اجتماعات مع المسؤولين عن أقسام حماية  
المرأة والطفل في مراكز الشرطة ومستودعاتها في  
جميع أنحاء البلد، ولا سيما بشأن إجراءات  
التحقيق وإدارة القضايا في الجرائم ذات الصلة  
بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.  
وعُقدت اجتماعات إضافية على الصعيد المحلي  
لتطبيق اللامركزية في مجال بناء القدرات

نعم

تقديم المشورة بشأن إجراءات التحقيق وإدارة  
القضايا ذات الصلة بالجرائم المتعلقة بالعنف  
الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، من  
خلال عقد ٥٢ اجتماعاً مع أفراد الشرطة  
الوطنية الليبرية المعنيين بحماية المرأة والطفل

يُعزى انخفاض عدد الاجتماعات التي عُقدت إلى  
تغيير في قيادة (رئيس ونائب رئيس) الوحدة  
المعنية بجرائم العنف الجنسي والعنف القائم على  
نوع الجنس، الأمر الذي أثر على وتيرة تفاعل  
البعثة مع الوحدة

٢٧

عقد ٥٢ اجتماعاً مع الوحدة المعنية بجرائم  
العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس  
بشأن إدارة القضايا وملاحقة المتهمين  
بارتكاب جرائم العنف الجنسي والعنف القائم  
على نوع الجنس

زاوول الموجهون أعمالهم في ١٠ مرافق من أصل  
١٥ مرفقاً من مرافق السجون والإصلاحات في  
١٤ مقاطعة مع الاضطلاع بدور رقابي في خمسة  
مرافق (بونديواي وبوبولو وسيستوس وفيشتاون  
وروبرتسبورت) حيث وفرّوا التوجيه لموظفي  
السجون والإصلاحات بشأن أفضل الممارسات  
والسياسات في السجون. وقد تغير عدد المرافق  
من ١٤ مرفقاً في ١٣ مقاطعة إلى ١٥ مرفقاً في  
١٤ مقاطعة بعد إنشاء سجن سيستوس في  
مقاطعة ريفر سيس

نعم

توفير التوجيه يوميًا لموظفي السجون  
والإصلاحات الوطنية بشأن أفضل الممارسات  
والسياسات السجنية، وذلك من خلال مزاولة  
الموجهين والمدربين أعمالهم في ١٤ مرفقاً من  
مرافق السجون والإصلاحات في ١٣ مقاطعة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>نعم</p> <p>قُدمت المشورة إلى مكتب الإصلاحات والتأهيل بشأن وضع قائمة مرجعية للانسحاب التدريجي وإعداد التقارير الفصلية لتقييم التدريب. وأجري اختبار مسبق للقائمة المرجعية للانسحاب التدريجي، بهدف تحديد الثغرات قبل انسحاب بعثة الأمم المتحدة من ليبيريا، في سجن بوكانان؛ وبدأ التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠١٤، ويُتوقع أن يتم استكماله بحلول آذار/مارس ٢٠١٥</p>	<p>إسداء المشورة إلى مكتب الإصلاحات والتأهيل بشأن وضع القوائم المرجعية للانسحاب التدريجي وإعداد التقارير الفصلية لتقييم التدريب من أجل تعزيز قدرة المكتب على إدارة الإصلاحات بصورة مستقلة</p>
<p>١٨</p> <p>شُرع في إقامة ٣٣ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر، وأنجز ١٨ منها ولا يزال ١٥ قيد الإنشاء، من بينها مشاريع في مستودعات الشرطة؛ ومرافق السجون والإصلاحات؛ ومحاكم الصلح؛ ومكاتب الهجرة والمراكز الحدودية؛ ومشاريع لبناء القدرات استهدفت أفراد الشرطة، ومكتب الإصلاحات والتأهيل، والقضاة/قضاة الصلح، ومكتب الهجرة والتجنيس</p>	<p>إقامة ٣٠ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر لتعزيز البنية التحتية لسيادة القانون، بما يشمل تأهيل أو إعادة بناء مراكز الشرطة ومرافق السجون والإصلاحات ومحاكم الصلح ومكاتب الهجرة والمراكز الحدودية</p>
<p>١١</p> <p>قام مكتب الإصلاحات والتأهيل، بسبب تحديات لوجستية (بما في ذلك إلغاء رحلات جوية)، بزيارات مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى ١١ مرفقاً من مرافق السجون والإصلاحات خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل الاضطلاع بأنشطة الرصد والمراجعة. ولم تُنفذ السياسات المؤسسية لأن المكتب لم يوافق عليها؛ ومع ذلك، من المتوقع أن تصدر تلك السياسات خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ المشمولة بالتقرير المقبل</p>	<p>إجراء زيارات شهرية مشتركة مع مكتب الإصلاحات والتأهيل إلى ١٦ مرفقاً من مرافق السجون والإصلاحات في ١٥ مقاطعة من أجل رصد ومراجعة عمليات التدريب أثناء الخدمة، وأنشطة السجناء وتنفيذ السياسات المؤسسية (الزيارات للسجناء، والخدمات الطبية، ومعاملة السجناء، ومعاملة الأحداث، ومعاملة السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، وإدارة المساجين الخطرين، وانضباط السجناء، وانضباط الموظفين، واستخدام القوة غير الفتاكة، وإدارة المنتجات الزراعية)</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
عُقدت ٣ حلقات عمل لمدة يوم واحد بالاشتراك مع مؤسسات العدالة والإصلاحات والشرطة بشأن وضع خطة للرصد والتقييم لقطاع العدالة والأمن، والاستفادة من المؤشرات التي وضعت في إطار برنامج التحول، وإدماج بعض مؤشرات الأمم المتحدة لسيادة القانون في الخطة. وقد سبق حلقات العمل هذه عقد ٤ اجتماعات مع تلك الجهات الفاعلة المعنية من أجل إعداد محتواها وأعقبتها ٤ اجتماعات من أجل متابعة هذا المحتوى	عقد ٤ اجتماعات مع مؤسسات العدالة والإصلاحات والشرطة بشأن تطبيق مؤشرات الأمم المتحدة لسيادة القانون

الإنجاز المتوقع ٢-٢: إحراز تقدم صوب تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أُنجز ذلك، ومن أصل التوصيات البالغ عددها ٢٠ توصية، الصادرة عن عمليات استعراض الإدارة والمساءلة، كانت ٦ توصيات (٣٠ في المائة) قيد التنفيذ: أُنجز استعراض خطة إنشاء الشرطة الوطنية الليبيرية وتطويرها؛ وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أقر الرئيس التعيينات للمناصب العليا على أساس الجدارة ومن داخل الشرطة الوطنية الليبيرية؛ وتم تعيين مدير للمحكمة؛ وجرى إقرار أمر قضائي بإشراك المجتمع المدني في لجنة التحقيق القضائية ولجنة الأخلاقيات والمظالم؛ وأنشئت وحدة للتوعية العامة في إطار السلطة القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، أُنجز تقييم أساسي للشرطة الوطنية الليبيرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	الزيادة في معدل تنفيذ التوصيات الصادرة عن عمليات استعراض الإدارة والمساءلة المضطلع بها في إطار البرنامج المشترك للعدالة والأمن (٢٠١١/٢٠١٢: ٦ توصيات (٣٠ في المائة) قيد التنفيذ: أُنجز استعراض لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠ في المائة)
أُنجز استعراض مكثفي في آب/أغسطس ٢٠١٣، وتم الانتهاء من إجراء مشاورات على الصعيد الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتزم وزير العدل بتوفير خدمات بديلة لتسوية المنازعات على سبيل التجربة في ٤ مقاطعات، وذلك عن طريق الزعماء التقليديين في مجالات الأحداث والمنازعات المتصلة بالأسرة؛ ولكن	الزيادة في توافر الخدمات المجانية المتعلقة بالمشورة القانونية والسبل البديلة لحل المنازعات على مستوى المقاطعات (٢٠١١/٢٠١٢: ٤ مقاطعات؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥ مقاطعات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦ مقاطعات)

العملية توقفت بسبب استقالة مدير المشروع. ومن المتوقع أن تستغرق التجربة فترة ٦ أشهر؛ وبسبب أزمة إيولا لم يحدد توقيت المشروع التجريبي حتى الآن. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تم إقرار مشروع قانون السبل البديلة لحل المنازعات، الذي أعدته وزارة العدل، وجرى تقديمه إلى الرئيس

الزيادة في عدد السياسات المنفذة في ما يتعلق بالمواءمة بين نظم العدالة القانونية والتقليدية (٢٠١١/٢٠١٢: ٤٤؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩) :  
توقف التقدم في المواءمة بين نظم العدالة القانونية والتقليدية بسبب انتقال قيادة العملية على الصعيد الوطني من وزارة العدل إلى لجنة إصلاح القوانين. وبالإضافة إلى ذلك، جرى العمل على تنفيذ أولويات أخرى من قبيل صياغة سياسة للإصلاح على الصعيد الوطني

توسيع نطاق خدمات العدالة لتشمل جميع أنحاء ليبريا من خلال إنشاء مراكز للعدالة والأمن (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢)  
أنشئت ثلاثة مراكز. وأُنجزت الهياكل الأساسية في المركز ١ ويجري فيه تقديم ستة أنواع من الخدمات ذات الأولوية. وفي المركزين ٢ و ٣، لم تبين الهياكل الأساسية، ولكن نفذت بنجاح أربع من الخدمات ذات الأولوية في مجال العدالة (الادعاء، والدفاع، ورصد حقوق الإنسان، وتقديم خدمات المشورة القانونية) ولم تنفذ خدمة واحدة من أصل الخدمات الخمس وهي تقديم خدمات الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

إسداء المشورة، من خلال المشاركة في الاجتماعات الشهرية للفريق الاستشاري التقني المعني بالعدالة والأمن، ومجلس العدالة والأمن، واللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام، والأفرقة العاملة المعنية ببرنامج التحول (الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر)  
نعم قدمت المشورة إلى هياكل العدالة والأمن بشأن المسائل المتعلقة بالعدالة والأمن والسجون، والدعم المقدم من صندوق بناء السلام، والصندوق الاستئماني للعدالة والأمن، وإدارة المشاريع، وتقارير السياسات، والإدارة، والمساءلة، وهيكل البرنامج المشترك للعدالة والأمن. وخفضت بعض الهياكل، مثل الفريق الاستشاري التقني المعني بالعدالة والأمن، تواتر

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

اجتماعاتها بسبب القرار المتخذ بإعادة هيكلة برنامج العدالة والأمن بعد إجراء تقييم منتصف المدة في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٣، وتقليل تواتر اجتماعات بعض الهيئات. وعقد مجلس العدالة والأمن ١٢ اجتماعاً، في حين عقد الفريق الاستشاري التقني ٧ اجتماعات، وانعقدت اللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام كل ثلاثة أشهر، شأنها شأن ركيزة برنامج التحول المعنية بالسلام والعدالة والأمن

عقد ١٢ اجتماعاً مع أعضاء مجلس العدالة والأمن (وزارة العدل، والسلطة القضائية، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس) من أجل إنشاء وتعزيز آليات المساءلة، بما يتفق مع التوصيات المنبثقة من التقييمات التي أجريت في إطار البرنامج المشترك للعدالة والأمن

عقدت جلسات توجيه في جميع أيام العمل تناولت التحقيق في شكاوى المدنيين، وذلك مع ضباط من مكتب المعايير المهنية في الشرطة الوطنية الليبرية. وشمل ذلك تقديم المشورة والدعم فيما يتعلق بالتحقيقات، ووضع خطة لتحقيق اللامركزية، والقيام بعمليات التفتيش/الزيارات للمناطق والمستودعات، ودورات التدريب على أساسيات الحاسوب

لم يعد للجنة وجود، نظراً لتولي لجنة إصلاح القوانين مسؤولية مواءمة نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي

نعم

إنشاء وتعزيز آليات المساءلة بما يتفق والتوصيات الواردة في التقييمات التي أجريت في إطار البرنامج المشترك للعدالة والأمن، من خلال عقد ١٢ اجتماعاً مع وزارة العدل، والشرطة الوطنية الليبرية، والسلطة القضائية

نعم

توفير التوجيه يوميا للشرطة الوطنية فيما يتعلق بالتحقيق في شكاوى المدنيين، من خلال مزاوله فريق من ضباط شرطة الأمم المتحدة مهامهم في نفس أماكن العمل مع ضباط الشرطة الوطنية الليبرية المعنيين بالمعايير المهنية

لا

المشاركة في ١٢ اجتماعاً للجنة المعنية بتعزيز فرص اللجوء إلى القضاء التي تقودها وزارة العدل، وتناول وضع وتنفيذ خيارات في مجال السياسة العامة من أجل مواءمة نظام العدالة الرسمي ونظام العدالة غير الرسمي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد ١٢ اجتماعاً مع الجهات الفاعلة التابعة للدولة ومن المجتمع المدني بشأن تعزيز سياسات وآليات حماية الطفل، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية بشأن قضاء الأحداث	١٧ عقد اجتماعان مع وزارة العدل و ١٥ اجتماعاً مع القضاة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بناء على طلب وحدة قضاء الأحداث في وزارة العدل من أجل وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم البديلة لقضاء الأحداث المخالفين للقانون، ووضع تقرير علني عن الأطفال المخالفين للقانون. ويهدف التقرير إلى دعم صياغة المزيد من السياسات المتعلقة بحقوق الطفل وتحسين تنفيذ المبادئ التوجيهية القائمة. وعقدت الاجتماعات الخمسة الإضافية من أجل التعمق في تحليل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم البديلة لقضاء الأحداث
تقديم المشورة في إجراء تقييم لمدى فعالية مركز العدالة والأمن في غبارنغا في ضمان استفادة المرأة من خدمات القضاء إلى وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية والدوائر النسائية الرئيسية	نعم وضعت مذكرة مفاهيمية وعقدت مناقشات مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ووزارة العدل، ووكالات الأمم المتحدة، وذلك بشأن إجراء تقييم مشترك لمركز غبارنغا. ومن المقرر إجراء التقييم خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦
إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية في تنفيذ برامجها للتواصل مع المجتمعات المحلية	نعم أسديت المشورة إلى الشرطة الوطنية الليبيرية في تنفيذ برامجها للتواصل مع المجتمعات المحلية في كافة المقاطعات الليبيرية البالغ عددها ١٥ مقاطعة، وذلك فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وعنف الغوغاء، والعنف المترلي، وتجنيد الإناث، والإبلاغ عن سوء سلوك الشرطة، وحقوق الإنسان
الإنجاز المتوقع ٢-٣: إحراز تقدم صوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وزيادة الامتثال للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان	
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة تنفيذ تدابير خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣؛ الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويشمل تنفيذ	

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

(٦ : ٢٠١٤ / ٢٠١٣)

الخطوة ما يلي: تعيين منسق لحقوق الإنسان في كل من وزارة العدل ووزارة الخارجية؛ وعقد ٣ جلسات عمل مع رابطة الموظفين التشريعيين الليبرية لحقوق الإنسان بهدف تعزيز تنفيذ الخطوة؛ ووضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم البديلة لقضاء الأحداث والموافقة عليها. وهناك تدبيران آخران قيد التنفيذ هما: تعزيز شعبة المعايير المهنية في الشرطة الوطنية الليبرية؛ وتنفيذ الاستراتيجية التي تم إقرارها بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

هناك ست توصيات قيد التنفيذ، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل: حماية النساء والأطفال من العنف أو الاستغلال الجنسي ومن الاتجار بالبشر؛ وتمكين المرأة للمشاركة في القطاع الاقتصادي والحياة السياسية؛ وتعزيز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان؛ وتعزيز القدرات التقنية لشعبة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل؛ وتعزيز شعبة المعايير المهنية في الشرطة الوطنية الليبرية لكي تتمكن من إخضاع أفراد الشرطة للمساءلة وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ ووضع قانون لحماية حقوق العمال. وفي عام ٢٠١٤، قامت لجنة فرعية معنية بالاستعراض الدوري الشامل وتابعة للجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل بوضع مصفوفة لتتبع التنفيذ ولدعم إعداد تقرير ليبريا المقبل وتقديمه على النحو المقرر في عام ٢٠١٥ إلى مجلس حقوق الإنسان

زيادة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان ضمن المجالات المواضيعية لإطار الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١١/٢٠١٢ : ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٢ : ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٦)

أبجز ذلك. أجرت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ٤٥ زيارة رصد في المقاطعات الثماني التي تغطيها حاليا اللجنة، للوقوف على أحوال السجناء، والطفل، ومدى إعمال الحق في الصحة والتعليم، ومدى مراعاة القضايا البيئية

زيادة عدد زيارات الرصد التي تقوم بها اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان (٢٠١١/٢٠١٢ : ١٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٢ : ٣٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٥٠)

بدأ الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في ٣ من القوانين ومشاريع القوانين: قانون الشرطة، ومشروع قانون إلغاء عقوبة الإعدام والسجن المؤبد للأطفال، وهما ينتظران أن تستعرضهما السلطة التنفيذية قبل أن يقدموا إلى

زيادة عدد القوانين المعتمدة التي أخذ فيها بنهج قائم على حقوق الإنسان (٢٠١١/٢٠١٢ : ٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٢ : ٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٣)

السلطة التشريعية؛ ومشروع قانون يتعلق بالتطبيق المحلي  
لنظام روما الأساسي

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>٢٠ اجتماعاً، قدمت المساعدة التقنية إلى رابطة الموظفين ٣ دورات عمل، التشريعيين الليبرية لحقوق الإنسان في تيسير حلقنا عمل ثلاث دورات عمل بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وعقدت ٦ اجتماعات مع الرابطة للتخصيص لدورات العمل الثلاث وصياغة الاقتراح الداعي إلى دعم أنشطتها. وجرى أيضاً تقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، عن طريق المشاركة في أربعة اجتماعات تناولت خطة العمل وإجراءات متابعة التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل ووضعت الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وذلك عن طريق عملية تشاورية تضمنت ١٠ اجتماعات</p> <p>وعقدت اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ونظمت حلقة عمل وطنية واحدة كرست لإقرار خطة العمل</p> <p>وعقدت حلقتنا عمل بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لصالح منظمات المجتمع المدني من أجل تقديم تقارير موازية إلى الهيئة المعنية بالاتفاقية؛ وبشأن الالتزامات الناشئة عن معاهدات حقوق الإنسان لصالح الوزارات والوكالات الحكومية. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات المعقودة إلى أن اللجنة التوجيهية عقدت أقل من اجتماع واحد كل شهر</p>	<p>عقد ٢٤ اجتماعاً وأربع دورات عمل بشأن تنفيذ الصكوك/المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتوصيات الناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل مع الشركاء الحكوميين ومن المجتمع المدني، بما في ذلك السلطة التشريعية، واللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، والمعهد الليبري للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>عقد ٥٥ اجتماعاً مع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وتعزى الزيادة في عدد الاجتماعات إلى وجود مستشار واحد لحقوق الإنسان في نفس موقع عمل اللجنة في يومين من أيام الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ثلاث دورات عمل مع اللجنة ومنظمات المجتمع المدني من أجل البدء في تنفيذ برنامج "الاعتراف والمغفرة" (برنامج بالافاهت) الذي يمثل جزءاً من توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. كما عقدت ست دورات عمل مع اللجنة بشأن إجراء دراسة إثنوغرافية وبشأن تنفيذ برنامج بالافاهت</p>	<p>عقد ١٢ اجتماعاً ودورتي عمل مع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ ولاية اللجنة، بما في ذلك فيما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الضعيفة على الصعيد الوطني؛ ورصد حالة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والدعوة إلى ذلك التنفيذ</p>
<p>عقدت خمسة اجتماعات مع الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية بشأن إعداد الدورات التدريبية. ونظمت ست دورات تدريبية عن حقوق الإنسان لصالح أفراد الشرطة الوطنية الليبرية (٤) والقوات المسلحة الليبرية (٢)، بالتعاون مع المؤسسات، وذلك بهدف دعم إدماج معايير حقوق الإنسان في آليات المساءلة المؤسسية ورصد هذه المعايير، وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان. ويعزى ازدياد التركيز وتوفير المزيد من التدريب إلى زيادة المتطلبات المؤسسية لدعم رصد حقوق الإنسان</p>	<p>عقد ٤ اجتماعات وتنظيم ٤ دورات تدريبية مع مؤسسات الأمن وسيادة القانون (الشرطة والسجون والادعاء والقضاء) من أجل تعزيز إدماج معايير حقوق الإنسان في سياساتها وعملياتها</p>
<p>عقدت عشرة اجتماعات بشأن هذه المسألة مع وزير الداخلية، ومساعد وزير الثقافة ومدير الثقافة؛ وعقد ١٤ اجتماعاً أيضاً في ٧ مقاطعات مع الوزارات التنفيذية والزعماء التقليديين المحليين من أجل الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان في الممارسات التقليدية. وكانت</p>	<p>عقد ستة اجتماعات مع الزعماء التقليديين الوطنيين والمحليين للتوعية بالممارسات التقليدية الضارة، والتقليل إلى أدنى حد من انتهاكات حقوق الإنسان في مجال إقامة العدالة التقليدية</p>

الزيادة في عدد الاجتماعات المعقودة استجابة لزيادة البلاغات عن حالات الممارسات التقليدية الضارة

عقدت اجتماعات مع اللجنة الوطنية المعنية بمسائل الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم مشاركتها في اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم التقني إلى الاتحاد الوطني لمنظمات المعوقين في أنشطة الاتصال المنتظمة التي يقوم بها وفي ٢٦ دورة من دورات بناء القدرات نظمت في ١٢ مقاطعة بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

نعم

تنظيم ستة اجتماعات مع اللجنة الوطنية المعنية بمسائل الإعاقة والحكومة ومنظمات المجتمع المدني، و ٣٠ دورة من دورات بناء القدرات (دورتان في كل مقاطعة من المقاطعات البالغ عددها ١٥ مقاطعة) مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

شاركت البعثة في الاجتماعات الشهرية لركائز التنمية في المقاطعات (١٢ اجتماعاً)، مع السلطات المحلية بما في ذلك ممثلي وزارة المالية والتخطيط، ودعت إلى نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان. وعقدت البعثة أيضاً ٣١ جلسة عمل في المقاطعات الخمس عشرة مع السلطات المحلية من أجل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز وتشجيع أعمال الحق في الصحة والتعليم. ونظم أيضاً ٤٥ نشاطاً من أنشطة التوعية المجتمعية مع السلطات المحلية لرصد وتقييم أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

نعم

عقدت ستة اجتماعات مع وزارة المالية والتخطيط وغيرها من أصحاب المصلحة، و ٣٠ دورة عمل (دورتان في كل مقاطعة من المقاطعات البالغ عددها ١٥ مقاطعة) و ٦٠ دورة للتوعية المجتمعية (٤ دورات في كل من المقاطعات الخمس عشرة) مع السلطات المحلية بشأن تنفيذ الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، وكذلك السياسات والخطط الوطنية الجديدة للتعليم والصحة على مستوى المقاطعات مع اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان

عقد ١٢ اجتماعاً من أجل دعم أنشطة الرصد والدعوة من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وشملت الأنشطة الناجمة عن ذلك ما يلي: تنظيم منتدى لأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن حقوق المرأة، في تشرين

نعم

عقد ١٢ اجتماعاً مع منظمات المجتمع المدني بشأن تعزيز قدرتها وفعاليتها في رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والدعوة إلى احترامها على الصعيد الوطني، بما في ذلك القدرة على تسجيل قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمسائل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الجنسانية	الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ وتقدم عرض أمام لجنة الميزانية التابعة للهيئة التشريعية الوطنية في ليبيريا بحلل فترة الميزانية الوطنية الليبيرية ٢٠١٣/٢٠١٤ من منظور حقوق الإنسان؛ وإصدار تقرير علني في نيسان/أبريل ٢٠١٤ عن حالة حقوق الإنسان في مقاطعة لوبا

### العنصر ٣: توطيد الحكم الديمقراطي

٤٢ - تمشيا مع ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعلى النحو المبين بالتفصيل في الإطار الوارد أدناه، ركزت الأنشطة المضطلع بها في إطار عنصر توطيد الحكم الديمقراطي أساسا على ما يلي: إصلاح القانون الدستوري والانتخابي؛ وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والجامعة؛ وتوطيد سلطة الدولة. وقد نفذت هذه الأنشطة في إطار الشراكة مع حكومة ليبيريا، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني.

٤٣ - ومن خلال المساعي الحميدة والتعاون والأنشطة المحددة، أنجزت البعثة أو حققت تقدما كبيرا في إنجاز ٢٤ من أصل ٢٧ ناتجا مقررا تتصل بالإصلاح الدستوري والانتخابي، والمصالحة، وإصلاح الحكم المحلي، وتحقيق اللامركزية. وساهمت البعثة أيضا، لدى قيامها بذلك، في تعزيز قدرة النظراء ومؤسسات الدولة.

٤٤ - وحققت عملينا الإصلاح الدستوري وإصلاح القانون الانتخابي تقدما كبيرا خلال الأرباع الثلاثة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن تفشي داء إيبولا أعاق التقدم خلال الربع الأخير. أما التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات، الذي سنته السلطة التشريعية، فقد تأخرت على مستوى الرئاسة. وأجرت لجنة مراجعة الدستور مشاورات وطنية شاملة بشأن التعديلات على الدستور في جميع المقاطعات الـ ١٥ ومع الليبريين في الشتات، وتلقت أكثر من ٤٠.٠٠٠ اقتراح للنظر فيها. وبالتعاون مع الشركاء، ساهمت البعثة في التوعية بأهمية مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عملية الإصلاح الدستوري. وأدى تفشي داء إيبولا إلى تعليق المؤتمر الوطني المقرر وموعد الاستفتاء على الدستور.

٤٥ - واصطدم التقدم المحرز في إنشاء عملية شاملة وجامعة لتحقيق المصالحة الوطنية بعدد من التحديات المؤسسية والهيكلية. وشهد تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية من أجل التعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني حالات تأخير في اعتماد وتنفيذ المشاريع الفرعية المقررة في إطارها، حيث إن العديد من المشاريع يعاني من نقص حاد في التمويل. وأدت التحديات الهيكلية التي تواجهها اللجنة التوجيهية المشتركة للمصالحة الوطنية فيما يتعلق بتكوين اللجنة إلى حالة من عدم اليقين إزاء ولاية اللجنة واتخاذ القرارات فيها. كما أدت القيود التي تحد من قدرات أمانة اللجنة التوجيهية المشتركة على أداء مهامها إلى تعويق شديد لتواتر اجتماعات اللجنة ومتابعة القرارات المتخذة. وقد حدثت أوجه القصور هذه أيضا من التقدم في مؤشرات الإنجاز المقررة. غير أنه أُحرز تقدم في القيام رسميا بإنشاء ومناقشة هيكل مشروع بالافاهت، وفي إقامة أول منبر لهذا البرنامج. وأُحرز أيضا تقدم في إنشاء آليات لحل المنازعات وإيجاد بدائل أخرى لحل المنازعات لاستخدامها على المستوى المحلي.

٤٦ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة في بسط سلطة الدولة من خلال المساعدة في وضع وتنفيذ السياسة والاستراتيجية الوطنيتين للحكم المحلي، وفي تحقيق لا مركزية الخدمات والوظائف الحكومية في المقاطعات. وشمل التقدم إنشاء وجود إضافي للوزارات على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي. وفي الوقت الراهن، تتواجد جميع الوزارات الـ ١٢ وهيئتان مستقلتان بدرجات متفاوتة في المقاطعات. غير أن الزيادة في عدد الخدمات المنقولة من المركز لم تقترن بما يوازيها من تعزيز في قدرات التنسيق واتخاذ القرارات على الصعيد الإقليمي. وقد تأخر تعيين منسق لشؤون تحقيق اللامركزية في المقاطعات، يتولى القيام بدور محوري في ضمان التنسيق فيما بين الوزارات بالمقاطعات. وتأثرت كفاءة اللجان التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات في الإشراف على خطة التنمية في المقاطعات بسبب عدم الوضوح فيما يتعلق بالولايات وتخصيص الموارد والتسلسل الإداري.

٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، عملت البعثة بنشاط على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها، من قبيل تعزيز مشاركة الدولة والجهات الفاعلة من غير الدولة في تحقيق المساواة بين الجنسين والحد من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وقدمت البعثة أيضا الدعم إلى حكومة ليبيريا في مجال التأهب للكوارث، ولا سيما بتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على الحد من أخطار الكوارث.

الإنجاز المتوقع ٣-١: تحقيق التقدم نحو الإصلاح الدستوري وإصلاح القانون الانتخابي

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أُنجزت. جرت مشاورات في كافة الدوائر الانتخابية الـ ٧٣ بجميع المقاطعات البالغ عددها ١٥ مقاطعة مع المجتمع المدني لالتماس الآراء بشأن التعديلات المقترحة إدخالها على الدستور	إجراء مشاورات وطنية شاملة بشأن الإصلاح الدستوري
وفقا للجدول الزمني للجنة مراجعة الدستور، كان من المقرر أن تقدّم إلى الرئيس في آب/أغسطس ٢٠١٤ مجموعة من التعديلات المقترحة في أعقاب مؤتمر دستوري وطني. ومع إعلان حالة الطوارئ بسبب تفشي داء إيولا، أصبح إصدار أي تعديلات دستورية أمرا يخالف الدستور	تقدم لجنة مراجعة الدستور إلى الرئيس مجموعة من التعديلات الدستورية المقترحة
في ٢٠ آذار/مارس، وافق مجلس الشيوخ على مشروع تعديلات على القانون الانتخابي. وفي ٢٠ أيار/مايو، وافق مجلس النواب مع مجلس الشيوخ على مشروع قانون إصلاح القانون الانتخابي. وينتظر مشروع القانون هذا موافقة الرئيس عليه	سن السلطة التشريعية لتشريع يتعلق بإصلاح القانون الانتخابي

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
عُقد خارج نطاق الدورات التشريعية ٨٥ اجتماعا لرصد وتحليل العملية وتطوراتها مع الهيئة التشريعية، واجتماعات اللجان، وجلسات الاستماع العلنية. وبالإضافة إلى ذلك، عقد ٧٥ اجتماعا مع اللجنة الوطنية للانتخابات لتقديم المساعدة التقنية والبرنامجية؛ كما عُقد ٢٥ اجتماعا مع لجنة مراجعة الدستور، و ٨٠ اجتماعا مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لرصد وتحليل عملية الإصلاح السياسي. وترد الاجتماعات المعقودة مع لجنة إصلاح القوانين تحت بند الإنجاز المتوقع ٢-١	عقد اجتماعات أسبوعية مع لجنة مراجعة الدستور ولجنة إصلاح القوانين، واللجنة الوطنية للانتخابات، والسلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، بشأن الجوانب الجوهرية للإصلاح الدستوري وإصلاح القانون الانتخابي

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
نعم	تيسير عقد اجتماعات شهرية للشركاء والخبراء الدوليين في مجال الإصلاح الدستوري والانتخابي مع أصحاب المصلحة الليبريين الرئيسيين، وذلك لتنسيق التدخلات في عملية إصلاح الدستور والقانون الانتخابي
نعم	تيسير حلقتي عمل على مستوى المقاطعات، تُنظمان بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية والمنظمات النسائية غير الحكومية، وتتناولان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية الإصلاح الدستوري وفي مضمونه على حد سواء، كما تتناولان الممارسات الجيدة في عمليات الإصلاح الدستوري من حيث مراعاة الاعتبارات الجنسانية
تم تيسير عقد ٥ حلقات عمل إقليمية، وحلقة عمل وطنية واحدة، فضلا عن ٦ مشاورات قطاعية مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، وسيدات الأعمال من القطاع الخاص، والزعيقات التقليديات، والأكاديميين، والمنظمات النسائية غير الحكومية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية الإصلاح الدستوري. وأجرت ١٠ بلدان أفريقية تحليلا مقارنا للممارسات الجيدة في عمليات الإصلاح الدستوري المراعية للمنظور الجنساني لكي يسترشد بها في عملية الإصلاح الدستوري في ليبيريا. وأعد برنامج الحد الأدنى للنساء وقدم إلى لجنة مراجعة الدستور	١٩
تم تيسير المشاورات مع التجمع التشريعي النسائي (٢)، والمنظمات النسائية غير الحكومية (٣)، ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية (٦)، ولجنة مراجعة الدستور (٨)، وذلك تشجيعا لإجراء عملية إصلاح دستوري تراعي الاعتبارات الجنسانية. وأدى الوصول إلى أصحاب المصلحة بشكل أوسع مما كان متوقعا إلى زيادة في عدد العمليات الدورية لتيسير المشاورات. ووضعت أيضا بالتعاون مع لجنة مراجعة الدستور، ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، والمنظمات النسائية غير الحكومية استراتيجية لإشراك المرأة في عملية الإصلاح الدستوري	تيسير مشاورات تعقد مرتين في الشهر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من قبيل التجمع التشريعي المعني بالمسائل الجنسانية، والمجموعات النسائية، وذلك لتشجيع على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جهود الإصلاح الدستوري

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
انظر ما يرد في إطار الإنهاء المتوقع ١-١	انظر الناتج المتصل بالحملات الإعلامية الواردة تحت بند الإنجاز المتوقع ١-١ فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية للانتخابات و/أو لجنة مراجعة الدستور بشأن التوعية بالمشاورات ومراجعة الدستور
الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم في تحقيق مصالحة وطنية شاملة وجامعة	
مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
عقد اجتماعان تقنيان بغية دمج مهام اللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام في اللجنة التوجيهية المقترحة لبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. غير أن أصحاب المصلحة قرروا إرجاء مواصلة المناقشات في انتظار إعادة هيكلة مجلس العدالة والأمن ذي الصلة، وهو ما لم يتحقق خلال الفترة قيد الاستعراض	إنشاء كيانات وطنية من أجل تنفيذ عملية المصالحة
لم يصغ التشريع المتعلق بالسبل البديلة لتسوية المنازعات على الأراضي بسبب التأخر في مشاورات الحكومة مع أصحاب المصلحة، والتي تأخرت أكثر بسبب تفشي داء إيبولا. غير أنه وُضع في حزيران/يونيه ٢٠١٤ مشروع إعلان نوايا بشأن السياسة الوطنية البديلة لتسوية المنازعات، يقوم بتحديد التعاريف والمبادئ والإجراءات والامتنال، وسوف يسترشد به في صياغة سياسة وطنية بديلة لتسوية المنازعات	اعتماد تشريعات بشأن آلية بديلة لتسوية المنازعات على الأراضي
أُنجز. أنشئت آلية تشاورية واحدة وآليتان ثلاثية الأطراف بامتيازات زراعية وهي تعمل في مقاطعتين	زيادة عدد الامتيازات الزراعية التي لديها آلية فعالة ثلاثية الأطراف لتسوية المنازعات (٢٠١١/٢٠١٢: لا يوجد، ٢٠١٢/٢٠١٣: لا يوجد، ٢٠١٣/٢٠١٤: لا يوجد، ٢٠١٤/٢٠١٣: ٣)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>عقد ٤٨ اجتماعاً للأفرقة الاستشارية التقنية بشأن: برنامج بالافاهت (٦)، ومشروع التاريخ (٣) ومشروع الرموز (٣)، واستراتيجية الاتصالات (٣)، وتعبئة الموارد (٢)؛ وفرق العمل المعنية بالإنذار المبكر والاستجابة السريعة (١٣)، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٤)، والتعليم التحويلي (١٢)؛ ومجلس المصالحة (٢)، وذلك للمضي قدماً في تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية. ويعزى ارتفاع عدد المشاورات المعقودة إلى تشكيل الأفرقة المواضيعية الـ ١٢ المعنية بخريطة الطريق، بغية دعم الشركاء الحكوميين في تنفيذ مختلف جوانب البرنامج</p>	<p>نعم</p> <p>عقد اجتماعات شهرية مع مكتب بناء السلام في ليبيريا لإسداء المشورة بشأن تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية</p>
<p>عقد اجتماعان للتنسيق والتخطيط، واجتماعان شارك فيهما فريق إدارة المشروع، وفريق الأمم المتحدة القطري، ووزارة الداخلية، ومكتب بناء السلام، وأصحاب المصلحة الآخرون، وذلك لإسداء المشورة بشأن إضفاء الطابع اللامركزي على لجان السلام ونقلها إلى مستوى الدوائر. ولم تعقد اجتماعات منتظمة بسبب ما تواجهه وزارة الداخلية من صعوبات في التنسيق داخل الحكومة</p>	<p>٤</p> <p>عقد اجتماعات شهرية مع الوزارات الحكومية، بما في ذلك وزارة الداخلية، ومكتب بناء السلام في ليبيريا، لإسداء المشورة بشأن إضفاء الطابع اللامركزي على لجان السلام ونقلها إلى مستوى الدوائر</p>
<p>نُظمت خمس دورات تدريبية إقليمية في ثماني مقاطعات لتعزيز تنمية القدرات في التقييمات الميدانية، ومواءمة هياكل السلام على صعيد المقاطعات، فضلاً عن وضع مناهج تتعلق بمنع نشوب النزاعات وإدارتها تراعي الاعتبارات الجنسانية. وحضر الدورات التدريبية ممثلون عن وزارات الشؤون الجنسانية والتنمية والتعليم، ومنظمات المجتمع المدني من قبيل شبكة غرب</p>	<p>٥</p> <p>تيسير تنظيم ١٠ أنشطة إقليمية لتدريب/بناء قدرات أعضاء لجنة السلام في المقاطعة/الدائرة، تتناول منع نشوب النزاعات وتسويتها، بما في ذلك أبعاد النزاعات</p>

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أفريقيا لبناء السلام، والمجلس الليبري المشترك بين الأديان، والفريق العامل المعني بالإنذار المبكر والاستجابة السريعة. ويعزى انخفاض عدد الأنشطة إلى تأخر الوكالة الشريكة في التوظيف والاشتراء

عُقدت اجتماعات مع لجنة الأراضي وما يرتبط بها من أفرقة عاملة تابعة لفرقة العمل المعنية بالمسائل البديلة لحل المنازعات على الأراضي، لتناول مواضيع منها رسم الخرائط الأساسية للمساعدة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتسوية المنازعات. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى عدم جاهزية مسؤولي لجنة الأراضي وتغير أولوياتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حلقة عمل واحدة بشأن تسوية المنازعات على الأراضي: سياسات التسوية، وممارستها، وعمليتها، وإغلاقها، والامتثال لأحكامها، شارك فيها أعضاء من مراكز تنسيق شؤون الأراضي، والوزارات المعنية، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، ومتنازعون سابقون على الأراضي؛ وأجري استعراض مكثبي واحد وتقييم واحد لأداء لجنة الأراضي ومراكز تنسيق شؤون الأراضي وذلك لتنفيذ نظام حل المنازعات على الأراضي بوسائل بديلة

لم تجر زيارات رصد مشتركة نتيجة البطء في وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية وعدم كفاية الموارد التقنية والمالية

٤ عقد اجتماعات أسبوعية مع لجنة الأراضي لإسداء المشورة فيما يتعلق بالسبل البديلة لتسوية المنازعات على الأراضي، بما في ذلك إنشاء مراكز لتنسيق الشؤون المتعلقة بالأراضي على مستوى المقاطعات، وتعيين موظفي هذه المراكز وتوجيههم، ووضع قاعدة بيانات عن المنازعات المتعلقة بالأراضي

لا تيسير القيام بما عدده ٦ زيارات رصد مشتركة إلى المقاطعات مع مكتب بناء السلام في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمنظمات غير الحكومية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>٨ تم تيسير اجتماعات لإسداء المشورة بشأن إجراء المشاورات وحملات التوعية على نطاق البلد بخصوص التشريعات والسياسات ذات الصلة، مما في ذلك السبل البديلة لتسوية المنازعات، والمسائل المتعلقة بإدارة الأراضي، وقانون حقوق الأراضي، وشهادات تصديق الأراضي القبلية، وجرّد الأراضي، والأراضي الحضرية الوطنية، وللدعوة إلى إجراء تلك المشاورات وتنظيم حملات التوعية المتعلقة بذلك. وقد أرجئت حملات التوعية على نطاق البلد بسبب التأخر في سن التشريع المتعلق بالسبل البديلة لتسوية المنازعات وبسبب تفشي داء إيبولا</p>	<p>عقد اجتماعات شهرية مع لجنة الأراضي لإسداء المشورة بشأن تنظيم ١٠ حملات للتوعية على نطاق البلد بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي</p>
<p>نعم عقدت ثلاثة اجتماعات تقنية فصلية مع وزارة الشباب والرياضة ووزارة العمل بشأن البرامج وسائر المبادرات التي تستهدف الشباب المعرضين للخطر. ووُضعت الصيغة النهائية لمذكرة مفاهيمية تتعلق بدراسة استقصائية وطنية عن الشباب بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة غير الحكومية التي تدعى فيلق الرحمة (Mercy Corps). وستُجرى الدراسة الاستقصائية في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. وعقد ٢٤ اجتماعاً إضافياً نصف شهري بشأن الاستشارة التقنية والبرنامجية/التوجيه دعماً للشركاء الحكوميين. ووُضع أيضاً بصورة مشتركة مقترح لمشروع تجريبي لتدريب القيادات الشبابية سوف ينفذ في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وعقد اجتماع واحد مع وزارة الشباب والرياضة لمواءمة السياسات الوطنية القائمة في مجال التدريب التعليمي التقني والمهني بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم</p>	<p>عقد اجتماعات شهرية مع الحكومة لتحديد ووضع برامج تستهدف الشباب المعرضين لأخطار كبيرة بوسائل منها إجراء دراسة استقصائية على نطاق البلد تتناول هؤلاء الشباب</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
والثقافة. وعقدت مع وزارة الشباب والرياضة ٤ اجتماعات تقنية من أجل إعادة تفعيل لجنة تنسيق قطاع الشباب. وأخيراً، عقد اجتماعان مع الشركاء في التنمية ووزارة الشباب والرياضة لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بسياسة العمالة	١٠ عقدت اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ مبادرات المصالحة الوطنية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال الدعوة
عقدت اجتماعات تقنية مع المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبريا دعماً لمبادرات المصالحة الوطنية، من قبيل برنامج بالافاهت، ومشروع التاريخ ومشروع الرموز، ولجان السلام	نعم عقد اجتماعات فصلية مع الوزارات والجهات الحاصلة على الامتيازات والمجتمعات المحلية المتأثرة، وذلك بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات الثلاثية المعنية بتسوية المنازعات بين المجتمعات المحلية والجهات الحاصلة على الامتيازات
عقد ما مجموعه ست اجتماعات، منها ثلاثة اجتماعات مع وزارة الزراعة ووزارة الداخلية بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات الثلاثية الأطراف في مناطق الامتياز، واجتماعان بشأن ما خلصت إليها آلية الوساطة في مجال "استدامة زيت النخيل" من استنتاجات أولية تتعلق بشكاوى الأهالي، واجتماع واحد لكفالة شمولية العمليات ذات الصلة وقيامها على المشاركة	نعم عقد اجتماعات تشاورية فصلية مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية وأمانة المنظمات النسائية غير الحكومية على مستوى المقاطعات، دعماً للمشاركة الكاملة للدوائر النسائية في تنفيذ برامج المصالحة
تمت الموافقة على ١٠ مشاريع ذات أولوية دعماً لتوطيد السلام، أُنجزت ٦ منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير	٦ تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر لدعم توطيد السلام استناداً إلى تقييم الاحتياجات وأولويات البعثة
انظر ما يرد في إطار الإنجاز المتوقع ١-١	انظر النتائج المتصل بالإعلام الوارد تحت بند الإنجاز المتوقع ١-١ ذي الصلة بالحملات الإعلامية المتعلقة بالمصالحة

## الإنجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم في توطيد سلطة الدولة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
الشروع في إضفاء الطابع اللامركزي على الوظائف والخدمات في بعض الوزارات على سبيل التجريب عملاً بسياسة الحكومة الرامية إلى الأخذ بنظام اللامركزية (٢٠١٢/٢٠١١: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٤ وزارات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠ وزارات)	أُنجز؛ هناك أربع وزارات (وزارة الداخلية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة) حققت اللامركزية في الوظائف والخدمات بإنشاء مكاتب لها في المقاطعات والدوائر؛ وهناك خمس وزارات ومعهد واحد (وزارة المالية، ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ووزارة العمل، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الشباب والرياضة، ومعهد الإحصاءات وخدمات المعلومات الجغرافية في ليريا) حققت اللامركزية بإنشاء مكاتب لها في المقاطعات؛ وهناك ثلاث وزارات ووكالة واحدة (وزارة التجارة والصناعة، ووزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووزارة النقل، ووكالة الخدمة المدنية) حققت اللامركزية بإنشاء مكاتب لها على الصعيد الإقليمي. غير أن تقدم الخدمات لا يزال يشكل تحدياً على مستوى الدائرة والمقاطعة، وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة واللوجستيات، من قبيل أماكن المكاتب، وأماكن إقامة الموظفين، والهياكل الأساسية للاتصالات، والنقل
زيادة المشاركة الإجمالية لممثلي الوزارات والوكالات في الاجتماعات الشهرية للجان التوجيهية لتنمية المقاطعات (٢٠١٢/٢٠١١: ٦٢ في المائة)؛ و ٢٠١٣/٢٠١٤: ٧٠ في المائة؛ و ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٥ في المائة)	تفاوتت نسبة الحضور من مقاطعة إلى أخرى (تراوحت بين ٣٥ في المائة و ٦٥ في المائة). والهدف من عقد الاجتماعات الشهرية للجان التوجيهية لتنمية المقاطعات هو رصد برنامج التحول وتقييمه، والحضور فيها ضعيف، الأمر الذي أثار في تحقيق النواتج والنتائج المتوخاة. إضافة إلى أن الافتقار إلى الوضوح بشأن الأدوار التي تضطلع بها مجالس المقاطعات وآلية الإبلاغ بين برنامج التحول واللجنة التوجيهية لتنمية المقاطعات أثار أيضاً في تواتر الاجتماعات وفعاليتها على حد سواء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد اجتماعات نصف شهرية مع وزارة الداخلية في ما يتعلق بتخطيط وتنفيذ	٢٤ بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، عقدت اجتماعات مع وزارة الداخلية بغية تعزيز

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
برنامج اللامركزية. وبسبب الافتقار إلى التمويل من الحكومة والشركاء المانحين، لم يتم تنظيم أي دورات تدريبية في مجال بناء القدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير	٥ دورات تدريبية لبناء قدرات مسؤولي المقاطعات في مجال اللامركزية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري
ركزت الاجتماعات التي عقدت مع وزارة الداخلية على توفير المشورة التقنية والدعوة لإجراء مشاورات وحملات توعية على المستوى الوطني بشأن التشريعات والسياسات ذات الصلة، مثل مشروع قانون الحكم المحلي، وتنفيذ خطة العمل السنوية للوزارة، ووضع مشروع استراتيجية الاتصالات	عقد اجتماعات شهرية مع وزارة الداخلية لتقديم المشورة في ما يتعلق بتنظيم حملات للتوعية ببرنامج الحكومة الليبرية لتطبيق اللامركزية
لم يتم تيسير زيارات مشتركة إلى المقاطعات مع النظراء في الوزارة فيما يتعلق باللامركزية بسبب التأخر في تعيين منسق لامركزية المقاطعات	تيسير القيام بما عدده ٦ زيارات مشتركة إلى المقاطعات مع وزارة الداخلية وذلك من أجل تقديم الدعم في تنفيذ برنامج الحكومة لتطبيق اللامركزية ورصد/تقييم حالة هذا التنفيذ
لم تعقد اجتماعات شهرية في المقاطعات بشأن اللامركزية بسبب التأخر في تعيين منسق لامركزية المقاطعات	عقد اجتماعات تنسيقية شهرية مع المسؤولين المحليين في ١٥ مقاطعة من أجل دعم الخطة الوطنية لتطبيق اللامركزية
أجريت زيارات ميدانية مشتركة مع منسقي المقاطعات في وزارة الزراعة والمكاتب الميدانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى الامتيازات الزراعية في مقاطعات غراند باسا وميريلاند وسينوي لتقييم أداء أصحاب الامتيازات. وتم خلال الزيارات الميدانية أيضا تقييم التدابير الرامية إلى التشجيع على استحداث نهج ثلاثي في السبل البديلة لحل المنازعات يستخدم في تسوية النزاعات في مناطق الامتياز. ولم تُجر ثلاث زيارات أخرى بسبب الأمطار الغزيرة وسوء حالة الطرق	تيسير القيام بما عدده ٦ زيارات مشتركة إلى مناطق الامتيازات مع وزارة الزراعة لتقييم أداء أصحاب الامتيازات في القطاع الزراعي وقطاع الموارد الطبيعية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>٤ تم الانتهاء من تقييمين ميدانيين مع اللجنة الليبرية المعنية بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم وبرنامج إعادة إدماج العائدين التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مقاطعة مونتسيرادو لتحديد المستفيدين وضمان إدماج الشباب المعرضين للخطر. وأجريت زيارة واحدة إلى مقاطعة ميريلاند لتبادل المعلومات بشأن إشراك المدنيين والفئات الضعيفة في رصد أمن الحدود وتحقيق الاستقرار على الحدود. وأجريت زيارة واحدة في غراند غيده في مرافق للمكفوفين وغيرهم من الفئات الضعيفة. ولم يجر تقييمان ميدانيان بسبب الافتقار إلى التمويل من الجهات المانحة</p>	<p>تيسير إجراء ٦ تقييمات ميدانية لرصد مدى إشراك الفئات الضعيفة في تنفيذ برامج تحقيق الوئام الاجتماعي والاستقرار</p>
<p>نعم عقد ٤٩ اجتماعا مع ممثلي المجتمعات المتأثرة، وأصحاب الامتيازات، والمجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين بشأن استفادة المجتمعات المحلية من صناديق الاستحقاقات الاجتماعية. وفي أعقاب قلاقل واحتجاجات، وعدة اجتماعات عقدت بين الأطراف بشأن عدم دفع رسوم استئجار الأراضي المستحقة للمجتمعات المحلية منذ استئناف عمليات قطع الأخشاب في عام ٢٠٠٩، وافقت الحكومة على صرف مبلغ يزيد على مليوني دولار للمجتمعات المحلية المتأثرة</p>	<p>عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارات ووكالات حكومية ومع المبادرة الليبرية للشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية لتقييم حقوق المجتمعات المحلية ومدى تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية في قطاع الموارد الطبيعية</p>
<p>وبالإضافة إلى ذلك، قامت هيئة تنمية الحراجة وأصحاب المصلحة بتحديث نموذج الاتفاق الاجتماعي لضمان الشفافية والمساءلة، مما أدى إلى الحد من التوترات بشكل كبير، وأتاح لشركات قطع الأخشاب المجال لمواصلة العمليات، ومكن من تنقيح الاتفاقات</p>	

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الاجتماعية، التي انتهى أجل معظمها

<p>عقدت أربع حلقات عمل في أربع مقاطعات مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، والوزارات التنفيذية والمنظمات النسائية غير الحكومية لدعم تفعيل التوصيات المراعية للمنظور الجنساني الواردة في تقرير دراسة المنظور الجنساني واللامركزية</p>	<p>نعم</p>	<p>تيسير حلقة عمل تدريبية واحدة في المجال الجنساني مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية لصالح مسؤولين على مستوى المقاطعات من وزارة الداخلية وغيرها من الوزارات التنفيذية، تتناول موضوع تفعيل المبادئ التوجيهية الرامية إلى دعم الأخذ باللامركزية على نحو يراعي المنظور الجنساني</p>
<p>تم تنظيم محفلين تشاوريين وطنيين ودورة للتحقق مع الوزارات والأجهزة الحكومية وكيانات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة لدعم تنفيذ وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية لسياسة اللامركزية</p>	<p>نعم</p>	<p>تيسير اجتماعين تشاوريين مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية ومنظمات المجتمع المدني النسائية من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ سياسة اللامركزية</p>
<p>قامت وزارة الداخلية بإنشاء برنامج وطني للحد من أخطار الكوارث لتقديم الدعم لوضع وتنفيذ خطط التأهب للكوارث على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. ويشارك في البرنامج الحكومة والأمم المتحدة وشركاء آخرون. وتم عقد ثمانية اجتماعات وتقييم واحد للقدرات تناول أوجه النقص في قدرات التأهب للكوارث مع وزارة الداخلية من أجل دعم إعداد خطة تدريب للجان المعنية بالحد من أخطار الكوارث في المقاطعات لأغراض من بينها إعداد خطط للتأهب للكوارث وتنفيذها</p>	<p>٨</p>	<p>عقد ١٢ اجتماعا مع وزارة الداخلية بشأن تنفيذ خطط التأهب للكوارث على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، وذلك بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة</p>

## العنصر ٤: عنصر الدعم

٤٨ - على النحو المبين في الإطار الوارد أدناه، قُدمت الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية الضرورية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى قوام متوسطه ١٦٥ ٧ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ١٥٣٨ موظفا مدنيا. وأعدت ميزانية الفترة المعنية (A/67/755) وفقا لخطة تقليص حجم العنصر العسكري وتعديل قوام عنصر الشرطة على النحو الذي بينه الأمين العام في الفقرات ٥٤ إلى ٥٩ من تقريره المقدم إلى مجلس الأمن (S/2012/641) الذي أيده مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢). وخلال هذه الفترة، بدأت البعثة خفض قوام القوة العسكرية، وتوسيع عنصر الشرطة المشكّلة وفقا للمرحلة الثانية من خطة الانسحاب التدريجي، ليصبح قوام قوات البعثة ٥٣٩ ٤ في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، نجحت شعبة دعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تيسير التخفيض التدريجي للوجود العسكري وإعادة تركز أفراد الوحدات العسكرية ونشر وحدة شرطة مشكّلة إضافية واحدة. وفي إطار التخفيض الجاري للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين، أغلقت البعثة عشرة مواقع لها وقامت بتعديل حجم موقعين آخرين، لضمان الامتثال للمعايير البيئية أيضا. وبالتنسيق مع حكومة ليبيريا، واصلت البعثة برنامجها لصيانة طرق الإمداد الرئيسية لضمان إمكانية الوصول الدائم إلى مواقع البعثة.

٤٩ - وأُنجزت أعمال الصيانة لأسطول البعثة من الطائرات والمركبات، وللبنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأصول في جميع أنحاء منطقة البعثة. واحتُفظ بالهياكل الأساسية المادية للبعثة وأماكن عملها في حالة جيدة، مع التركيز على الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وقدمت خدمات الطيران في البعثة سواء داخل منطقة البعثة أو خارجها، وتم تحسين إدارة الطيران واستخدام الطائرات على أكمل وجه مما أدى إلى انخفاض في النفقات نتيجة انخفاض عدد ساعات الطيران وانخفاض استهلاك الوقود.

٥٠ - وواصلت البعثة ضمان كفاءة خدمات الهياكل الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع القيام بالتحديث كلما لزم الأمر. وشملت الخدمات الأخرى توفير الخدمات الطبية لجميع أفراد البعثة في جميع أنحاء منطقة البعثة، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ داخل منطقة البعثة وخارجها؛ ونقل الركاب والبضائع عن طريق البر والبحر والجو، وتوفير مرافق للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وإسداء المشورة بشأنه، وإذكاء الوعي وتوفير التدريب فيما يتعلق بالسلوك والانضباط.

الإيجاز المتوقع ٤ - ١: توفير الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة

مؤشرات الإيجاز الفعلية

مؤشرات الإيجاز المقررة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

أُنجز. أُنجزت الخطة العامة للانسحاب التدريجي للوحدات العسكرية وتم بنجاح نشر وحدة من وحدات الشرطة المشكلة

الامتثال التام للخطة العامة للانسحاب التدريجي فيما يتعلق بالوحدات العسكرية، وكذلك تثبيت وحدة من وحدات الشرطة المشكلة

أُنجز. تم تنظيف جميع المعسكرات العشرة التي تم إخلاؤها وأصدرت وكالة حماية البيئة التابعة لحكومة ليبيريا إقراراً بتنظيف البيئة. وكجزء من تخفيف الآثار البيئية الجارية، تم تنظيف ٥ معسكرات عسكرية إضافية وإن لم يتم إغلاقها

استكمال أعمال تنظيف البيئة في جميع المعسكرات العسكرية التي يتم إخلاؤها (٢٠١٢/٢٠١١: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٨)

أُنجز. تم خفض عدد الأفراد العسكريين من خلال النجاح في ترحيل كتيبة مشاة وسرية هندسية ومستشفى ميداني من المستوى الثالث بدلا من المستشفى الميداني من المستوى الثاني الذي كان مقررا ترحيله ومركز قيادة لواء واحد، بما مجموعه ٢٠٤ ١ أفراد عسكريين و ٢٢٠ مركبة و ٦١ حاوية من حاويات الشحن البحري

خفض عدد الأفراد العسكريين من خلال النجاح في ترحيل كتيبة مشاة وسرية هندسية ومستشفى ميداني من المستوى الثاني ومركزي قيادة لواءين، مما مجموعه ١٠١٨ فردا عسكريا و ٢٤٩ مركبة و ٦٣ حاوية من حاويات الشحن البحري

ويرجع الفرق في عدد أفراد الوحدات العسكرية الذين أعيدوا إلى أوطانهم والمعدات المملوكة للوحدات التي تم ترحيلها إلى أن عملية الترحيل شملت مستشفى من المستوى الثالث بدلا من مستشفى المستوى الثاني الذي كان مقررا ترحيله، وسرية هندسية مختلفة عما كان مقررا في الأصل. وبالإضافة إلى ذلك لم يرسل سوى مركز قيادة لواء واحد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ومن المقرر ترحيل مركز القيادة الثاني بحلول ٣١ تموز/يوليه

إدارة شؤون الموظفين

أُنجز. واصلت البعثة برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين ومنحت شهادات لـ ٨٤ موظفا

مواصلة برنامج لبناء قدرات الموظفين الوطنيين (٢٠١٢/٢٠١١: إصدار ١٠٠ شهادة؛

ويعزى الفرق بين الأعداد المقررة والفعالية المبلغ عنها إلى زيادة الاهتمام بالدورات حيث نظمت البعثة دورة جديدة

٢٠١٣/٢٠١٢: إصدار ١٢٣ شهادة؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: إصدار ٥٠ شهادة)

بشأن "إنشاء المشاريع التجارية الصغيرة وإدارتها"  
اجتذبت وحدها ٧١ مشاركا

وتم بدون تكلفة إصدار شهادات لـ ٨٨ موظفا وطنيا  
إضافيا في إطار دورات "شهادة 'أنجز' العالمية"  
(Achieve Global Diploma)

لم ينجز. كانت نسبة الموظفين في البعثة ٢٤ في المائة  
في جميع الرتب

وبالرغم من أن البعثة تكفل إيلاء الاعتبار الواجب  
للمرشحات في جميع عمليات الاستقدام، لا يوجد سوى  
عدد قليل من المرشحين المهتمين في القوائم في نظام  
إنسبيرا. وبالنسبة للموظفين الوطنيين تنخفض المستويات  
التعليمية للمرشحات بالمقارنة مع المرشحين

أُنجز. تم تدريب جميع أفراد البعثة الجدد (٨٨٣ فردا)  
عن طريق ٢٦ دورة توجيهية. وبالإضافة إلى ذلك  
تم تنظيم ٤٨ دورة لتجديد المعلومات لما مجموعه ٢ ٢٧٠  
موظفا من جميع الفئات (بما في ذلك دورتان لتدريب  
المدرسين ليكونوا منسقين معنيين بالاستغلال والاعتداء  
(الجنسيتين)

المحافظة على تمثيل الجنسين في جميع الرتب  
(٢٠١٢/٢٠١١: تمثيل الإناث بنسبة ٣٨ في المائة؛  
٢٠١٣/٢٠١٢: تمثيل الإناث بنسبة ٣٨ في المائة؛  
٢٠١٤/٢٠١٣: تمثيل الإناث بنسبة ٣٨ في المائة)

تدريب جميع أفراد البعثة على معايير الأمم المتحدة  
للسلوك والانضباط وتوعيتهم بالمسائل المتعلقة  
بالاستغلال والانتهاك الجنسين

#### الأصول والمرافق

تم التصرف في المعدات المشطوبة في غضون ١٧٥ يوما  
من تاريخ الشطب إلى تاريخ البيع التجاري  
تم التصرف في المعدات في غضون ١٢٢ يوما من تاريخ  
الشطب إلى تاريخ التفكيك

ولم يتحقق هدف التصرف في المعدات في غضون عدد  
الأيام المقرر من الشطب إلى التفكيك بسبب عدم  
وجود متعاقد خردة معدنية مرخص لهم طوال جزء  
من السنة المالية

أُنجز. تم الإبلاغ عما مجموعه ٢٠ حادثة تزيد تكلفة  
التصليح فيها عن ٥٠٠ دولار

التصرف في المعدات المشطوبة في غضون ١٨٠ يوما  
من الموافقة على بيعها تجاريا، وفي غضون ٩٠ يوما  
من الموافقة على تفكيكها/تحويلها إلى خردة

انخفاض عدد الحوادث الكبيرة التي تتعرض لها السيارات  
(الحوادث التي تزيد تكلفة التصليح فيها عن ٥٠٠

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أبجز. تم الامتثال بنسبة مائة في المائة	دولار) (٢٠١١/٢٠١٢ : ٤٤ ؛ ٢٠١٣/٢٠١٢ : ٣٤ ؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٣٥)
أبجز. تم الإبلاغ عما مجموعه ٤٦ حالة سرقة (انخفاض بنسبة ٧٣ في المائة) نتيجة لزيادة المراقبة (تم تركيب أجهزة تليفزيونية إضافية مغلقة الدائرة)	الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع مباني الأمم المتحدة والمرافق التابعة لها في مقاطعات ليبيريا كلها البالغ عددها ١٥ مقاطعة (٢٠١١/٢٠١٢ : ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢ : ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ١٠٠ في المائة)
أبجز. تم خفض عدد الإصابات المبلغ عنها بنسبة ١٤ في المائة (٢٠١٢/٢٠١٣ : ٥٦ ؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٤٨)	خفض حالات السرقة والسرفقات الصغيرة المبلغ عنها بنسبة ٢٠ في المائة (٢٠١١/٢٠١٢ : ١٨٦ حالة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢ : ١٧٠ ؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ١٥٠)
تم متابعة ٩٠ في المائة من انتهاكات السلامة التي لوحظت والانتهاء من الإجراءات الموصى بها	خفض عدد الإصابات المبلغ عنها بنسبة ٥ في المائة، وتحقيق انخفاض بنسبة ٦٠ في المائة لحالات انتهاك السلامة التي تتطلب المتابعة والرصد من أجل تحسين ممارسات السلامة في العمل في القطاع

## الخدمات

بلغ معدل توافر المركبات ٨٨ في المائة	زيادة نسبة توافر المركبات (٢٠١١/٢٠١٢ : ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢ : ٨٢,٣٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٩٥ في المائة)
يعزى انخفاض الناتج عما كان مقررا إلى دمج مستودع النقل في المستودعات الأخرى تمشيا مع هيكل النظام العالمي للدعم الميداني، مما تسبب في تأخيرات غير مقصودة في إمداد الورش بقطع الغيار. وتم النقل المادي لمستودع النقل إلى المستودع الرئيسي الذي تم دمجها والذي يديره قسم الإمدادات، في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤	
تم إيجاد حلّ للمشكلة في غضون ساعة واحدة من الزمن في ٤٥ في المائة فقط من المكالمات التي وردت إلى مكتب الخدمة	زيادة النسبة المئوية للمكالمات الواردة إلى مكتب الخدمة في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تنتهي بحل المشكلة المطروحة في غضون ساعة واحدة من تلقي المكالمات (٢٠١١/٢٠١٢ : ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣ : ٧٢ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٨٥ في المائة)
كانت هناك تغييرات كبيرة في نظم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، بما في ذلك موقع أوموجا للدعم الميداني وبرنامج ميكروسوفت لتبادل الرسائل، وتعين إعادة	

تدريب الموظفين وتعريفهم بالتكنولوجيات الجديدة من أجل تقديم الخدمات بكفاءة

هناك ٩٢ في المائة من التغطية اللاسلكية لجميع مرافق البعثة وأماكن الإقامة فيها

ويعزى انخفاض الناتج الفعلي إلى استعمال وبلسى أجهزة/نقاط الاتصال اللاسلكي الموجودة وعدم إمكان استبدالها نظرا للتغيير الذي قد طرأ على التكنولوجيا وكان يجري تركيب أجهزة جديدة

كانت النسبة المئوية للمبالغ المستحقة القبض غير المسددة منذ أكثر من ١٢ شهرا في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ هي ٥٤,٣ في المائة

أثر استحداث نظم مركزية جديدة لإدارة الموارد على إجراءات متابعة الإبلاغ واسترداد المبالغ غير المسددة

أنجز. تمت صيانة معدات الإنقاذ ومكافحة الحرائق بشكل منتظم وضمان صلاحيتها للاستخدام في جميع الأوقات وأمنت القوات العسكرية التابعة للبعثة وأفراد وحدات الشرطة المشكلة والموظفون المدنيون خدمات إعادة التزويد بالوقود في المناطق وفي مونروفيا. وحافظت البعثة على قدرات البحث والإنقاذ على نحو ما لوحظ في نجاح عمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي داخل البعثة وخارجها

أنجز. نفذت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، إلى جانب جميع البعثات الأخرى، المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا على النحو المقرر

زيادة تغطية النظام اللاسلكي لجميع مرافق البعثة وأماكن الإقامة فيها (٢٠١١/٢٠١٢: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٥ في المائة)

تخفيض نسبة الحسابات المستحقة القبض غير المسددة لأكثر من ١٢ شهرا إلى الرصيد الإجمالي للحسابات المستحقة القبض في نهاية السنة المالية، من خلال مواصلة تحليل تقادم هذه الحسابات وإجراء متابعة نشطة للأموال المستحقة للمنظمة (٢٠١١/٢٠١٢: ٤,٦ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣,٢ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣ في المائة)

تعزيز سلامة وأمن عمليات الطيران من خلال العمل على صيانة معدات الإنقاذ ومكافحة الحرائق وضمان صلاحيتها للاستخدام، وتأمين خدمات إعادة تزويد الطائرات بالوقود، وزيادة كفاءة القدرات المتعلقة بعمليات البحث والإنقاذ

إحراز تقدم في تنفيذ المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>أجرت البعثة ٢٢ حوارا شاملا مع شركاء البلد المضيف الذين يمثلون المجتمعات المحلية وذلك لتوفير اتفاقات أثناء عمليات البعثة في ليبريا وتحسين المهارات البيئية من خلال الدورات التدريبية. وأجرت البعثة وشركاء البلد عمليات تفتيش مشتركة. وتم الحصول على شهادات السلامة البيئية</p>	<p>تحسين الخدمات الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة بدء حوار شامل مع البعثة والمجتمع المحلي/الوطني وشركاء البلد المضيف بشأن عمليات التفتيش المشتركة واتفاقات تسليم شهادات السلامة البيئية</p>
<p>تم بث برنامجين إذاعيين إلى جميع موظفي البعثة للتوعية بشأن حماية البيئة</p> <p>تم وضع/تحديث إجراءات التشغيل الموحدة التي تركز على إدارة النفايات البيئية. وركزت هذه الإجراءات على المياه وخدمات الصرف الصحي؛ والنفايات الطبية؛ ونفايات الوقود؛ والمعدات المملوكة للوحدات</p>	<p>استعراض الإجراءات البيئية المتعلقة بعدة أمور منها المياه المستعملة، والنفايات الصلبة والخطرة، ووضع إجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة وبيانات أعمال التخلص من النفايات</p>
<p>تم استعراض ثلاثة بيانات أعمال بشأن إدارة النفايات وصيانة المولدات</p>	<p>تجميع معسكرات الوحدات العسكرية بهدف التقليل من أعمال الصيانة والحد من استخدام مولدات الكهرباء والوقود</p>
<p>تم تعديل حجم معسكرين نتيجة نقل القوات العسكرية/إعادتها إلى الوطن. ولم يتم تجميع المعسكرات، ولم يفض تعديل الحجم إلى تخفيض عدد المولدات الكهربائية. وتم تركيب مولدات كهربائية ذات قدرات مختلفة، ونشر المولدات الكهربائية ذات القدرة المنخفضة التي تستخدم كمية أقل من الوقود حيثما كان ذلك مجديا من الناحية العملية</p>	<p>إدارة شؤون الموظفين</p>
<p>لم يلتحق أي مسجلين جدد من موظفي البعثة</p>	<p>تحسين قدرات الموظفين بتمكينهم من الحصول</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ نظرا لأن جميع الموظفين المستهدفين في البعثة بدأوا الدورة في السنتين السابقتين. ومن أصل ١٦ موظفا مستهدفا في الدورة مُنح ١٤ موظفا شهادات، وكان الموظفان الباقيان قد بدأ الدورة ولكنهما لم يُتمّهما	على شهادات للعاملين والمشرفين في مجال الموارد البشرية عن طريق دورة للتعلم الإلكتروني تنظمها مؤسسة إي كورنيل
مع أن قوائم المرشحين المقبولين في نظام إنسبيرا تكفل أن يستعرض المديرين المكلفون بالتعيين ملفات المرشحات ذوات المؤهلات المماثلة، هناك عدد قليل جدا من المرشحات المهمات في تلك القوائم. ويرصد قسم الموارد البشرية عملية التوظيف لكفالة تكافؤ الفرص للمرشحات عند الإمكان	نعم رصد قائمة مختصرة لمديري البرامج من أجل إعطاء الأولوية للنساء المرشحات اللاتي يمتلكن الخبرة والمؤهلات المطلوبة
أنشأت البعثة مراكز تنسيق لمخطط تنقل الموظفين المؤقت وأبلغت جميع الموظفين بخيارات التنقل المتاحة وواصلت في الوقت نفسه تقديم المشورة ووفرت البعثة برامج التطوير الوظيفي لجميع الموظفين على نطاق البعثة وحضرها متطوعو الأمم المتحدة المهتمون بالأمر	نعم تقديم المشورة المهنية للموظفين بشأن مبادرة التنقل الخاصة بالموظفين ممن لهم خمس سنوات أو أكثر من الأقدمية في البعثة وملتطوعي الأمم المتحدة الذين يشارون على إكمال الحد الأقصى من سنوات الخدمة
وبالإضافة إلى ذلك، أطلق مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة في البعثة مبادرة تطوير وظيفي لمتطوعي الأمم المتحدة الذين أمضوا أكثر من أربع سنوات في الخدمة. ويجري زيادة تطوير هذه المبادرة مع مقرر برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي وضع استراتيجية تعلم لمتطوعي الأمم المتحدة	
نُظّم التدريب التمهيدي للموظفين الجدد بنسبة ١٠٠ في المائة من خلال تنظيم ٢٦ دورة، بالإضافة إلى ٤٨ دورة تدريبية لتحديث المعلومات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك	نعم تنظيم التدريب التمهيدي في مجال السلامة المهنية والسلوك والانضباط (مرتان في الشهر) لجميع الأفراد الجدد الملتحقين بالبعثة، و ٣٠ دورة تدريبية لتحديث المعلومات المتعلقة بالاستغلال

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
الجنسيين لجميع فئات الموظفين وقد تم تجاوز عدد الدورات التدريبية لتجديد المعلومات بناء على الاحتياجات التشغيلية وتوافر الموظفين المستهدفين	والانتهاك الجنسيين/السلوك والانضباط للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين
عقدت ٣٥ دورة. وسجل انخفاض في عدد الدورات الإعلامية عما كان مقررا يعزى أساسا إلى عدم جاهزية المجتمعات المضيفة لحضور الدورات التدريبية، ولكن الدورات المعقودة اجتذبت طالبات أكثر من السنوات السابقة (من ٩٣٣ في العام الماضي إلى ١٥١٣ هذا العام)	تنظيم ٤٥ دورة إعلامية لسكان المناطق المضيفة القريبة من منشآت الأمم المتحدة في مجال معايير السلوك في الأمم المتحدة وسياسة عدم التسامح إطلاقا فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين
مُنح ما مجموعه ٨٤ موظفا وطنيا الشهادة الدولية لأهلية تشغيل الحاسوب وشهادات في مجال "إنشاء المشاريع التجارية الصغيرة وإدارتها"	إتاحة التدريب لما عدده ٥٠ موظفا وطنيا في إطار برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، بما في ذلك الدورات المتعلقة بالشهادة الدولية لأهلية تشغيل الحاسوب وبشهادة الإدارة المهنية
ومُنحت دون مقابل شهادات لما مجموعه ٨٨ موظفا وطنيا إضافيا في دورات شهادة "أنجز" العالمية. وذلك لأن موظفي مركز التدريب المتكامل للبعثات مدربون ومرخص لهم بتقديم برامج منح شهادات في ١٥ من الدورات لتبيل هذه الشهادة خلال سنة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤، وطُرحت تلك الدورات بعد ذلك على الموظفين المهتمين	نعم
وقد غيرت البعثة محور اهتمامها من دورات شهادة الإدارة كما كان مقررا، إلى دورات أخرى ذات صلة	نعم
واصل الفريق المعني بالسلوك والانضباط في البعثة بث رسائل إيجابية عن طريق البريد الإلكتروني بشأن منع سوء السلوك. وسُلِّط الضوء بشكل أكبر أيضا على الأنشطة المتعلقة بالسلوك والانضباط من خلال توزيع مواد منها	تسليط الضوء بقدر أكبر على الأنشطة المتعلقة بالسلوك والانضباط في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء منطقة البعثة، بوسائل منها الإعلان الاستباقي عن خط الاتصال المباشر وصناديق الشكاوى والتوعية بمشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسيين

قمصان طُبعت عليها تفاصيل الاتصال بخط الاتصال المباشر والبريد الإلكتروني للإبلاغ. ووزعت المواد بشكل رئيسي أثناء الدورات التدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت نشرات وملصقات تحمل رسائل بالرسوم الكاريكاتورية في مواقع بارزة في المجتمعات المحلية بعد التدريب؛ وأعيد بانتظام وضع ملصقات مغلفة كتب عليها مدونة قواعد سلوك البعثة على لوحات الإعلانات في مباني البعثة وأدرجت تفاصيل الاتصال في جميع المواد الصادرة/المعرضة

## الأصول والمرافق

استغرق التصرف في الأصول بالبيع التجاري في المتوسط ١٧٥ يوما مقارنة بالمتوسط البالغ ١٩٣ يوما المبلغ عنه في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وبالتالي فقد تحقق الناتج المقرر جزئيا

التعجيل بالتصرف في الأصول المشطوبة بزيادة وتيرة اجتماعات المجلس المحلي لحصر الممتلكات فيما يتعلق بعمليات البيع التجاري ومبيعات الخردة المعدنية

واستغرق التصرف في الأصول عن طريق بيع الخردة المعدنية المعدة للتدمير في المتوسط ١٢٢ يوما مقارنة بالمتوسط البالغ ٩٥ يوما المبلغ عنه في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ومع أن المجلس المحلي لحصر الممتلكات عقد اجتماعات أكثر خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، إذ عقد ٧ اجتماعات مقابل ٦ اجتماعات في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، فقد زادت عوامل أخرى من التأخير، وفي المقام الأول عدم توافر مقاولين مسجلين لتدمير الخردة

قامت البعثة بالتأكد من توفير دورات تدريبية لتقييم جميع الموظفين الذين قدموا طلبات للحصول على رخص قيادة للأمم المتحدة قبل الاختبار وإصدار الرخصة

نعم

تعزيز برنامج التدريب والاختبار في مجال القيادة الآمنة لجميع أنواع المركبات الخفيفة والثقيلة (بما في ذلك معدات مناولة العتاد) بما يحسّن المهارات على نطاق البعثة ويحد من عدد حوادث المرور

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وشمل التدريب والاختبار جميع أنواع المركبات الخفيفة والثقيلة	
وبالإضافة إلى ذلك، خضع ٢٩ موظفا للنقل الآلي على صعيد الوحدة لإجراءات تقييم القيادة	
استمرت الدورات التدريبية الداخلية على أيدي بعض موظفي الأمم المتحدة المؤهلين لمدة ثلاثة أشهر ودُرِّب ٢٥ ميكانيكيا في مجال تشخيص الأعطال وتحديد قطع غيار المركبات ووظائفها	نعم
وبالإضافة إلى ذلك، دُرِّب ٤٢ ميكانيكيا ومشغلا عن طريق حضور دورتي تدريب داخلي على أيدي خبراء استشاريين خارجيين	
نُفذ استرداد النفقات المتعلقة باستخدام المركبات خارج أوقات الدوام الرسمي بالكامل واستُردت المبالغ من الموظفين	نعم
زيادة بمقدار ١٨ كاميرا جديدة تعمل بنظام تلفزيون الدائرة المغلقة في ١٠٥ من مواقع البعثة لأغراض السلامة والأمن	نعم
أجريت عمليات تفتيش فصلية في الموقع في مونروفيا وعملياتا تفتيش في القطاعات	نعم
استكملت الدراسات الاستقصائية بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة بنسبة ١٠٠ في المائة	نعم
ويعيش معظم موظفي البعثة الدوليين في مجتمعات متكاملة تخضع للتفتيش بانتظام لضمان الحفاظ على المعايير الأمنية الموصى بها، وتُجرى أيضا دراسات استقصائية لكل حالة على حدة للموظفين الذين لا يعيشون في المجتمعات المتكاملة	
	بدء دورات تدريبية داخلية فصلية على مهارات الفحص والصيانة (النقل البري)، بما في ذلك المهارات المتعلقة بتنفيذ نظام صيانة أسطول النقل
	استرداد النفقات المتعلقة باستخدام المركبات خارج أوقات الدوام الرسمي من الموظفين وفقا للسياسة المعمول بها في هذا الصدد
	زيادة استخدام كاميرات نظم تلفزيون الدائرة المغلقة في ١٠٥ من مواقع البعثة لأغراض السلامة والأمن
	إجراء عمليات تفتيش فصلية في مواقع العمل لتحديد ممارسات الصحة المهنية والسلامة غير المأمونة في القطاعات
	استكمال الدراسات الاستقصائية بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن إقامة جميع الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة وشرطة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين

## الخدمات

<p>أدجحت مهام مكتب المساعدة عن طريق الجمع بين تقديم الخدمات وإعداد فواتير الهاتف وطلبات الدخول. وأدجحت جميع خدمات الدعم، على سبيل المثال، دعم التطبيقات والدعم الشبكي ودعم الخوادم. وتهيء الأنشطة المذكورة أعلاه "مركزا جامعاً متعدد الخدمات" لجميع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p>	نعم	<p>دمج مهام مكتب المساعدة من أجل تهيئة "مركز جامع متعدد الخدمات" يقدم الدعم في مجال الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p>
<p>نظراً لبدء العمل بالنظام المركزي الجديد لإدارة الموارد، لم تتمكن البعثة من استخراج التحليل الزمني الذي من شأنه أن يكون بمثابة أساس للمتابعة. واستؤنفت هذه العملية في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥</p>	لا	<p>اتخاذ إجراءات المتابعة الرسمية الشهرية للتصليحات فيما يتعلق بجميع الحالات التي تظل معلقة لأكثر من ستة أشهر</p>
<p>ارتبطت البعثة بكابل الألياف الضوئية الممتد تحت سطح البحر وازدادت القدرة من ٤٠ إلى ٧٠ ميغابايت في الثانية</p>	نعم	<p>تنفيذ الربط بكابل الألياف الضوئية الممتد تحت سطح البحر من أجل تعزيز الاتصال بالموظفين باستخدام الإنترنت</p>
<p>ومن أوجه التحسن الملحوظة في الخدمات القدرة على تنظيم جلستين أو أكثر من جلسات التداول بالفيديو في وقت واحد</p>		
<p>نُقل موظف طيران إلى زويدرو وهاربر، ولم تسجل أي وقائع/حوادث جوية أو أرضية طالت أيًا من طائرات البعثة في القطاعين</p>	نعم	<p>نقل موظفي الطيران إلى مواقع إقليمية (زويدرو وهاربر) من أجل تقديم خدمات أفضل للعملاء وتعزيز السلامة التشغيلية</p>
<p>بدأ الإعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢، وجرى تطبيق التدريب عن طريق الحاسوب، وكذلك التدريب بإشراف مدرب بالنسبة لجميع موظفي الشؤون المالية وشؤون الميزانية وإدارة الممتلكات</p>	نعم	<p>تقديم الدعم لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك إعادة تصميم أساليب العمل بما يكفل الامتثال لتلك المعايير، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة للبعثة لتعكس متطلبات المعايير المشار إليها، وتدريب جميع موظفي الشؤون المالية وشؤون الميزانية وإدارة الممتلكات في البعثة</p>
<p>أعيد تصميم أساليب العمل بصورة رئيسية على الصعيد العالمي ولكن موظفي البعثة دُربوا</p>		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم الدعم لتنفيذ نظام أوموجا، بما في ذلك تحليل نوعية البيانات في النظم القديمة وتنقية البيانات في البعثة	نعم
على تنفيذ جميع المتطلبات، مثل اضمحلال القيمة/تحسينات الأماكن المستأجرة/معدات الممتلكات والمصانع وغيرها	أُنجز تحليل نوعية البيانات في النظم القديمة وتنقية البيانات بنجاح لدعم تنفيذ نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

## ألف - نواتج الدعم القياسية

الناتج	المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
تمركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوبهم وإعادة تم إلى أوطانهم وإدارة شؤون الموظفين المدنيين	قوام متوسطه ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٥٤١٨ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ٨٨ من ضباط الأركان)، و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ١٢٦٥ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٣٢ من ضباط الإصلاحات، وإدارة شؤون موظفا مدنيا ١٦٧٦	قوام متوسطه ١٢٩ مراقبا عسكريا؛ و ٥٥٠٦ من أفراد الوحدات العسكرية (بما في ذلك ٨٣ من ضباط الأركان)؛ و ٤٦٣ من ضباط شرطة الأمم المتحدة؛ و ١٠٦٧ من أفراد الشرطة المشكلة؛ وإدارة شؤون ١٥٣٨ موظفا مدنياً، بمن فيهم ٣١ من ضباط الإصلاحات
رصد المعدات المملوكة للوحدات وخدمات الاكتفاء الذاتي المقدمة	الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد لعدد متوسطه ٥٣٣٢ من أفراد الوحدات العسكرية و ١٢٦٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٣٨٣٠ صنفا من أصناف المعدات الرئيسية و ٢٣ من فئات الاكتفاء الذاتي	اضطلع بأعمال التحقق والرصد لعدد متوسطه ٥٥٠٦ من أفراد الوحدات العسكرية ولعدد متوسطه ١٠٦٧ من أفراد الشرطة المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من عدد متوسطه ٣٥٠٢ صنفا من أصناف المعدات الرئيسية و ٢٣ من فئات الاكتفاء الذاتي
إجراء ٣١٩ عملية تفتيش دورية و ٥٨ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بالعمليات	أجريت ٢٧٦ عملية تفتيش دوري/عشوائي، و ٥٥ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بعمليات، ومعاينة واحدة عند الوصول، و ٤ عمليات تفتيش عند الإعادة إلى الوطن	
تقديم ٢٤٥ تقريرا عن التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقرر لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ٣٤٠٤ يوم عمل	أُنجز ٢٤٣ تقريرا من تقارير التحقق من المعدات المملوكة للوحدات، تشمل ٣٨٨٨ يوم عمل للشخص الواحد في مجال التفتيش، منها ١٥٤٨	

الناتج	المقرر للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	الفعلي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
	للشخص الواحد في مجال التفتيش، بما فيها ٢ ٤٠٨ من أيام عمل الموظفين المدنيين و ٩٩٦ من أيام عمل ضباط الأركان العسكريين	من أيام عمل الموظفين المدنيين، و ٨٤٠ من أيام عمل ضباط الأركان العسكريين
	ويعزى انخفاض الناتج المبلغ عنها عما كان مقررا إلى التغيرات في إعادة الجنود إلى أوطانهم وعدم نشر وحدة من وحدات الشرطة المشكلة والتأخر في نشر وحدة أخرى ونقل وحدة شرطة مشكلة أخرى إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	ويعزى انخفاض الناتج المبلغ عنها عما كان مقررا إلى التغيرات في إعادة الجنود إلى أوطانهم وعدم نشر وحدة من وحدات الشرطة المشكلة والتأخر في نشر وحدة أخرى ونقل وحدة شرطة مشكلة أخرى إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
	إعداد ٤ رسائل فصلية تعطي لمحة عامة عن التقييمات التي أجريت على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها	أعدت ٤ رسائل فصلية تعطي لمحة عامة عن التقييمات التي أجريت على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها
	عقد اجتماعين لمجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم	عُقد اجتماعان
المساءلة بنسبة ١٠٠ في المائة عن المعدات المملوكة للأمم المتحدة	التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة	جرى التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة
حصص الإعاشة	تخزين حصص الإعاشة وتوزيعها على قوة يبلغ متوسط قوامها ٣٣٢ ٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكلة	تم تخزين حصص الإعاشة وتوزيعها على قوة يبلغ متوسط قوامها ٥٥٦ ٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ١٠٦٧ من أفراد الشرطة المشكلة
	تخزين احتياطي يكفي لمدة ١٤ يوما من علب حصص الإعاشة الميدانية والمياه المعبأة وتوزيعه على قوة يبلغ قوامها ٥٥٣ ٥ من الأفراد العسكريين (٣٣٢ ٥ من أفراد الوحدات العسكرية؛ و ١٣٣ مراقبا عسكريا؛ و ٨٨ من ضباط الأركان)، و ٧٩٥ ١ من أفراد الشرطة (٤٩٨ من شرطة الأمم المتحدة، و ٣٢ من ضباط الإصلاحات، و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكلة)، و ٧٢٢ من الموظفين المدنيين (٤٨٥ من الموظفين المدنيين الدوليين و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة) و ٩٥ موظفا وطنيا (١٠ في المائة من أصل ٨٨٥ موظفا من فئة	احتفظت البعثة باحتياطي يكفي لمدة ١٤ يوما في المتوسط من علب حصص الإعاشة الميدانية (٥٠٠٠٠) وإمدادات تكفي لمدة ٢٠ يوما من المياه المعبأة

النتائج	المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
	الخدمات العامة الوطنية، و ٦٩ من الموظفين الفنيين الوطنيين الذين يُعتبرون أساسيين)	
إمدادات الوقود	إمداد ما متوسطه ٢٨١ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة (قيد الاستخدام في أي وقت من الأوقات) و ٢٤١ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات بـ ١١,٣ مليون لتر من الديزل والوقود	تم إمداد ما متوسطه ٢٢١ مولدا كهربائيا (قيد الاستخدام في أي وقت من الأوقات) و ٢٦١ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات بـ ١٢,١ مليون لتر ويعزى ارتفاع المقدار المستهلك إلى اختلاف عدد المولدات وطاقاتها عما كان مقررا
صيانة أماكن العمل	صيانة وإصلاح ٦٩ مكان عمل في ما عدده ٥٨ من مواقع الوحدات العسكرية و ١٠ من مواقع وحدات الشرطة المشكّلة، و ٦ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة و ١٤ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين في ما مجموعه ٨٩ موقعا من مواقع البعثة. وتجديد معسكر بعد إخلائه لآخر وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة تلتحق بالبعثة	تمت صيانة وإصلاح ٨٣ مكان عمل تتألف من ٤٤ معسكرا للقوات العسكرية و ١٢ معسكرا لوحدات الشرطة المشكّلة و ٢٧ من أماكن العمل الأخرى (تشمل شغلا مختلطا للأماكن)
	ونظرا لأن البعثة واصلت التخفيض التدريجي المقرر وقامت إما بإغلاق أو تسليم معسكرات إلى حكومة ليبيريا، انخفض عدد أماكن العمل المذكورة أعلاه إلى ٧٣ في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤	
	والفرق بين العدد المقرر والمبلغ عنه يعود إلى تغيير تصنيف أماكن العمل/المواقع	
صيانة المولدات الكهربائية	تشغيل وتصليح وصيانة ٣٨١ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة التي توجد في المخزون أو قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة في ليبيريا والتي ليست مربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وغير مدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات	تم تشغيل وتصليح وصيانة ٣٣٥ من المولدات الكهربائية التي توجد في المخزون أو قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة والتي ليست مربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وغير مدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات
	ويعزى انخفاض العدد عما كان مقررا إلى طاقة المولدات الكهربائية الموزعة وإلى دمج المكاتب (على سبيل المثال، دمج المستودعات)	
صيانة المباني الجاهزة	إصلاح وصيانة ١ ٥٠٩ من مباني الإيواء الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة، ووحدات الاغتسال، والمباني الجاهزة ذات الجدران الصلبة القابلة للتعديل المستخدمة في جميع مواقع البعثة في ليبيريا	تم إصلاح وصيانة ١ ٣٩٠ من المباني الجاهزة، بما في ذلك وحدات الاغتسال، ووحدات الإقامة، والمباني ذات الجدران الصلبة في جميع مواقع البعثة وبسبب تقليص قوام البعثة، سُلمت بعض المباني

الناتج	المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
صيانة الطرق وإصلاحها	صيانة وتجديد ٩٤٦ كيلومترا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)	الجاهزة التي كان من المتوقع أن تقوم البعثة بصيانتها إلى حكومة ليريا أو شُطبت حسب الحالة قامت البعثة بصيانة وتجديد ٨٩٩ كيلومترا من طرق الإمداد الرئيسية والثانوية
أسطول المركبات	تشغيل وصيانة أسطول يبلغ عدده ١٠١٣ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة والمركبات الهندسية والمقطورات ومعدات مناولة العتاد (مونروفيا وبوكانن وزويدرو وهاربر وتومنانبرغ وفوينجاما وغبارنغا وغرينفيل) وفي ٥ ورش للإصلاح والصيانة يُستعان فيها بمصادر خارجية وورشنة واحدة لتصليح هياكل المركبات	وقامت وزارة الأشغال العامة بصيانة بعض الطرق التي كان من المقرر أن تقوم البعثة بصيانتها تم تشغيل وصيانة ١٠١٣ مركبة، بما فيها المركبات المصفحة والمركبات الهندسية والمقطورات ومعدات مناولة العتاد وتم تشغيل ٩ ورش توجد في ٨ مواقع، و ٥ ورش للإصلاح والصيانة يُستعان فيها بمصادر خارجية وورشنة واحدة لتصليح هياكل المركبات وقامت البعثة بدمج الورش في المقر الرئيسي، وبالتالي تخفيض عددها بمقدار ورشة واحدة
أسطول الطائرات	إمداد ٨٤٣ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١٣١٥ مركبة مملوكة للوحدات (باستثناء المقطورات وملحقات المركبات) بما قدره ٨,١ ملايين لتر من الديزل والوقود لأغراض النقل البري	تم إمداد ما متوسطه ٩٤٥ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١٢٥٩ مركبة مملوكة للوحدات بما قدره ٤,٦ ملايين لتر من الديزل والوقود لأغراض النقل البري، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم نشر وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة، بما في ذلك مركبات المعدات المملوكة للوحدات التابعة له
أسطول الطائرات	تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٤ طائرة ذات أجنحة دوارة، منها ١١ طائرة عسكرية	تم تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٤ طائرة ذات أجنحة دوارة (بما في ذلك ٣ طائرات هليكوبتر عسكرية هجومية من طراز Mi-24 مشتركة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس استرداد التكاليف مناصفة). وفي آذار/مارس ٢٠١٤، تم تخفيض أسطول الطائرات إلى ١٢ طائرة ذات أجنحة دوارة نتيجة لإعادة طائرتين عسكريتين من طراز Mi-8 تمشيا مع خطط خفض التدريجي والاحتياجات التشغيلية

توفير ٩,١ ملايين لتر من وقود الطائرات  
لطائرات دعم العمليات الجوية

تم توفير ٦,٤ ملايين لتر من وقود الطائرات  
للعمليات الجوية

ويلاحظ أن البعثة حصلت على ١ ٧٢٩ ٨٨٧ لترا  
إضافيا من خارج البعثة

وكان مجموع الوقود ٨,١٣ ملايين لتر. ويعزى  
انخفاض الكمية عما كان مقررا بصورة رئيسية  
إلى انخفاض عدد ساعات الطيران عما كان مقررا  
(٦ ٤٨٩ ساعة طيران مقابل ٧ ٩٩٨ ساعة طيران  
مدرجة في الميزانية)

٧ ٩٩٨ ساعة طيران (منها ٢ ٣٢٠ ساعة تنفذها  
٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٥ ٦٧٨ ساعة تنفذها  
١٤ طائرة ذات أجنحة دوارة، بما في ذلك  
الرحلات الجوية المكونة المحلية والإقليمية لنقل  
الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات  
المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء  
الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات  
الحدود، وغيرها من الرحلات الجوية

٦ ٤٨٩ ساعة طيران (منها ١ ٩٤٠ ساعة نفذتها  
٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٤ ٥٤٩ ساعة نفذتها  
١٤ طائرة ذات أجنحة دوارة)، بما في ذلك  
الرحلات الجوية المكونة المحلية والإقليمية لنقل  
الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات  
المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء  
الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات  
الحدود، ورحلات جوية عسكرية

ساعات الطيران

بالإضافة إلى ذلك، سجلت بعثة الأمم المتحدة  
في ليبيريا ٢٢٩ ساعة طيران إلى البعثات الأخرى  
باستخدام طائرات ثابتة الجناحين، وأداء ٢٩ ساعة  
طيران باستخدام طائرات ذات أجنحة دوارة على  
أساس استرداد التكاليف. ويعزى انخفاض عدد  
ساعات طيران الطائرات الثابتة الجناحين إلى تعطل  
طائرة من طراز بوينغ ٧٣٧ لمدة ثلاثين يوماً وتغير  
فترة خدمة قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ويعزى انخفاض عدد ساعات طيران الطائرات  
ذات الأجنحة الدوارة إلى انخفاض الاحتياجات  
اللوجستية واحتياجات المهام العسكرية وتنفيذ  
منهجية لتخطيط الرحلات الجوية أكثر كفاءة وفعالية  
من حيث التكلفة في إطار دعم الرحلات الجوية

مواقع المطارات	المرافق الطبية
<p>صيانة وإصلاح ٧ مطارات و ٨ مرافق مطارات و ٣٥ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر</p> <p>تمت صيانة وإصلاح ٦ مطارات و ٧ مرافق مطارات و ٢٢ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر. والانخفاض الذي سجل في المرافق التي تمت صيانتها يتماشى مع السحب التدريجي للوحدات العسكرية وإغلاق بعض المعسكرات</p>	<p>تشغيل وصيانة عيادتين من المستوى الأول مملوكتين للأمم المتحدة في منروفيا و ٧ وحدات صحية من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة و ٢٢ مركزاً للإسعاف الأولي (عيادات من المستوى الأول) من المراكز المملوكة للوحدات، ومستشفيين من المستوى الثاني مملوكين للوحدات، ومستشفى واحد من المستوى الثالث، ومستشفى واحد من المستوى الثالث مملوك للوحدات في منروفيا</p> <p>تم تشغيل وصيانة عيادتين من المستوى الأول مملوكتين للأمم المتحدة في منروفيا و ٧ عيادات من المستوى الأول في القطاعات؛ و ٢٢ مركزاً للإسعاف الأولي من المراكز المملوكة للوحدات؛ ومستشفيين من المستوى الثاني مملوكين للوحدات، ومستشفى واحد مملوك للوحدات من المستوى الثالث في منروفيا</p> <p>وتم ترحيل مستشفى من المستوى الثالث في أيار/مايو ٢٠١٤</p>
<p>المحافظة على قدرة الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة، بما في ذلك الإجلاء إلى مستشفيات من المستوى الرابع في غانا وجنوب أفريقيا</p>	<p>تمت المحافظة على قدرات الإجلاء على نطاق البعثة، وأبرمت البعثة مذكرة تفاهم مع مستشفى من المستوى الرابع في غانا واستفادت على النحو المطلوب من مستشفى من المستوى الخامس في جنوب أفريقيا. بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين ذلك المستشفى والبعثة</p>
<p>الإبقاء على مرافق محددة لجميع أفراد البعثة تقدم خدمات اختيارية وسرية للمشورة والفحص المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية</p>	<p>أُبقى على مرفق اختبار للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وإسداء المشورة بشأنه. وتمت إتاحة خدمات المرافق لجميع أفراد البعثة</p>
<p>تنظيم دورات تدريبية إلزامية لجميع فئات الموظفين للتوعية بالأمور المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منهما</p>	<p>نُظمت ٢٦ دورة تدريبية توجيهية لجميع الموظفين الوافدين. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت ٣٠ دورة تدريبية للتوعية شملت ٢٨٣٠ موظفاً</p>
<p>إجراء تدريب للتنقيف عن طريق الأقران لما عدده ٢٠ فرداً مختارين من أفراد القوات المسلحة الليبيرية، والشرطة الوطنية الليبيرية، ومكتب</p>	<p>خضع ٢٠ موظفاً من موظفي الوكالات الأمنية في ليبريا لدورة لتدريب المدربين هدفها تجديد المعلومات</p>

النتائج	المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
	الإصلاحات والتأهيل ومكتب الهجرة والتجنيس، وتدريب ٢٠ موظفا وطنيا على مهارات التيسير	أنجز تنفيذ الموظفين الوطنيين عن طريق الأقران في السنوات السابقة، وأي عملية تيسير تتم بنفذها موظفون سبق تدريبهم
تشغيل الاتصالات وصيانتها	تشغيل ودعم وصيانة أنظمة لاسلكية تعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا، بما في ذلك ٧٥ جهازاً من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال تعمل بالتردد العالي والتردد العالي جدا، و ١٢٤ ٣ جهازاً محمولاً للاتصال اللاسلكي تعمل بالتردد العالي جدا/التردد فوق العالي، و ٩٨ محطة قاعدية تعمل بالتردد العالي جدا في كافة أنحاء منطقة عمليات البعثة لتحقيق نسبة تغطية تشغيلية تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة (تعطل في حدود ٤,٤ ساعات في السنة)	٧٦ جهازاً من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال ذات التردد العالي أو العالي جدا، و ١٢٣ ٣ جهازاً محمولاً ذات تردد عالٍ/تردد عالٍ جدا و ٩٨ محطة من المحطات القاعدية للتردد العالي جدا في جميع أنحاء منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
	تشغيل وصيانة محور اتصالات محطة أرضية و ٢٦ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا لدعم الاتصالات الصوتية فيما بين البعثات والاتصالات الصوتية الدولية والتخزين الاحتياطي لبيانات التطبيقات الشديدة الأهمية للبعثة وخدمات الإنترنت في حال تعطل مقدم خدمات الإنترنت، بحيث تتحقق نسبة تغطية تشغيلية قدرها ٩٩,٩٥ في المائة	تم تشغيل وصيانة محور ساتلي واحد و ٢٦ محطة طرفية ذات فتحات صغيرة جدا وبلغت نسبة التوافر ٩٩,٣ في المائة وهي أقل مما كان مقررا بسبب حالات الانقطاع المرتبطة بالطاقة الكهربائية
	تشغيل ودعم وصيانة الخدمات الهاتفية المكونة من ٣٥ مقسما هاتفيا و ٩٥٢ هاتفاً محمولاً و ٩٤ هاتفاً محمولاً للاتصالات الساتلية من نظام الثريا و ٢٤ من الهواتف الساتلية للشبكة العالمية للاتصالات العريضة النطاق. وتحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة	٣٥ مقسما هاتفيا و ١٠٠٠ هاتف محمول (١٠٠٠ شريحة اشتراك) و ١١٤ هاتفاً ساتلياً (٩٤ ثريا/٢٠ شبكة عالمية عريضة النطاق) تحقيق نسبة توافر تزيد عن ٩٩,٩٥ في المائة
	تشغيل وتدعيم وصيانة ٧٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة (١٤٤ محطة طرفية) و ٦٠ جهازاً لاسلكياً رقمياً ضيق النطاق (من نوع	٧٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة ٦٤ نظاماً لاسلكياً رقمياً ضيق النطاق (١٢٤ محطة طرفية)

<p>أبريزا) (١٢٠ محطة طرفية) لضمان كفاءة تخصيص وإدارة عرض النطاق الترددي</p> <p>تنفيذ إجراءات الحماية من الفيروسات الإلكترونية</p> <p>تتوفر الحماية حالياً لجميع الخوادم والعملاء من آخر نسخة من البرامج المضادة لفيروسات الحاسوب</p>	<p>تخطيط وتنفيذ ٤ جولات من دورة تدريبية مدتها يومان عن النظام العالمي لتحديد المواقع، ونظام المعلومات الجغرافية، والتدريب المتعلق بالخرائط لما عدده ٦٠ فرداً (من أفراد الأمم المتحدة والموظفين الحكوميين على السواء)</p>	<p>المعلومات الجغرافية والخرائط</p>
<p>لم يجر الاضطلاع بالجولات الأربع للدورة التدريبية التي تبلغ مدتها يومان والتي تعد أكثر تخصصاً من التدريب العادي الذي يوفر لجميع الوافدين من موظفي الأمم المتحدة بسبب الافتقار إلى الطلب</p> <p>٨٠٥ ٤ خرائط من جميع الفئات وفق النتائج المقررة قد وضعت ووزعت. وتعود الزيادة الملحوظة في الإنتاج إلى ازدياد الطلب على الخرائط لتعكس التغييرات في تصميم البعثة نتيجة استمرار إعادة هيكلة البعثة وتقليصها التدريجي</p>	<p>إنتاج وصيانة وتوزيع ٣ ٨٤٠ خارطة من مختلف خرائط العمليات، والخرائط المواضيعية، وخرائط الصور المأخوذة بالسواتل، والخرائط الإلكترونية على شبكة الإنترنت والخدمات الجغرافية المكانية ذات الصلة لدعم عمليات البعثة وكذلك لتوفير خدمات رسم الخرائط على شبكة الإنترنت باستخدام برنامج غوغل إيرث والخادوم ArcGIS (معهد بحوث النظم البيئية)</p>	<p>توفير تغطية لجمع البيانات الميدانية من صنف البيانات الجغرافية المكانية اللازمة لعمليات البعثة على مساحة تبلغ ٨٩٠ ٩٥٤ كيلومتراً مربعاً</p>
<p>نظمت ١٥ دورة تدريبية مدتها نصف يوم في مجال النظام العالمي لتحديد المواقع (جمع البيانات) ونظام المعلومات الجغرافية والخرائط ذات الصلة المقدمة إلى المراقبين العسكريين وضباط الأركان</p>	<p>برمجة وتنفيذ ١٥ دورة في مجال النظام العالمي لتحديد المواقع، ونظام المعلومات الجغرافية، والتدريب التوجيهي المتعلق بالخرائط للمراقبين العسكريين وضباط الأركان التابعين للأمم المتحدة</p>	<p>تشغيل ودعم وصيانة القدرة على الاتصال السلس بشبكة البعثة في أي موقع من مواقع البعثة وفي العالم بواسطة شبكة خاصة افتراضية على الإنترنت، بنسبة توافر تتجاوز ٩٩,٥ في</p>
<p>يمكن الاتصال بشبكة بعثة الأمم المتحدة في ليريا من أي مكان في العالم من خلال الشبكة الإلكترونية الخاصة</p>	<p>تشغيل ودعم وصيانة القدرة على الاتصال السلس بشبكة البعثة في أي موقع من مواقع البعثة وفي العالم بواسطة شبكة خاصة افتراضية على الإنترنت، بنسبة توافر تتجاوز ٩٩,٥ في</p>	<p>تكنولوجيا المعلومات</p>

النتائج	المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
	المائة (أي بمدة تعطل معدلها ٤٤ ساعة/السنة)	توافر يتجاوز نسبة ٩٩,٥ في المائة مع فترة تعطل تبلغ ٤٤ ساعة في السنة
	تشغيل وتدعيم وصيانة وصلات أرضية عالية السرعة لما نسبته ٨٠ في المائة من المواقع، بحيث يستفيد ٩٥ في المائة من المستخدمين، مع تحقيق تغطية تشغيلية نسبتها ٩٩,٥ في المائة	وصلة أرضية عالية السرعة لما نسبته ٦٠ في المائة من مواقع البعثة وتمثل نسبة ٩٤ في المائة من المستخدمين في تلك المجالات ويجري ربط بقية المستخدمين عبر وصلات ساتلية وبلغت نسبة التوافر ٩٩,٥ في المائة
	تشغيل وتدعيم وصيانة وصلتين أرضيتين عاليتي السرعة لليبريا وجنوب - شرق ليبريا، من خلال كابل الألياف الضوئية الممتد تحت سطح البحر في كوت ديفوار، مما يحقق تغطية تشغيلية نسبتها ٩٩,٥ في المائة	وضع كابل الألياف الضوئية الممتد تحت سطح البحر في منروفيا - ليبريا لتوفير وصلة إنترنت سعتها ٧٠ ميغابايت وأوقفت الوصلة الأرضية عن طريق كوت ديفوار
	تشغيل ودعم وصيانة التوافر وأداء التطبيقات في مراكز البيانات بما يحقق نسبة توافر عالية (٩٩,٩٥ في المائة)	الاحتفاظ بنسبة ٩٩,٩٥ في المائة من التوافر وأداء التطبيقات في مراكز البيانات
	تشغيل وتدعيم وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدمين النهائيين (٧٠٦ حواسيب حجرية، و ١٣١ حاسوباً مكتيبياً، و ٥٨ خادوماً، و ٢١١ طابعة، و ١٠ شبكات محلية، وشبكة واحدة واسعة النطاق)	٧٠٦ حواسيب حجرية، و ١٣١ حاسوباً مكتيبياً و ٢٦ خادوماً مادياً و ١٦٧ طابعة شبكية وفاكسات وأجهزة إرسال رقمية، و ١٠ شبكات محلية وشبكة واسعة واحدة
		خُفض عدد الطابعات بعد أن ركبت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا طابعات مأمونة وضعت في الممرات واشتركت في استخدامها مختلف الأقسام. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم البعثة المزيد من الخوادم الافتراضية كي تقلل من عدد الخوادم المادية

## باء - النواتج غير القياسية (أو المتخصصة) الخاصة بالبعثة

الناتج	العدد المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
تمركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوبهم وإعادة تمركزهم إلى أوطانهم وإدارة شؤون الموظفين المدنيين (دخول البعثة في المرحلة الانتقالية)	إعادة كتيبة مشاة واحدة إلى الوطن، وسرية هندسية واحدة، ومستشفى ميداني واحد من المستوى الثاني، وقيادتي كتيبتين شمالاً ١٠١٨ جندياً و ٢٤٩ مركبة و ٦٣ حاوية من حاويات الشحن البحري	خُفض عدد الأفراد العسكريين بترحيل كتيبة مشاة وسرية هندسية ومستشفى ميداني من المستوى الثالث عوضاً عن المستشفى المقرر من المستوى الثاني ومركز قيادة لواء بما مجموعه ٢٠٤ ١ من الأفراد العسكريين و ٢٢٠ مركبة و ٦١ حاوية من حاويات الشحن البحري
		يُعزى الفرق في عدد ما أعيد إلى الوطن من أفراد الوحدات العسكرية والمعدات المملوكة للوحدات إلى أن مستشفى من المستوى الثالث قد أعيد بدلاً من مستشفى من المستوى الثاني المقرر وأن سرية هندسية مختلفة عما كان مقرراً في الأصل قد أعيدت. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعادة اللواء الأول فحسب من ألوية المقر إلى الوطن بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ومن المقرر إعادة الثاني إلى الوطن بحلول ٣١ تموز/يوليه
	إجراء عمليات إغاثة في الموقع للنقل الداخلي لكتيبة مشاة واحدة لتحل محل وحدات ستعاد إلى أوطانها في مناطق حدودية معرضة للخطر، وتتألف الكتيبة من ٧٠٠ جندي و ٥٣ مركبة و ١٢ حاوية من حاويات الشحن البحري	نُقلت كتيبة مشاة واحدة (٧٠٠ جندي و ٥٣ مركبة و ١٢ حاوية من حاويات الشحن البحري) ونقل مستشفى من المستوى الثاني (٧٠ جندياً و ١٥ مركبة و ٢٨ حاوية من حاويات الشحن البحري) ليحلا محل وحدات تعاد إلى الوطن
	استقبال آخر وحدة قادمة من وحدات الشرطة المشكلة المؤلفة من ١٤٠ فرداً بجميع معداتهم، وإعداد الوحدة وإدماجها ونشرها	تلقت البعثة وحدة الشرطة المشكلة الملتحقة (١٤٠ فرداً وجميع المعدات) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، غير أن الوحدة الأخيرة من وحدات الشرطة المشكلة لم تنشر نتيجة التغييرات التي أُدخلت خلال السنة
المعدات المملوكة للوحدات والدعم الذاتي (دخول البعثة في مرحلة انتقالية)	إعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى بلدين من البلدان المساهمة بقوات	استكملت إعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى ثلاثة بلدان من البلدان المساهمة بقوات. والأعداد التي ستعاد إلى الوطن والبلدان المساهمة بقوات قد تغيرت عن تلك التي كانت مقررة في البداية

الناتج	العدد المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
المرافق والهياكل الأساسية	توفير خدمات الصرف الصحي بصورة متواصلة، بما في ذلك جمع القمامة والتخلص منها في ليبيريا	زودت جميع مواقع البعثة البالغ عددها ٨٣ موقعاً بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع القمامة والتخلص منها
	تشغيل وصيانة ٣٦ محطة مملوكة للأمم المتحدة من محطات تنقية المياه التي تزود ٢٨ من مواقع/محطات البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة محطات تنقية المياه المملوكة للوحدات	تم تشغيل وصيانة ٣٦ محطة لمعالجة المياه تُقدم الخدمات إلى ٢٨ من مواقع البعثة
	الاضطلاع بـ ٥٢ عملية تفتيش بيئية سنوياً (١٣ عملية فصلية) للتحقق من مدى الامتثال لسياسات الأمم المتحدة في المجال البيئي والمبادئ التوجيهية للبعثات الميدانية	٥٢ نوعاً مختلفاً من أنواع عمليات التفتيش البيئي المستكملة تتألف من: ١٩ عملية من عمليات التفتيش البيئية الأساسية ٧ عمليات تفتيش عشوائية
	تشغيل وصيانة ٧ محطات لمعالجة النفايات حفر بئرين لتزويد الجنود بالمياه	١٥ عملية من عمليات التفتيش الأولية والنهائية للمواقع التي تم إجلاؤها
	تشغيل وصيانة ٧ محطات لمعالجة النفايات حفر بئرين لتزويد الجنود بالمياه	١١ عملية تفتيش عشوائية تتعلق بالتخلص من النفايات الطبية
النقل البري	تشغيل خدمات النقل المكوكي يوميا لفائدة ١٠٠٠ راكب كل يوم، وخمسة أيام في الأسبوع، وعند الاقتضاء أثناء عطلة نهاية الأسبوع، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة والمراقبين العسكريين وضباط الأركان التابعين للأمم المتحدة، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مرافق/أماكن العمل التابعة للبعثة	تم تشغيل خدمات النقل المكوكي اليومية التي لها القدرة على نقل ١٠٠٠ راكب كل يوم، وخمسة أيام في الأسبوع، والعودة بهم إلى المنزل من منشأة أخرى من منشآت الأمم المتحدة، وعند الاقتضاء أثناء عطلة نهاية الأسبوع للموظفين المدنيين وأفراد الشرطة والمراقبين العسكريين وضباط الأركان التابعين للأمم المتحدة
	تمت مواءمة النواتج الإعلامية مع العناصر الفنية في ضوء توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية	حملة إعلامية عن إصلاح القطاع الأمني/حملة إعلامية لدعم القطاع الأمني من خلال تعزيز

العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	العدد المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الناتج
		التدابير المتخذة لتهيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبريا، والإبلاغ عن التقدم المحرز في القطاع الأمني وتعزيز القانون والنظام، وتحسين القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية الليبرية
انظر ما ورد أعلاه		تنظيم حملات إعلامية لدعم توطيد السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلد/وحملات إعلامية لإثراء وتعزيز تقدم البلد نحو توطيد السلام/استراتيجية الحد من الفقر/دعم تحسين الأوضاع الإنسانية
انظر ما ورد أعلاه		تنظيم حملة إعلامية لدعم تحسين الأوضاع الإنسانية في ليبريا/حملة إعلامية لإثراء وتعزيز تقدم البلد نحو السلام
انظر ما ورد أعلاه		تنظيم حملة إعلامية لدعم التقدم المحرز في تأهيل السكان المتضررين من الحرب وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية المضيفة/والإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان

الناتج	العدد المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
توفير الخدمات الأمنية	توفير الخدمات الأمنية في ١٨٦ من مراكز الحراسة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة في مقاطعات ليريا الـ ١٥. ونتيجة لخفض حجم القوات في بعض المواقع التابعة للبعثة، سيتعين على أفراد الأمن المدنيين تقديم خدمات الأمن لحماية أصول الأمم المتحدة وموظفيها في هذه المواقع	تم توفير الأمن في ١٢٢ مركزاً من مراكز الحراسة في المناطق و ٨٠ مركزاً من مراكز الحراسة في منروفيا وازدادت أعداد مراكز الحراسة بسبب الحاجة إلى أفراد أمن مدنيين لشغل مواقع تركتها القوات التي غادرت إلى أوطانها
توفير الحماية المباشرة	توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة للممثل الخاص للأمن العام ولجميع الزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى برتبة أمين عام مساعد وما فوقها	تم توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة للممثل الخاص للأمن العام ولجميع المسؤولين الرفيحي المستوى
الخطة الأمنية وتقييم المخاطر الأمنية	تحديث الخطة الأمنية مرتين في السنة والاضطلاع بعمليتين لتقييم المخاطر الأمنية سنويا	تم تجديد كل من تقييم المخاطر الأمنية والخطة الأمنية للبلد مرة واحدة خلال العام
خطة مراقبة البعثة	تدريب حراس المراقبة وإجراء تدريبات عملية مرتين في السنة على أعمال الإجلاء والترحيل	ويقتضى من إدارة شؤون السلامة والأمن استعراض الخطط الأمنية وتقييمات المخاطر الأمنية سنويا أو مباشرة بعد حدوث تغييرات هامة في بيئة العمل الأمنية أو السرامج. ومع أخذ الحالة في الاعتبار، أجرت البعثة استعراضا واحدا لكل من النواتج
معايير العمل الأمنية الدنيا/المعايير الأمنية الدنيا	القيام سنويا بتحديث المسح المتعلق بمعايير العمل الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا للإقامة الخاصة بالبلد	نظم تدريب المراقبين وأجريت تدريبات عملية على أعمال التركز/الترحيل والإجلاء للمراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة ولجميع الموظفين مرتين في السنة في أوقات مختلفة في كل منطقة من المناطق في ليريا. وتعهّدت البعثة قاعدا بيانات عن المراقبين بحيث تقوم بتحديثها واختبارها بانتظام
معايير الإقامة الخاصة بالقائمة في البلد	معايير الإقامة الخاصة بالقائمة في البلد	أُنجزت عملية التحديث مرة واحدة للمعايير الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا للإقامة الخاصة بالبلد

الناتج	العدد المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
الخدمات الطبية	إجراء عمليات الإحلاء الطبي الطارئ لموظفي البعثة داخل/خارج منطقة البعثة أو حسب الاقتضاء	أُنجزت، إذ سجلت البعثة ٢٠ عملية إحلاء للمصابين؛ و ١٤ عملية إحلاء من البعثة، و ٦ عمليات إحلاء داخل منطقة البعثة
	خدمات المشورة والفحوص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس	توفرت الخدمات مع مجموعات العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس في ثلاثة مستشفيات من المستوى الثالث مملوكة للوحدات، وعيادتين من المستوى الأول مملوكتين للأمم المتحدة ومرفق للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) في مقر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
برامج التدريب الأمني	تنفيذ برامج للتدريب الأمني لصالح ٦٥ موظفا أمنيا دوليا في مجال الأسلحة النارية مرتين سنويا ولصالح ١٦٧ موظفا وطنيا في مجال الأسلحة الأقل فتكا. وتوفير التدريب على الأجهزة المتفجرة المرتجلة لصالح ٧٠ من الموظفين الأمنيين الدوليين والوطنيين المكلفين بالعمل في نقاط مراقبة الدخول. وتدريب ٣٥ موظفا وطنيا في مجال مكافحة الحرائق في حالات الطوارئ والمبادئ الأساسية لمكافحة الحرائق، و ٢٥ موظفا دوليا في مجال استخدام حقيبة الإسعاف في حالات الطوارئ	التدريب في مجال الأسلحة النارية - ١٠٩ ضباط دوليين؛ التدريب في مجال القوة الأقل فتكا - ٢٠ موظفا دوليا و ٥٢ موظفا وطنيا؛ الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمراقبة الأمنية - ٢٥ موظفا دوليا و ٨٤ موظفا وطنيا؛ مراقبة الأعمال العدائية - ٦٢ موظفا دوليا و ١٦٦ موظفا وطنيا؛ الإسعاف الأولي - ٦ موظفين دوليين و ٦٨ موظفا وطنيا؛ التدريب في مجال الحماية المباشرة - ٤ موظفين دوليين؛ المبادئ الأساسية لمكافحة الحرائق (التوعية والاستفادة من التدريب في مجال استخدام مطافئ الحريق) - ٣٠٢ موظفا وطنيا
	تشغيل سفينة شحن ساحلية واحدة	استندت الأعداد المذكورة أعلاه إلى احتياجات البعثة
النقل البحري	تخزين وتوريد ٠,٥ مليون لتر من وقود النقل البحري	شُغلت سفينة شحن ساحلية واحدة
		توريد ٠,٦٨ مليون لتر من وقود النقل البحري

ثالثاً - أداء الموارد  
ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

الفرق				
الاعتماد	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	
(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٤)	(٤)÷(٣)=(١)	الفترة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
٧٠٥٠,٠	٧١٥٩,٣	(١٠٩,٣)	(١,٦)	المراقبون العسكريون
١٦٤٠٣٢,٠	١٦٢٧٥١,٣	١٢٨٠,٧	٠,٨	الوحدات العسكرية
٢٤٩٧٠,٥	٢٥٠٦٤,٣	(٩٣,٨)	(٠,٤)	شرطة الأمم المتحدة
٣٦٢٧٨,٦	٣٠٢٠٩,٥	٦٠٦٩,١	١٦,٧	وحدات الشرطة المشكّلة
٢٣٢٣٣١,١	٢٢٥١٨٤,٤	٧١٤٦,٧	٣,١	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون				
٩٢٨٢٢,٨	٨٧٦١٢,٩	٥٢٠٩,٩	٥,٦	الموظفون الدوليون
١٧٠٠٩,١	١٧٨٨٧,٠	(٨٧٧,٩)	(٥,٢)	الموظفون الوطنيون
١١٧٤٤,٦	١١٧٥٥,٦	(١١,٠)	(٠,١)	متطوعو الأمم المتحدة
٩,٠	١٧,٦	(٨,٦)	(٩٥,٦)	المساعدة المؤقتة العامة
١٥٤٠,٧	١٦١٤,٥	(٧٣,٨)	(٤,٨)	الأفراد المقدمون من الحكومات
١٢٣١٢٦,٢	١١٨٨٨٧,٦	٤٢٣٨,٦	٣,٤	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية				
-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
٦٧٣,٣	٥١٩,٥	١٥٣,٨	٢٢,٨	الخبراء الاستشاريون
١٩٧٤,٣	١٨٢٦,٦	١٤٧,٧	٧,٥	السفر في مهام رسمية
٣٤٨٠٣,٨	٢٩٠٤١,٧	٥٧٦٢,١	١٦,٦	المرافق والمباني الأساسية
١٣٩٩٢,٢	١١٤٠٥,٩	٢٥٨٦,٣	١٨,٥	النقل البري
٤٨٥٣٨,٩	٤١٧٥٣,٨	٦٧٨٥,١	١٤,٠	النقل الجوي
٣١٤٣,٠	٣٠٩١,٠	٥٢,٠	١,٧	النقل البحري
٦١٧٠,٦	٤٣١٢,٩	١٨٥٧,٧	٣٠,١	الاتصالات
٤٧٨٥,٨	٤٥٠١,٠	٢٨٤,٨	٦,٠	تكنولوجيا المعلومات
١٠٥٨,١	٥٦٨,٣	٤٨٩,٨	٤٦,٣	الخدمات الطبية
-	-	-	-	المعدات الخاصة

الفئة	الفرق			
	الاعتماد (١)	النفقات (٢)	المبلغ (٣)-(١)=(٢)	النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤ ٦٧٩,٧	٥ ٧٧٨,٣	(١ ٠٩٨,٦)	(٢٣,٥)
المشاريع السريعة الأثر	١ ٠٠٠,٠	٩٧٤,٣	٢٥,٧	٢,٦
المجموع الفرعي	١ ٢٠ ٨١٩,٧	١ ٠٣ ٧٧٣,٣	١٧ ٠٤٦,٤	١٤,١
إجمالي الاحتياجات	٤٧٦ ٢٧٧,٠	٤٤٧ ٨٤٥,٣	٢٨ ٤٣١,٧	٦,٠
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٥٠٠,٤	٩ ٦٩٨,٩	(١٩٨,٥)	(٢,١)
صافي الاحتياجات	٤٦٦ ٧٧٦,٦	٤٣٨ ١٤٦,٤	٢٨ ٦٣٠,٢	٦,١
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) <sup>(أ)</sup>	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-
مجموع الاحتياجات	٤٧٦ ٣٢٩,٨	٤٤٧ ٨٩٨,١	٢٨ ٤٣١,٧	٦,٠

(أ) تشمل مبلغ ٥٢ ٨٠٠ دولار من حكومة ألمانيا.

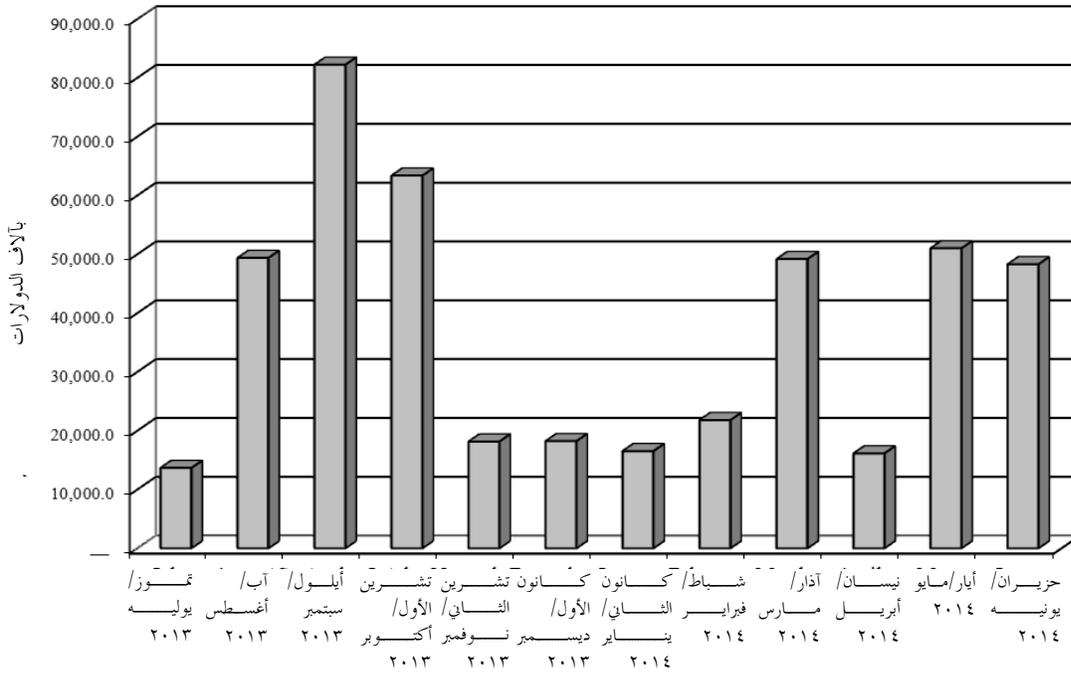
## باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	الاعتمادات المنقولة	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٣٢ ٣٣١,١	(١ ٧٥٥,٠)	٢٣٠ ٥٧٦,١
ثانيا - الموظفون المدنيون	١٢٣ ١٢٦,٢	-	١٢٣ ١٢٦,٢
ثالثا - التكاليف التشغيلية	١٢٠ ٨١٩,٧	١ ٧٥٥,٠	١٢٢ ٥٧٤,٧
المجموع	٤٧٦ ٢٧٧,٠	-	٤٧٦ ٢٧٧,٠
نسبة الاعتمادات المنقولة إلى مجموع الاعتمادات			٠,٣

٥١ - تتعلق الاعتمادات المنقولة من بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بصفة رئيسية ببند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

## جيم - نط الإنفاق الشهري



٥٢ - تعزى ذروتا الإنفاق في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بالدرجة الأولى إلى زيادة الالتزامات والمبالغ المصروفة لتسديد تكاليف الخدمات التي قدمتها الحكومات المساهمة وتكاليف المعدات التي استعملتها وحداتها العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة والعمليات الجوية والمعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي وغالبية مشتريات المعدات والمركبات.

## دال - إيرادات وتسويات أخرى

(بمئات دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٨٣٧,٠	إيرادات الفوائد
١ ٦٩١,٠	إيرادات أخرى/متنوعة
-	تبرعات نقدية
-	تسويات لفترات سابقة
٢ ٥٧٢,٨	إلغاء التزامات نشأت في فترات سابقة
٥ ١٠٠,٨	المجموع

هاء - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٢٤ ٥٦٥,٤
وحدات الشرطة المُشكَّلة	٥ ٣١٢,٩
المجموع الفرعي	٢٩ ٨٧٨,٣
الاكتفاء الذاتي	
الوحدات العسكرية	٢١ ٧٤١,٩
وحدات الشرطة المُشكَّلة	٣ ٧٦١,١
المجموع الفرعي	٢٥ ٥٠٣,٠
المجموع	٥٥ ٣٨١,٣

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية الشديدة القسوة		١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر/تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الظروف التشغيلية المكثفة		١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر/تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري		١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر/تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
باء - العوامل المنطبقة على البلد الموطن			
عامل النقل الإضافي	صفر إلى ٠,٥		

واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات <sup>(أ)</sup>	٢ ٧١٢,٢
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٢ ٧١٢,٢

(أ) يشمل قيمة استئجار المرافق التي تقدمها الحكومات وقيمة الإعفاء من رسوم الطيران وضرائب المسافرين.

رابعاً - تحليل الفروق<sup>(١)</sup>

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١,٦)	(١٠٩,٣)	المراقبون العسكريون

٥٣ - تعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى زيادة المتوسط الفعلي لتكلفة الرحلة الواحدة البالغة ٢٧٥٠ دولار (تذكرة ذهاب فقط) عن تكلفتها المدرجة في الميزانية وهي ١٩٧٠ دولار نتيجة لزيادة سعر تذاكر السفر الجوي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا الاحتياج الإضافي الكلي قابله جزئياً الرصيد غير المستخدم الذي يعزى إلى انخفاض عدد المراقبين العسكريين المتمركزين والمعاد توطينهم (٢٤٣) عن متوسط العدد المقرر في الميزانية وهو ٢٥٨ حالة تمركز وإعادة إلى الوطن نتيجة لتمديد مدة الخدمة لبعض الضباط خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٠,٨	١٢٨٠,٧	الوحدات العسكرية

٥٤ - يعزى الرصيد غير المستخدم إلى انخفاض الاحتياج إلى المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي عن الاحتياج المقدر في الميزانية، وما يصاحب ذلك من انخفاض في تكاليف الشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات كنتيجة أساسية لإعادة توطين مستشفى من المستوى الثالث، ونظراً لأن بعض الوحدات لم تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة. ويعزى الرصيد غير المستخدم أيضاً إلى انخفاض أسعار السوق عما كان مدرجاً في الميزانية فيما يتعلق بنقل المعدات المملوكة للوحدات من البلدان المساهمة بقوات. ويقابل هذا الرصيد غير المستخدم زيادة في الاحتياج إلى رد تكاليف القوات نتيجة لانخفاض عامل النشر عن العامل المدرج في الميزانية (الفعلي: ٠,٤ في المائة؛ المدرج في الميزانية: ٢ في المائة)، وزيادة تكاليف السفر من أجل التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن بسبب زيادة عدد حالات الإعادة إلى الوطن عن العدد المدرج في الميزانية.

(١) يعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تصل نسبتها إلى ٥ في المائة بالزيادة أو النقصان أو تصل قيمتها إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار كحدٍ أدنى.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٦,٧	٦٠٦٩,١	وحدات الشرطة المشكّلة

٥٥ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض المتوسط الفعلي لقوام وحدات الشرطة المشكّلة على مدى ١٢ شهرا، البالغ ١٠٦٧ فردا، عن متوسطه المدرج في الميزانية البالغ ١٢٦٥ فردا، نتيجة لعدم نشر وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة. ويعزى الرصيد غير المستخدم أيضا إلى وصول وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة الإضافية فعليا إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وهو موعد متأخر عن الجدول الزمني للنشر المقرر وهو حزيران/يونيه ٢٠١٣ الذي أعدت الميزانية على أساسه.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٥,٦	٥٢٠٩,٩	الموظفون الدوليون

٥٦ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٢,٨ في المائة مقارنة بمعدل ٩ في المائة المطبق في الميزانية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٥,٢)	(٨٧٧,٩)	الموظفون الوطنيون

٥٧ - تعزى الاحتياجات الإضافية أساسا إلى زيادة المدفوعات الفعلية عما هو مدرج في الميزانية للمرتبات والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت المدفوعات الفعلية معادلة للرتبة باء، الدرجة ٩ للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والرتبة ٤، الدرجة ٦ للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في جداول المرتبات المحلية، في حين استندت الميزانية إلى الرتبة باء، الدرجة ٧ للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والرتبة ٤، الدرجة ٥ للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في نفس جدول المرتبات. وعلاوة على ذلك، لم تأخذ الميزانية في الاعتبار الزيادة في مرتبات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية التي بدأت تطبيقها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٩٥,٦)	(٨,٦)	المساعدة المؤقتة العامة

٥٨ - يعزى الاحتياج الإضافي الطفيف إلى زيادة تكاليف إحلال الموظفين اللائقي كن في إجازات أمومة عن التكاليف المدرجة في الميزانية خلال الفترة قيد الاستعراض.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٢,٨	١٥٣,٨	الخبراء الاستشاريون

٥٩ - يعزى الرصيد غير المستخدم تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض عدد الدورات التدريبية المقدمة داخل البعثة من الخبراء الاستشاريين نظرا لقيام مدربي البعثة بتقديم الأنشطة التدريبية المتصلة بنظام أو موحدا.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٧,٥	١٤٧,٧	السفر في مهام رسمية

٦٠ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض عدد الرحلات التي قام بها الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة خصوصا للمشاركة في اجتماعات تنسيقية داخل المنطقة فيما يتعلق بالسفر غير المتصل بالتدريب. ونظرا لأن السفر في المنطقة يتوقف أساسا على الحالة الأمنية، فقد ارتئي أن ٦٠ رحلة فقط، من إجمالي الرحلات المقررة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، البالغ عددها ١٠١ رحلة، هي الضرورية، وهي التي تمت إلى سيراليون وكوت ديفوار.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٦,٦	٥ ٧٦٢,١	المرافق والهياكل الأساسية

٦١ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى إلغاء بعض مشاريع التعديل والتجديد نتيجة لتولي الحكومة المحلية بعض أعمال تجديد البنية التحتية للطرق، وصيانة ساحة هبوط الطائرات

في مطار روبرتس الدولي. ويعزى الرصيد غير المستخدم أيضاً إلى إلغاء الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ خدمات ومشاريع التشييد المقررة، من قبيل بناء دورات مياه في الميدان، وسقائف للمولدات الكهربائية، وعوازل تفصل المياه عن الزيوت، وطلاء مقر القيادة الإقليمي، وبناء أسقف للمخازن بمواد عازلة لمنع التسريب، وما إلى ذلك، نتيجة لعدم توافر مقدمي خدمات ناجحين لأداء الخدمات اللازمة.

٦٢ - ويعزى الرصيد غير المستخدم كذلك إلى إلغاء شراء بعض المعدات واللوازم وقطع الغيار بالاستفادة من المخزون المتاح، حيث انتقلت البعثة إلى نظام التخزين الموحد والسيطرة الصارمة على مستوى المخزونات وقصر جميع الحيازات على البنود التي ستستهلك خلال ستة أشهر.

٦٣ - وعلاوةً على ذلك، يعزى التأخير في شراء قطع الغيار وخدمات المعايرة أيضاً إلى انخفاض الاحتياجات تحت هذا البند.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٨,٥	٢ ٥٨٦,٣	النقل البري

٦٤ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى انخفاض تكلفة اقتناء ٥٩ مركبة ركاب خفيفة مدرجة في الميزانية عن التكلفة المدرجة في الميزانية وإلغاء اقتناء جرار القطر نتيجة لتحرير عقد جديد يوفر بموجبه مقاول الخدمات الأرضية خدمات للقطر. ويعزى الرصيد غير المستخدم أيضاً إلى التأخر في شراء قطع غيار المركبات تحت هذا البند، وانخفاض استخدام الوقود كنتيجة أساسية لتأخر نشر أفراد الشرطة المشكلة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٤,٠	٦ ٧٨٥,١	النقل الجوي

٦٥ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى انخفاض عدد ساعات الطيران عن الساعات المقررة في وقت سابق، وإعادة توطين طائرتين عموديتين عسكريتين في وقت مبكر في آذار/مارس ٢٠١٤، وانخفاض أسعار عقود استئجار وتشغيل طائرات عمودية، وما يصاحب ذلك من خفض الاحتياجات إلى وقود الطيران ورسوم الهبوط نتيجة لتخطيط وإدارة

الرحلات الجوية على النحو الأمثل وكذلك انخفاض الاحتياجات اللوجستية والعسكرية. وتقابل هذا النقصان العام جزئياً زيادةً في تكاليف التشغيل لاستئجار الطائرات الثابتة الجناحين نظراً لتوقيع عقد جديد لطائرة بوينغ ٧٣٧.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٨٥٧,٧	٣٠,١	الاتصالات

٦٦ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى انخفاض الاحتياجات إلى المواد الإعلامية والطباعة بما في ذلك ما يلي: (أ) تناقص الخدمات اللازمة للإنتاج الإذاعي ومحطات الإذاعة المحلية، وتغطية الفيديو، والإعلان بالصحف؛ (ب) عدم وجود احتياجات إلى خدمات حصرية للإنترنت للاضطلاع بالعمليات نتيجة لتوافر خدمات الإنترنت عريض النطاق الأسرع للبعثة من قبل قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والرسائل النصية؛ (ج) انخفاض تكلفة الوحدة عن التكلفة المدرجة في الميزانية لخدمات الطباعة (التكلفة المدرجة في الميزانية ٢,١٥ دولار مقابل التكلفة الفعلية البالغة ١,١٠ دولار) لنشر مجلة *UN Focus*.

٦٧ - ويعزى أيضاً الرصيد غير المستخدم إلى إلغاء اقتناء أجهزة اتصال لاسلكي محمولة باليد نظراً لأن أجهزة الاتصال اللاسلكي التي استعيدت من الوحدات العائدة إلى وطنها كانت في حالة جيدة وأعيد إصدارها للاستخدام، وإلى إلغاء إحلال الأجهزة المرسله المستقبلية الساتلية نتيجة لتوافر هذا البند من بعثة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، التي أغلقت.

٦٨ - وإضافة إلى ذلك، يعزى الرصيد غير المستخدم أيضاً إلى عدم اقتناء قطع غيار لأجهزة الاتصال اللاسلكي التي تعمل بالموجات الدقيقة إذ تم إنشاء عقد جديد للخطوط المؤجرة للخدمة عن طريق كابلات الألياف البصرية بدلاً من الوصلة اللاسلكية التي تعمل بالموجات الدقيقة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢٨٤,٤	٦,٠	تكنولوجيا المعلومات

٦٩ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى إلغاء اقتناء برمجيات إدارة الخوادم نتيجة لتركيز الخدمات في فالنسيا، إسبانيا. ويعزى الرصيد غير المستخدم أيضاً إلى إلغاء اقتناء برمجيات BlueCoat نتيجة للتأخير في إبرام عقد النظام بالنسبة لهذا المنتج.

٧٠ - وعلاوة على ذلك، فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يعزى انخفاض الاحتياجات إلى قطع غيار في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى توافر أجهزة كمبيوتر من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ومعدات للبنية الأساسية للحواسيب المكتبية الافتراضية من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكذلك توافر قطع غيار مستخرجة من أجهزة الكمبيوتر التي انتهت خدمتها.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤٦,٣	٤٨٩,٨	الخدمات الطبية

٧١ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى: (أ) انخفاض العدد الفعلي لأفراد البعثة الذين احتاجوا إلى علاج في المستشفى خارج منطقة البعثة؛ (ب) انخفاض الاحتياج إلى الإجراء الطبي الجوي عن الاحتياج المدرج في الميزانية، مع تمكن البعثة من إجراء جميع عمليات الإجراء الطبي الخاصة بها بعثاتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى الرصيد غير المستخدم أيضاً إلى إلغاء اقتناء لوازم طبية نتيجة لتوافر مخزونات قائمة.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٣,٥)	(١٠٩٨,٦)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٧٢ - يتعلق الاحتياج غير المدرج في الميزانية تحت هذا البند بمدفوعات الشحن لاقتناء مركبات إلى جانب الوقود والزيوت ومواد التشحيم للمركبات، ومعدات الاتصالات ولوازمها، ومعدات تكنولوجيا المعلومات، واللوازم الطبية، والمعدات الهندسية، المحملة على هذا البند نتيجة للانتقال إلى مخطط الحسابات الجديد بينما كانت تكلفة شحن تلك الحيازات مدرجة في الميزانية تحت بنود النقل البري، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، والمرافق والهياكل الأساسية، على التوالي.

## خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٧٣ - تتمثل الإجراءات التي يُطلب إلى الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا فيما يلي:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٢٨ ٤٣١ ٧٠٠ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ البالغة ٨٠٠ ١٠٠ ٥٠٠ دولار والمتأتية من إيرادات الفوائد (٨٣٧ ٠٠٠ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (١ ٦٩١ ٠٠٠ دولار)، وإلغاء التزامات نشأت في فترات سابقة (٢ ٥٧٢ ٨٠٠ دولار).